LE MONDE AMAZIGH
العالم الأمازيغي
ⵜⴰⵏⴰⵍⵍⵓⵜ ⵏ ⵜⵎⴰⵣⵉⵖⵜ
Amadalpresse
www.amadalamazigh.press.ma
ⵓⵔⵔⴰⵢ ⵓⵔⵓⵣⵣⵢ
المديرة المسؤولة: أمينة ابن الشيخ الإيداع القانوني 2001/0008 الترقيم الدولي: 1114/1476
العدد: 217 فبراير 2969 /2019 - Février - ⵕⵎⵢⵓ-ⵖⵓⵜ - الثمن: 5 دراهم /Euro 1.5

# انتفاضة التجار والمهنيين تربك حسابات الحكومة

## الأمازيغ يتظاهرون بالعاصمتين الأوروبية والمغربية

ANP-MT-DUO-25x36 TIFINAGH.pdf 1 28/12/2018 10:29

ⵉⵎⵙⵙⵓⵔⵏ ⵏ ⵍⵎⵓⵔⴰⴱⵟ

# MT DUO

ⵉⵎⵙⵙⵓⵔⵏ ⵏ ⵍⵎⵓⵔⴰⴱⵟ ⵜⵜⵓⵙⵙⵏⵜ ⵙ ⵓⵙⵙⴰⵏ 28 ⴱⵕⴰⵢⵔ 2019. ⵖ ⵓⵔ ⵜⵜⵓⵙⵙⵏⵜ ⵜⵜⵓⵎⵙⵙⵉⵍⵜ, ⵏⵏⴰ ⵉⵜⵜⵡⴰⵏ ⵅⵓ ⵜⵜⵓⵎⵙⵙⵉⵍⵜ ⵏ 12 ⵢⵉⵡⵢⴰⵏ

ⵜⵜⵓⵎⵙⵙⵉⵍⵜ ⵉⵎⵙⵙⵓⵔⵏ ⵉⵎⵓⵔⴰⴱⵟⵏ ⵅⵓ ⵜⵜⵓⵎⵙⵙⵉⵍⵜ ⵏ ⵉⵎⵙⵙⵓⵔⵏ ⵉⵎⵓⵔⴰⴱⵟⵏ ⵙ ⵜⵎⵣⵡⵓⵔⵜ ⵏ ⵜⵎⵣⵡⵓⵔⵜ ⵏ ⵜⵎⵣⵡⵓⵔⵜ

# -50%

ⵅⵣ ⵜⵃⵛⵓⵏⵉⵏ ⵍⵍⵉ ⵙⵜⵉⵏⵉⵣⵏ
ⵉⵔⵅⵅⵅⵉ ⴰ ADSL

www.iam.ma

أمينة ابن الشيخ

# مرثية عبد منها

يقال «إن كنت في المغرب فلا تستغرب» فأكيد أن قمة الإستغراب بل أن قمة البؤس الفكري والنفاق السياسي والعمى الإيديولوجي والازدواجية في الخطاب، هو أن تجد وزير التعليم وهو من حزب الحركة الشعبية، الحزب الذي يتشدق بدفاعه عن الليبرالية، ينظر لملف التعليم بشعارات ديماغوجية تدغدغ المشاعر وتلعب على أوتار العاطفة وفي المقابل تجد أبناءه يتلقون تعليمهم في البعثة الفرنسية مقابل إقصاء أبناء الشعب ممّن لا يملكون ما يدبرون به حتى تعليمهم العمومي، من تعلم اللغات الأجنبية ودراسة العلوم باللغات كالفرنسية والإنجليزية ومسايرة ما وصل إليه العالم اليوم من علوم وتكنولوجيا، انه منتهى الظلم والحقد ومعادة الأجيال الصاعدة من أبناء وبنات المغرب.

ألم يحن الوقت بعد أن نصرخ بصوت مرتفع ونعترف بأن سياسة تعريب التعليم والإدارة التي اتى بها حزب الاستقلال منذ ستينيات القرن الماضي، لم تعد صالحة في القرن الحالي، بالرغم من استمرار إصرار أمينه العام السيد نزار بركة، الذي خبر المؤسسات الإدارية والاقتصادية وتلقى تعليمه وفق المناهج التعليمية الفرنسية وتلقى دراساته الجامعية بالمعاهد والجامعات الأجنبية، على اعتبار تدريس العلوم التطبيقية باللغات الأجنبية «جريمة» في مقابل حرسه هو وباقي مناضلي الأحزاب السياسية، التي تساند تجريم تعلم المواد العلمية باللغات الأجنبية، نساءا ورجالا على ان يتابع ابناؤهم دراستهم بالمدارس الفرنسية، لأبنائهم من الجيل الثاني وبالبعثات الامريكية، التي استقرت مؤخرا بالمغرب بمباركة من هذه العائلات، لأبنائهم من الجيل الثالث.

وعلاقة بنفس الموضوع نجد وزيرا اخر وهو السيد عبد الكريم بن عتيق، الوزير المنتدب المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، المحسوب على الاشتراكية والحداثة واليسار هذه المرة، لا يختلف عن سابقيه لأنهم ببساطة كلهم من أحزاب نهلت ومازالت تنهل من نفس المرجعيات الاقصائية الاحادية ذلك أن وزارته تعمل على تعريب ما تبقى من أبناء الشعب في المهجر، عبر اقسام تدريس اللغة العربية لأبناء الجالية و عبر دروس ما يسمى بمحو الأمية للكبار في إقصاء تام للأمازيغية من لغات التدريس التي يتلقاها هؤلاء، إلا أن التركيز على اللغة العربية كلغة وحيدة لربط هؤلاء بالوطن لا يزيدهم إلا اغتراب هوياتي ويعمق لديهم ازمة الهوية.

مع أن مساهمات أبناء الجالية، وأغلبهم أمازيغ، في الاقتصاد الوطني، يفوق عدد مداخيل الاتفاقيات الموقعة بين المغرب والاتحاد الأوربي في مثل هذه البرامج.

إن سياسة تعريب التعليم هي من ساهمت في فشل المنظومة التعليمية بكل جزئياتها، والمراتب المتدنية التي يتربع عليها المغرب في سلاليم التنمية والصحة والتعليم والاقتصاد لخير دليل على فشل هذه السياسات، والاستمرار في نفس المخطط يعد جريمة بل ومؤامرة يراد منها دق اخر مسمار في نعش المنظومة التعليمية في بلادنا للأسف.

وقديما قال الحكيم الأمازيغي:

Wanna itcan taghamt nns
Yiddr i walln nns

ⵍⴰⵎⵍⵃ ⵅⵜⵛⵏ ⵜⴰⵢⴰⵎⵜ ⵏⵙ
ⵅⵄⵍⵍⴰ ⵄ ⵍⴰⵀⵀ ⵏⵙ

# لماذا لا يقبل الأمازيغ أن يكون لهم حاكم أمازيغي ؟

غالبا ما يطرح السؤال: لماذا كان الأمازيغ، عبر التاريخ، يقبلون أن يسودهم حاكم غير أمازيغي؟ وللإجابة على هذا السؤال لابد من الاستناد إلى نظرية الإنقسامية لابن خلدون، هذه النظرية التي لم تجد طريقها سوى في سنوات الخمسينات والستينات مع مجموعة من الباحثين.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد أن أغلب الباحثين في علم الاجتماع قبل هذه الفترة، كانوا يعتمدون في دراساتهم لمجتمعات شمال إفريقيا على المنظور الماركسي، الذي يعتمد في تحليله على وجود طبقات اجتماعية، إلا أن هذا التحليل الماركسي لا يناسب مجتمعات شمال إفريقيا، ولا المجتمعات الإسلامية بصفة عامة.

فالتحليل الماركسي مناسب أكثر لدراسة المجتمعات الأوروبية التي عرفت ثورات صناعية، أدت إلى خلق طبقات بورجوازية، وأخرى عاملة، ما أدى إلى ظهور نقابات وتنظيمات سياسية مدافعة عن طبقات دون أخرى، وبالتالي فإن هذا التحليل غير مناسب تماما لتحليل تطور المجتمعات في شمال إفريقيا والعالم الإسلامي، لأن هذه المجتمعات غالبا ما تنبني على أساس القبيلة.

وفي المقابل كان لابن خلدون الفضل في وضع دراسة مهمة لمجتمعات وقبائل شمال إفريقيا، ليفسر أسباب اندثار إمبراطوريات أمازيغية كبرى، لتخلفها دول وإمبراطوريات أخرى، حيث إنه عاش خلال الفترة الموحدية التي كانت خلفا للإمبراطورية المرابطية، لتسقط بدورها على يد المرينيين.

وحسب نظرية ابن خلدون، فإن كل هذه الدول والحضارات التي تعاقبت على حكم شمال إفريقيا خلال القرون الوسطى، كانت تنبني على العصبية القبلية، حيث تقوم قبيلة قوية بتوحيد بقية القبائل من حولها، مشكلة بذلك نواة لدولة جديدة، يكون فيها الحكم لأفراد القبيلة التي قادت الثورة، فيتحولون مع تعاقب الأجيال إلى حكام مستبدين سرعان ما تندلع الثورات ضدهم، لينتقل الحكم لقبيلة أخرى، أو كونفدرالية من القبائل، وهكذا فإن دورة حياة الدولة عند ابن خلدون تمر بثلاث مراحل: مرحلة التأسيس ومرحلة القوة والازدهار، ثم مرحلة الضعف والانهيار، خلال مدة لا تتجاوز ثلاث أو أربع أجيال.

هذه النظرية التي وضعها ابن خلدون، تطورت بفضل علم الأنتروبولوجيا إلى نظرية الإنقسامية، ويعتبر العالم الأنتروبولوجي البريطاني ايفانز بريتشارد من أهمّ الباحثين في هذه النظرية، من خلال ما قدمه من دراسات عن قبيلة النوير في السودان، فوجد أنه رغم الصراع الدائم بين قبائل السودان، كما هو الشأن بالنسبة لجميع القبائل في شمال إفريقيا، فإن أغلب هذه القبائل لا تندثر ولا تختفي من الوجود بالرغم من هزيمتها.

ويفسر بريتشارد ذلك بوجود تحالفات بين القبائل، حيث أن القبيلة المهزومة غالبا ما تستعين بالقبائل من حولها لتحافظ على بقائها واستمرارها في الوجود، وهو نفس التفسير الذي يمكن أن نعطيه للتحالفات بين القبائل الأمازيغية من أجل إسقاط قبيلة مستبدة بالسلطة، أو نصرة لقبيلة مستضعفة، وهو نابع من قيمة المساواة التي آمن بها الأمازيغ عبر تاريخهم العريق.

نفس المنطق يمكن أن يفسر لنا أيضا لماذا يقبل الأمازيغ أن يحكمهم أجنبي، على أن يكون الحاكم منتميا لإحدى القبائل المشكلة للكونفدرالية أو الدولة، وبالتالي فإن هذا الصراع القبلي الإنقسامي لدى الأمازيغ عبر التاريخ، هو ما يجعلهم يمنأى على أن يحكموا أنفسهم بأنفسهم.

ولنا في تاريخنا العديد من الأمثلة على ذلك، فمثلا عندما جاءت الملكة الفينيقية إليسا ديدون، بعدما قتلت زوجها، إلى شمال إفريقيا، وأسست الإمبراطورية القرطاجية، التفت من حولها القبائل الأمازيغية، وخلقوا حضارة مهمة، امتد حكمها حتى السواحل الإسبانية، وأنجبت القائد العسكري هانيبال، الذي حارب الرومان في بلادهم.

وكذلك منطقة الريف شمال المغرب، التي كانت سباقة إلى اعتناق الديانة الإسلامية ونشرها، وتأسست بها أول إمارة إسلامية بمنطقة النكور وهي إمارة بنو صالح، في الوقت الذي كانت تعرف فيه قبائل الريف صراعات فيما بينها، ليأتي بعد ذلك مولاي ادريس الذي أسس الدولة الإدريسية بمساعدة قبائل أوربة الأمازيغية.

ودائما في إطار نظرية العصبية القبلية لابن خلدون، نجد أن بعض كونفدراليات القبائل الأمازيغية، بالرغم من قبولها تولية حاكم أمازيغي عليها، إلا أن ذلك يتم بشرط ألا يكون ذلك الحاكم منتميا لإحدى القبائل المشكلة للكونفدرالية، باستثناء بعض الحالات التي يتنكر فيها الحاكم لأصله الأمازيغي، وينسب نفسه لعائلة مشرقية شريفة.

وكمثال على ذلك ما حدث خلال سنوات الخمسينات من القرن الماضي، عندما قامت قبائل الريف من الناظور وإكزناين بتولية القائد الأمازيغي، عباس لمساعدي ابن منطقة آيت عطا، رئيسا لجيش التحرير، ويفسر ذلك بكون هذا الأخير لا ينتمي لإحدى قبائل الريف، وبالتالي لن يكون محط نزاع بين هذه القبائل، بالإضافة طبعا إلى شخصيته القيادية وحنكته النضالية الفريدة من نوعها.

ومن أمثلة ذلك أيضا اختيار قبائل مصمودة للسلطان الموحدي عبد المومن بن علي خليفة لمؤسس الدولة الموحدية المهدي بن تومرت، وذلك نظرا لكونه لا ينتمي إلى أي من هذه القبائل، وإنما قدم إلى مراكش بمعية المهدي بن تومرت من منطقة بجاية الأمازيغية الجزائرية، عندما كان عائدا من الشرق الأوسط بعدما تلقى هناك دروسا في الشريعة الإسلامية.

وكمثال على الحالة الثانية من السلاطين الأمازيغ الذين تمكنو من الوصول إلى السلطة باجتهاداتهم الشخصية، ولكن ذلك لا يتم إلا بعد تنكرهم لقبيلتهم وأصولهم الأمازيغية، والانتساب للسلالة النبوية، نجد مؤسس الدولة الموحدية بنفسه الذي ادعى بعد عودته من المشرق أنه من سلالة علي بن أبي طالب، وأنه الإمام المهدي المنتظر.

وكذلك الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي، الذي استطاع أن يوحد قبائل الريف شمال المغرب ضد المستعمرين الإسباني والفرنسي، وأبان عن حنكة سياسية في التدبير الديمقراطي لشؤون القبائل الريفية، بعد تأسيسه للجمهورية الريفية سنة 1921، فنجد من المؤرخين من ذهبوا إلى أنه هو أيضا نسب أصوله إلى الشرق.

نستنتج إذن أن نظرية ابن خلدون التي شكلت أساس نظرية الانقسامية، هي الأكثر دقة وعلمية في تفسير هذا السلوك المتمثل في رفض الأمازيغ لسيادة حاكم ينتمي إلى قبيلة من القبائل المشكلة للدولة، وقد تبنى هذه النظرية الكثير من العلماء الأنكلوساكسونيين، بما في ذلك دافيد مونتغومري هارت، الذي أنجز أحسن دراسة على قبيلة آيث ورياغل في الريف المغربي، وكذلك إرنست غيلنر بحثا ضخما حول بنيات الأطلس الكبير، وقال بأن الانقسامية أساس السلطة والدين في المجتمع المغربي.

كما تمكننا هذه النظرية أيضا من فهم السياسات الحالية لدول شمال إفريقيا، فلو أخذنا مثلا الصراعات القائمة بين الأحزاب المغربية، لا يمكن أن نجد لها تفسيرا إلا بالعودة إلى هذه النظرية، إذ لا يمكن بتاتا أن نتحدث عن صراع طبقي بين هذه الأحزاب، خاصة إذا استحضرنا طبيعة التحالفات التي تأسسها فيما بينها، بل تنجدها تنبني في أساسها على منطق العصبية القبلية الذي تحث عنه ابن خلدون.

وبالتالي فإن جميع التحليلات الماركسية التي أنجزها المؤرخون والأنتربولوجيون وعلماء الاجتماع على مجتمعات شمال إفريقيا أو إفريقيا بأكملها أو العالم الإسلامي، فهي غير مناسبة، ولا يمكن فهم الصراعات القائمة في هذه المجتمعات إلا بالعودة لفكر ابن خلدون، ونظرية الانقسامية التي طورها الأنتربولوجيون الأنكلوساكسونيون.

*رشيد الراخا
رئيس مؤسسة دافيد مونتغومري هارت للدراسات الأمازيغية

• هيئة التحرير:
رشيد راخا
رشيدة إمرزيك
كمال الوسطاني
منتصر أحولي (إثري)
• المتعاونون:
سعيد باجي
خيرالدين الجامعي
حميد ايت علي (افرزيز)
خديجة الصابري

• الإخراج الفني:
رشيدة إمرزيك
• ملف الصحافة:
* الإيداع القانوني:
2001/0008
* الترقيم الدولي: 1476-1114
* رقم اللجنة الثنائية للصحافة المكتوبة
أ.م.ش 046-06
• الإدارة والتحرير:
5 زنقة دكار الشقة 7 المحيط - الرباط
Tél/Fax: 05 37 72 72 83

E-mail:
amadalamazigh@yahoo.fr
Web:
www.amadalamazigh.press.ma
• السحب:
GROUPE MAROC SOIR
• التوزيع:
SAPRESS
• الجريدة تصدر عن شركة
EDITIONS AMAZIGH

* Editeur
Rachid RAHA
• R.C.: 53673
• Patente: 26310542
• I.F.: 3303407
• CNSS: 659.76.13
• Compte Bancaire:
BMCE-Bank - Rabat centre
011.810.00.00.01.210.00.20703.58
• سحب من هذا العدد:
10.000 نسخة

• المديرة المسؤولة:
أمينة الحاج حماد
أكدورت
ابن الشيخ

فبراير 2019 - العدد 217
ⵖⵓⵔⴰⵢⵔ 2019 - ⵓⵙⴹⵔ 217 - 2969
www.amadalamazigh.press.ma
الأمازيغي العالم
ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ
www.amadalpresse.com

أعد الملف: منتصر إدري

**بالرغم من تطمينات رئيس الحكومة، سعد الدين العثماني خلال جلسة المساءلة الشهرية الأخيرة بالبرلمان، وصدور بلاغ من الإدارة العامة للضرائب، وتصريحات وزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي، مولاي حفيظ العلمي، كون التجار والمهنيون غير معنيون بالإصلاح الضريبي الذي أثار الكثير من الردود، خصوصا المادة 145 من المدونة العامة للضرائب، المتعلقة بفاتورة المعاملات التجارية، والتي تلزم التجار العمل بالفاتورة الإلكترونية، إلا أن التجار والمهنيون نفذوا إضرابا عاما في مختلف المدن المغربية، وشمل الإضراب مختلف المدن والأقاليم المغربية. وطالبوا بإلغاء أو تعديل الفقرة الثالثة في المادة 145 من المدونة العامة للضرائب، والتي تنص على "أنه يجب على الخاضعين للضريبة أن يسلموا للمشترين منهم أو لزبنائهم فاتورات أو بيانات حسابية مرقمة مسبقا ومسحوبة من سلسلة متصلة أو مطبوعة بنظام معلوماتي». وعبروا عن رفضهم لهذه الإجراءات الحكومية وطالبوا بالمقابل بقانون يحميهم ويوفر لهم الحماية القانونية. وفي هذا الصدد، تناولت «العالم الأمازيغي» في ملفها الشهري إشكالية التجار والمهنيين بالإضافة إلى توضيحات المسؤولين الحكوميين.**

# التجار والمهنيون يربكون حكومة العثماني

**يخوض التجار المغاربة احتجاجات لما يزيد عن شهر، بسبب رفضهم إجراءات ضريبية مشددة شرعت الحكومة في تفعيلها مع مطلع السنة الجارية، تتعلق بنظام الفوترة الإلكترونية، واشتراط التعريف الضريبي الموحد للمقاولة في المعاملات التجارية، وكذا الإجراءات الجمركية المرتبطة بالمراقبة، كما يجب على الخاضعين للضريبة أن يسلموا للمشترين منهم أو لزبائنهم فواتير أو بيانات حسابية مرقمة مسبقا ومسحوبة من سلسلة متصلة أو مطبوعة بنظام معلوماتي وفق سلسلة متصلة». وقال رئيس الاتحاد العام لمقاولات المغرب «صلاح الدين مزوار» معلقا على القرار بأن الأنشطة الاقتصادية غير الهيكلة والنتائج السلبية للتهريب تهدد استمرارية المقاولات وتنافسية الاقتصاد الوطني، مضيفا أن تفعيل العمل بنظام التعريف الموحد للمقاولة يكتسي أهمية كبرى في ما يتعلق بتحديث الاقتصاد وترسيخ مبدأ الشفافية والوضوح. مما يقودنا الى طرح تساؤلات حول مدى ملائمة هذا القانون، للتجار الصغار وجديته والمستهدفين الحقيقيين منه ؟**

إعداد محمد المسير

## غضب التجار يشل الحركة التجارية بعدد من المن المغربية

انطلقت الشرارة الأولى لغضب التجار واحتجاجاتهم، من الأسواق الرئيسية كالدار البيضاء وإنزكان التي توقفت بهما الحركة التجارية، مما أحدث ارتباكا في تزويد المواطنين بالسلع، وارتفاع الأسعار، الأمر الذي استنفر المصالح المسؤولية، خاصة بعد أن شلت الحركة التجارية من جديد في كل من فاس، تمارة، سلا، القنيطرة، مما دفع وزير الاقتصاد والمالية «محمد بنشعبون» الى التصريح بأن التجار والحرفيين الذين يخضعون للنظام الجزافي غير ملزمين جبائيا بتسليم الفواتير، لأن القانون الضريبي لا يلزمهم بذلك لكونهم معفيين من مسك المحاسبة، غير أنه في نفس الوقت، اعتبر رئيس الاتحاد العام لمقاولات المغرب السيد صلاح الدين مزوار، أن المقاولة لا تتحمل أية مسؤولية مالية أو محاسباتية في حال عدم تضمن الفاتورة للتعريف الموحد للمقاولة الخاص بالزبون، وأنه لا يحق لأي كان أن يطالب بها أو يفرضها في معاملاته التجارية مع زبنائه لأن القانون لا يسمح بذلك في غياب النص التنظيمي الذي يحدد كيفيات تطبيق الأحكام الخاص بها، ومع تشبث التجار برفضهم لنظام الفوترة الرقمية سارعت الحكومة الى التحذير من استغلال الملف لحسابات سياسية وقالت أن الهدف من هذه الإجراءات محاربة التهرب الضريبي، وفرض مزيد من الضبط على قطاع الأعمال.

## حوار هش يؤجل مطالب المتضررين

انخرطت الهيئات المهنية الممثلة للتجار، في عقدت لقاءات مطولة مع المديرية العامة للضرائب، وإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة، وانتهت جولة المفاوضات بتوقيع محضر اتفاق نص على وقف جميع الإجراءات المرتبطة بالفوترة الإلكترونية، دن أن تلغى المادة المعنية من مدونة الضرائب، أو إلغاء هذه المادة القانونية بنص قانوني، واتفق الأطراف على أن صغار التجار، الخاضعين للنظام الجزافي، أو تجارة القرب عموما، غير معنيين بالفوترة الإلكترونية، ولا يسري عليهم أيضا التعريف الموحد للمقاولة، مع إعفائهم من تضمينه في فواتيرهم عند البيع، أو الشراء، مع التأكيد على أنه لن يتم الشروع في تفعيل المادة 154 إلا بعد إعداد النص التنظيمي الذي سيحدد كيفيات تطبيقها، غير أن التجار اعتبروا أن هذا الاتفاق أجَّل فقط تطبيق التدابير الجديدة، وذلك من خلال التزام وزارة المالية بتأخير إصدار النصوص التطبيقية، في حين أن مطالبهم تتجه إلى إلغائها بشكل تام.

## مكانة قطاع التجارة الداخلية أو تجارة القرب

تعد التجارة الداخلية قطاعا استراتيجيا للاقتصاد الوطني، ويعرف هذا الأخير تحولات عميقة نتيجة المناخ الدولي الجديد المطبوع بالليبرالية وحرية التجارة، خاصة بعد توقيع اتفاقيات التبادل الحر مع الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، حيث أصبح المغرب يتجه نحو السرعة والربح من الاقتصاد، واكب هذا الأمر مستجدات في المجال القانوني كمدون الشغل والمحاكم التجارية وقانون المنافسة وحرية الأسعار، وانسجاما مع هذا التوجه سعت الدولة الى إطلاق مشاريع تنموية تهدف إشراك التاجر وتنظيم نشاطه، علما أن قطاع التجارة الداخلية يشغل حوالي 13% من السكان النشيطين المشتغلين، ويعد ثاني مشغل بـــ 1,4 مليون شخص، ورابع مساهم في الناتج الداخلي الخام بقيمة مضافة في 2010 تعادل 73 مليار درهم ورقم معاملات سنوي يفوق 350 مليار درهم، حسب إحصائيات وزارة المالية.
كما ان التجار الصغار يعدون رافد مهما من روافد التنمية الاقتصادية، انطلاقا من مساهمته الفعالة في خلق العديد من فرص الشغل.

## اجراءات منذ البداية

منذ الأيام الأولى انطلقت يد الجبايات للبحث عن مدخل لها من جيوب صغار التجار، خاصة بعد توسيع صلاحيات أعوان الجمارك لتمتد إلى الطرقات، عوض النقط الحدودية حسب قانون المالية لسنة 2014، حيث انتشرت فرق الجمارك والجبايات في الطرق، وقامت بتوقيف عدد كبير من الشاحنات المحملة بالسلع وحجزها، والتي لا يحمل سائقوها فاتورة للبضائع المحملة، الشيء الذي خلق ارتباكاً كبيراً في الحركة التجارية بالبلاد، كما أن كل المزودين يطالبون التجار الصغار بالرقم التعريفي الموحد للمقاولة قبل ان تجمد هده المادة، واشتكى كثير من المهنيين والتجار من عدم تمكنهم من إجراء معاملات، بسبب تخوف عملائهم من الإجراءات الجديدة، إضافة إلى عدم تمكن كثير من التجار والمهنيين الصغار من تحصيل أموالهم الناتجة عن عمليات سابقة، بسبب طلب العملاء لفواتير إلكترونية، ومما زاد من تخوف المهنيين أن مصلحة الضرائب قد تلجئ الى البنك لاقتطاع الضرائب المباشرة من حساباتهم التجارية.

## نموذج الحكومة لتطوير تجارة القرب

سبق للحكومة المغربية أن أطلقت مخطط رواج 2012-2008، الهادف الى عصرنة قطاع التجارة الداخلية، ويتمحور المخطط حول فاعلين رئيسيين وهما المستهلك والتجار، الأول من خلال تمكينه من منتجات متنوعة بسعر وجودة مناسبين، والثاني (التاجر) بمواكبته لرفع تحدي تحديث وتطوير تجارته، وفي سبيل ذالك تمت تعبئة صندوق رواج بغلاف مالي يقدر بنحو 900 مليون درهم حسب وزارة المالية.
المخطط الذي لم يكن واضحا منذ انطلاقه، رافق تطبيقه اختلالات بسبب عدم الاخذ بعين الاعتبار خصوصيات المجال الذي تنشأ فيه محلات تجارة القرب (الساكنة، المنطقة، مخطط التعمير....) وبسبب الخروقات التي شابت صفقات تجهيز محلات تجارية ودكاكين ويتعلق الأمر بتلاعبات في فواتير التجهيزات والتلاعب بمعايير الجودة وخرق شروط الصفقات، كما توصلت مصالح التفتيش التابعة لوزارتي المالية والتجارة والصناعة بعد استياء عدد من التجار ورفضهم الانخراط في برامج الدعم عقب التوصل بتجهيزات اغلبها مستوردة من الصين بأسعار بخسة وتقل قيمتها عن مبلغ مساهمتهم (سبعة الألف درهم ) والتي توصلت الى إختلالات في توزيع مبلغ 25 ألف درهم الذي خصص لدعم تجار القرب، وخروقات في التدبير المالي واختلالات في تفويت صفقات لمقاولات التجهيز ومكاتب دراسات واستشارة تورط فيها مسؤولين ومستفيدين
صعوبات أخرى متعددة تواجه تجار القرب في ضل غياب تخطيط تجاري، يراعي الوضعية الهشة للتجار الصغار، وبدو تنزيل التغطية الصحية الموجهة إلى أزيد من مليون من تاجر القرب، مع مراعاة التوزيع الجغرافي للأنشطة التجارية الذي يفتقد الى الانسجام، فحسب تقرير لوزارة المالية تتواجد بالدار البيضاء وحدها 71 نقطة بيع لكل 1000 مواطن مقابل 27 نقطة بيع كمعدل وطني، ناهيك عن التطور الكبير للأسواق الممتازة في السنوات الماضية، والذي بات يشكل هاجسا للتجار الصغار، بسبب المنافسة الكبيرة لها، مع العلم أن الرأسمال المروج لا يتجاوز متوسطه 3 آلاف درهم, إذ يقل عن ألف درهم لدى 45 في المائة، وعن 500 درهم لدى 22 في المائة، ويتداول 18 في المائة منهم رأسمالا يفوق أربعة آلاف درهم.
ولتجاوز العثرات وسد الثغرات أطلقت الحكومة مشروع «حانوتي» الذي يدخل في نطاق مخطط «رواج» والهدف هو الأخر إلى حماية التجار الصغار المستقلين من خلال دعم تطوير نشاطهم وملاءمته مع تغيرات أنماط الاستهلاك، وتحصينهم ضد المخاطر الناتجة، ويرمي المشروع زيادة عدد المحلات التجارية من 850 ألف سنة 2007 إلى 980 ألف في سنة 2020، ورفع حجم مبيعاته من 7،54 مليار درهم إلى 101 مليار درهم»، هذا المشروع الذي تحول الى فضيحة يؤكد من جديد المنحى العام المكرس في بلادنا، بعد أن تضرر التجار الصغار من قروض «حانوتي» مما جعلهم يتخبطون في الديون المتراكمة والمشاكل المتعددة جراء التصرفات اللامسؤولة للقائمين على المشروع الذي عرف فشلا ذريعا، قذف بالمستفيدين منه إلى اليأس وانسداد الأفق بعد صرف القروض.

* المراجع
- دليل التاجر غرفة الصناعة والتجارة والخدمات- اكادير

# مراكش : مهنيو وتجار يرفضون الإجراءات الضريبية ويضعون الحكومة في فوهة المدفع

## المادة 145 .. المديرية العامة للضرائب توضح والمهنيون يرفضون والعثماني يتدخل

*منتصر إثري

عبر عدد من التجار والمهنيين والجمعيات المهنية بجهة مراكش عن رفضهم للإجراءات الضريبية التي حملها قانون المالية لسنة 2019، خصوصا المادة 145 من القانون الضريبي. مطالبين الحكومة بالعدول عن هذه الخطوة؛ والعمل على المقاربة التشاركية بين مختلف المعنيين لإيجاد حلول مناسبة ل"هذه الإجراءات التي تهدد الأمن الغذائي للمغاربة".

وعبر المتدخلون، خلال المناظرة الجهوية التي نظمتها فعاليات المناظرة الجهوية حول المادة 145 من مدونة الضرائب؛ والتي عرفت مشاركة المديرية الجهوية للضرائب؛ والمديرية الجهوية للجمارك، وفعاليات مهنية، مساء الجمعة 08 فبراير الجاري؛ بغرفة التجارة والصناعة والخدمات بمدينة مراكش، عن رفضهم للإجراءات الحكومية الرامية لإلزام مختلف الأنشطة التجارية بإصدار فواتير بنظام إلكتروني من أجل زيادة الحصيلة الضريبية.

ورغم أن رئيس الحكومة، سعد الدين العثماني، كان قد أعلن عن إيقاف الإجراءات الضريبية التي أثارت عاصفة من الاحتجاجات والإضرابات؛ إلا أن التجار والمهنيين بجهة مراكش؛ بسطوا أمام المديرة الجهوية للضرائب، والمدير الجهوي للجمارك؛ المشاكل التي تواجههم وتهدد تجارتهم و"تدفع بهم إلى الإفلاس بسبب نظام الفوترة والإجراءات الضريبية الجديدة".

وأشار المتدخلون إلى أن تنزيل هذه الإجراءات والتدابير الضريبية والتي تهم اعتماد الفواتير القانونية في جل المعاملات التجارية، من شأنة أن يهدد الأمن والسلم الاجتماعي. وذهب بعض المتدخلين إلى حد المطالبة بقوانين تحمي التجار الصغار وتدافع عن مصالحهم باعتبارهم الشريحة الأكثر تضررا من كل هذه الإجراءات الحكومية.

ورغم أن المديرة الجهوية للضرائب جدّدت تأكيدها بأن التجار الصغار غير معنيين بالإجراءات الأخيرة، ما داموا يخضعون لنظام التصريح الضريبي الجزافي، إلا أن المتدخلين استمروا في جلد الحكومة، مطالبين بتعديل أو إلغاء المادة 145 من مدونة الضرائب المتعلقة بالفوترة الإلكترونية والإجراءات المصاحبة لها والمادة 181 من مدونة الجمارك.

وتنص الإجراءات المدرجة في المادة 145 من المدونة العامة للضرائب، ضمن الفقرة الثالثة على "أنه يجب على الخاضعين للضريبة أن يسلموا للمشترين منهم أو لزبنائهم فاتورات أو بيانات حسابية مرقمة مسبقا ومسحوبة من سلسلة متصلة أو مطبوعة بنظام معلوماتي وفق سلسلة متصلة"، وهو ما يرفضه التجار والمهنيين.

وتطرق المشاركون في "مناظرة مراكش الجهوية" إلى الأحكام الجديدة الخاصة بالبرنامج المعلوماتي للفوترة التي لم تدخل بعد حيز التنفيذ والتي لن يتم تطبيقها إلا بعد صدور النص التنظيمي، مشيرين إلى أن هذا البرنامج يهم فقط المهنيين الذين يخضعون لنظام المحاسبة ولا يهم بتاتا التجار ومقدمي الخدمات الذين يخضعون للنظام الجزافي.

وأشاروا إلى أن تطبيق البرنامج المعلوماتي للفوترة سيعتمد على مقاربة تشاركية هادفة إلى إيجاد حلول آنية وناجعة، ومنهجية يطبعها التنسيق والتشاور مع الجمعيات المهنية والتدرج حسب طبيعة كل نشاط تجاري. مؤكدين أنه سيتم إعداد النص التنظيمي حسب أنشطة كل قطاع نظرا لخصوصية كل نشاط تجاري مع ضرورة أخذ بعين الاعتبار طبيعة كل نشاط على حدة والإكراهات المرتبطة به.

وفي ما يخص المراقبة الجمركية، أكد المدير الجهوي للجمارك بجهة مراكش، عز العرب الرحماني على اعتبار «البون» أو «الفاتورة» أو أي وثيقة تقوم مقامها، تتضمن تاريخ العملية، اسم وعنوان البائع وكذا المشتري ونوع وكمية البضاعة كوسيلة لإثبات الحيازة للسلع المنقولة عبر الشاحنات داخل التراب الوطني مع اعتماد تدابير مبسطة بالنسبة للنقل الجماعي للبضائع بتوافق مع مهنيي القطاع.

### نقابة تطالب بوقف «الاعتداءات» المسلطة على التجار والمهنيين

قال المكتب التنفيذي للنقابة الوطنية للتجار والمهنيين إنه يتابع عن كتب مجريات الأحداث والتطورات الأخيرة التي تعرفها الساحة والتي تتجلى في حجز السلع والبضائع لأصحابها سواء بالمحلات التجارية أو عبر الطرقات، وما تلاه من وقفات احتجاجية للتجار وإغلاق لمحلاتهم بعدد من المدن.

وأضاف بلاغ للنقابة الوطنية للتجار والمهنيين أنه «استشعر خطورة الخطوات التي أقدمت عليها الحكومة وفي مقدمتها تنزيل بعض الإجراءات والتدابير الضريبية التي تهم اعتماد الفواتير القانونية في جل المعاملات التجارية، وما خلفه هذا الإجراء من إرباك وقلق للنشاط التجاري دون أن تقوم الجهات المعنية باتخاذ التدابير اللازمة لفتح حوار ونقاش مع المعنيين».

وأضاف البلاغ أنه «في الوقت الذي كنا ننتظر فيه من الحكومة تخفيف الضغط الضريبي على المهنيين مراعاة للظرفية الاقتصادية والاجتماعية الصعبة، والأخذ كذلك بمجمل التعديلات الضريبية التي تقدمت بها النقابة نراها قد زادت من معاناة هذه الشريحة من المجتمع، وأجهزت عليها بزيادات ضريبية مهولة كما هو الحال بالنسبة للمساهمة الأدنى وغيرها».

وطالبت النقابة بوقف كل «الاعتداءات المسلطة على التجار والمهنيين من طرف المصالح الضريبية والجمركية ورفضها لبعض التدابير والإجراءات الضريبية المنصوص عليها في قانون المالية لسنة 2019.» مؤكدا على ضرورة « فتح باب الحوار الجدي والمسؤول في أقرب الآجال لاحتواء خطورة الممارسات غير الصائبة للجهات المسؤولة مع مطالبته بإشراك التنظيمات المهنية في تنزيل التدابير الضريبية الجديدة واعتماد مبدأ التدرج كأساس لتنفيذها».

### * تجار يطالبون بنظام ضريبي خاص بالتاجر

طالب تجار ومهنيون يمثلون مختلف الجمعيات المهنية وغرف التجارة، خلال اجتماع تواصلي نظمته جامعة الغرف المغربية للتجارة والصناعة والخدمات مع الجمعيات والنقابات الأكثر تمثيلية للتجار والمهنيين بالرباط، يوم الأربعاء06 فبراير الجاري، بمراجعة التشريعات التجارية والترسانة القانونية المنظمة لقطاع التجارة بالمغرب.

وعبر المتدخلون، عن رفضهم التام للإجراءات الجديدة التي نص عليها الفصل 145 في قانون المالية لسنة 2019، والمتعلقة بالفاتورة الالكترونية و الإجراءات الأخرى المصاحبة لها»، مطالبين بإلغاء الإجراءات المدرجة في المادة 145 من المدونة العامة للضرائب، ضمن الفقرة الثالثة والتي تنص على «أنه يجب على الخاضعين للضريبة أن يسلموا للمشترين منهم أو لزبنائهم فاتورات أو بيانات حسابية مرقمة مسبقا ومسحوبة من سلسلة متصلة أو مطبوعة بنظام معلوماتي وفق سلسلة متصلة»، بنص قانوني وتشريعي.

وأكد مهنيو قطاع التجارة أنه لا يمكن تطبيق نظام الفوترة على قطاع غير مهيكل وغير منظم، داعين إلى اعتماد إجراءات مواكبة لتنزيل القوانين ذات الصلة بالقطاع وإرساء «نظام ضريبي خاص بالتاجر». كما أكدوا على ضرورة اعتماد المقاربة التشاركية في إعداد مشاريع القوانين المرتبطة بتنظيم قطاع التجارة، وتفعيل دور المهنيين بالقطاع».

وأكد رئيس جامعة الغرف المغربية للتجارة والصناعة والخدمات، عمر مورو، في تصريح لوكالة المغرب الرسمية، أن هذا اللقاء التواصلي الذي يجمع رؤساء الغرف المهنية من كل جهات المملكة مع جمعيات مهنية من نقابات ومنظمات، يندرج في إطار مواصلة اللقاءات الجهوية وسلسلة اللقاءات الرامية إلى مناقشة أهم الإشكاليات التي يعرفها القطاع، لاسيما المادة 145 من قانون الجمارك المتعلقة بتطبيق نظام الفوترة على التجار والمهنيين.

وأضاف أنه لا يمكن تنزيل المادة 145 بدون دراسات ميدانية، لاسيما في قطاع غير مهيكل، معتبرا أن «توحيد صفوف التجار، وإلغاء المادة 145 والتأكيد على ضرورة إخراج القوانين التنظيمية التي تنظم القطاع من أهم خلاصات هذا اللقاء».

كما تم الاتفاق، يضيف مورو، على مواصلة هذا النقاش بشكل عميق وموسع لحلحلة الصعوبات والاكراهات التي تواجه القطاع في إطار مناظرة وطنية حول التجارة ، وكذا استمرار ودورية هذه اللقاءات مع المهنيين.

←

## *المديرية العامة للضرائب توضح: نظام الفوترة لا يهم التجار

أكدت المديرية العامة للضرائب أن القراءات والتفسيرات حول النظام الضريبي المتعلق بالفوترة، والتي تداولتها بعض المنابر الإعلامية، «لا أساس لها من الصحة» كما أنها «تعكس فهما خاطئا لمضمون المقتضيات الجديدة التي جاء بها قانون المالية لسنة 2019».

وأوضحت المديرية التابعة لوزارة الاقتصاد والمالية، في بيان توضيحي، أن بعض المنابر الإعلامية تداولت العديد من التأويلات والتفسيرات حول النظام الضريبي المتعلق بالفوترة، والتي «لا أساس لها من الصحة كما أنها أثارت مخاوف غير مبررة لدى الأوساط المهنية». مضيفة أن «القراءات والتفسيرات المتعلقة بالمقتضيات الجديدة التي جاء بها قانون المالية لسنة 2018 تعكس فهما خاطئا لمضمون هذه المقتضيات».

و أوضح المصدر ذاته أن «الأحكام الجديدة الخاصة بالبرنامج المعلوماتي للفوترة لم تدخل بعد حيز التنفيذ ولن يتم تطبيقها إلا بعد صدور النص التنظيمي»، مشيرا إلى أن «هذا البرنامج يهم فقط المهنيين الذين يخضعون لنظام المحاسبة ولا يهم بتاتا التجار ومقدمي الخدمات الذين يخضعون للنظام الجزافي».

وأكدت المديرية العامة للضرائب، أن «النص التنظيمي سيتم إعداده حسب أنشطة كل قطاع»، واستطردت :»ونظرا لخصوصية كل نشاط تجاري وضرورة أخذ طبيعة كل نشاط على حدة والإكراهات المرتبطة به، بعين الاعتبار، فإن كيفيات تطبيق البرنامج المعلوماتي للفوترة سيتم في شأنها، الاعتماد على مقاربة تشاركية ومنهجية يطبعها التنسيق والتشاور مع الجمعيات المهنية والتدرج حسب طبيعة كل نشاط تجاري».

وخلصت المديرية إلى أنه «سيتم قريبا عقد لقاءات مع الجمعيات المهنية ومختلف التمثيليات المهنية لتنويرهم حول هذا الموضوع وتقديم كافة التوضيحات، قصد رفع اللبس الحاصل في فهم مضمون المقتضيات المتعلقة بالبرنامج المعلوماتي للفوترة».

## التجار والمهنيون يواصلون إضراباتهم

نفذ التجار والمهنيون المغاربة إضرابا عاما في مختلف المدن المغربية، احتجاجا على الضريبة التي فرضتها حكومة العثماني مطلع العام الجاري. وشمل الإضراب كل المحلات والمؤسسات التجارية والمخابز التي تتبع النقابة الوطنية للتجار والمهنيين.

وتطالب النقابات والجمعيات الممثلة للتجار بإلغاء المادة 145 من المدونة العامة للضرائب، المتعلقة بفاتورة المعاملات التجارية، والتي تلزم التجار العمل بالفاتورة الإلكترونية.

وفي تصريح للكاتب الإقليمي للنقابة الوطنية للتجار والمهنيين بالرباط، أشوط عيسى، قال أن الإضراب كان ناجحا بنسبة مائة بالمائة، مشيرا إلى خطوات نضالية قادمة في حالة إذا لم تستجب الحكومة لمطالب التجار بإلغاء الفصل 145 من القانون الضريبي الواضح في فقرته الثالثة بأن نظام الفوترة الإليكتروني سيطبق على جميع الخاضعين للضريبة.

وأعلن المكتب الإقليمي للنقابة الوطنية للتجار والمهنيين بالرباط، رفضه السياسة الضريبية الجديدة المجحفة في حق التجار والمهنيين في القانون المالي 2019، وتعامل الحكومة مع التجار والمهنيين كوعاء ضريبي وليس كفئة فاعلة في المنظومة الاقتصادية بالإضافة إلى دورها الاجتماعي في المجتمع، وكذا كل الحلول الترقيعية والتمويهية وسياسة الهروب إلى الأمام التي تنهجها الحكومة في انتظارها الفرصة للإجهاز على القطاع.

واستنكر البيان خطاب التضليل الذي لجأت اليه الحكومة لتمويه التجار والمهنيين وتشتيت وحدتهم، وسوء التدبير واتخاذ القرارات الأحادية من طرف الحكومة والوزارة الوصية على القطاع، وكذا أسلوب التعامل مع التجار في مصادرة سلعهم وإرغامهم على أداء ذعائر وهمية .

وطالب المكتب الإقليمي لنقابة التجار الحكومة بتحمل مسؤوليتها وتوقيف مسطرة تطبيق هذا القانون الضريبي "المشؤوم"، وبضرورة تسطير برنامج استعجالي يهدف إلى تأهيل القطاع على المدى المتوسط وذلك بإشراك الفاعلين، وترسيم القوانين المنظمة للمساحات التجارية الكبرى لوقف انتشارها وعملها العشوائي، واستكمال الحوار للإفراج عن القوانين المنظمة للتغطية الصحية وتقاعد التجار. معلنين اعتزازهم بنجاح الإضراب العام الذي نظمه التجار بتزيت وأكادير وإنزكان-آيت ملول وبيوكرى وتارودانت وبمختلف الأقاليم بتوافق كل التنظيمات المهنية رافعة شعار "مصلحة التاجر فوق كل إعتبار".

## التجار والمهنيون بالرباط يعتزون بنجاح الإضراب ويرفضون الفصل 145

عبّر المكتب الإقليمي للنقابة الوطنية للتجار و المهنيين بالرباط، عن اعتزازه بـ"بنجاح الإضراب العام للتجار والمهنيين في مختلف الأقاليم"، مشيرا إلى أن " المكتب الإقليمي بالرباط خاض بمعية كافة التجار والمهنيين إضرابا عاما يوم 17 يناير الماضي، كخطوة إنذارية، تمكن من خلالها التجار والمهنيين من شل الحركة الاقتصادية بالإقليم كتعبير على وحدة صفهم واستعدادهم لخوض أشكال تصعيدية مستقبلا".

وأكد بلاغ صادر عن مكتب الرباط للنقابة الوطنية للتجار والمهنيين، عن رفضه للفصل 145 من القانون الضريبي جملة وتفصيلا"، مطالبا بـ"إلغائها كأرضية لتدشين أوراش الحوار وسبل تأهيل القطاع بتضافر جهود كل الجهات المتدخلة في القطاع والتنظيمات المهنية الفاعلة".

وأشار إلى رفض النقابة لـ"السياسة الضريبية الجديدة المتمثلة في تعامل الحكومة مع التجار والمهنيين كوعاء ضريبي"، مطالبا "الحكومة بتلبية مطالب التجار ووقف سياستها الرامية إلى تشتيت وحدة القطاع من خلال هجومها على التجار الكبار والمتوسطين وضرورة تأهيلهم وفق برنامج متدرج يراعي الموازنة، وبإصلاح ضريبي يراعي الظرفية الاقتصادية". وفق تعبير البلاغ البلاغ الصادر بعد اجتماع المجلس الإقليمي للرباط يوم 26 يناير 2019 الجاري، أكد أن "مشروع قانون مالية 2019 يحمل سياسة ضريبية مجحفة وهي التي أفاضت الكأس ودفعت التجار والمهنيين إلى التعبير عن رفضهم لها من خلال خوض إضرابات عامة في أغلب الأقاليم".

وناشد بلاغ النقابة الحكومة للخروج من حالة الترقب إلى التجاوب مع مطالب التجار كفئة فاعلة في المنظومة الاقتصادية لتجاوز الأزمة والتغلب على الظرفية الصعبة للبلاد"، مؤكدا عزمه على "تنفيذ كل الخطوات الاحتجاجية المقررة والمشروعة تفاعلا مع نضالات التجار والمهنيين محليا ووطنيا والمتمثلة في تنفيذ إضراب عام موحد".

وشدّد المكتب الإقليمي للنقابة الوطنية للتجار والمهنيين بالرباط على ضرورة "الإفراج عن قانون التغطية الصحية والتقاعد الخاص بالتجار والمهنيين"، كما شدّد على ضرورة "ترسيم القوانين المنظمة للمساحات التجارية الكبرى"، مشيدا في ذات السياق بـ"يقظة كافة التنظيمات المهنية من خلال توافقها على المصلحة العليا وهي الدفاع عن الحقوق العادلة والمشروعة للتجار والمهنيين".

# مطهر: لا يمكن وقف تنفيذ مواد قانون المالية إلا عبر قانون مالي

قال مولاي المصطفى مطهر عضو غرفة التجارة لجهة مراكش أسفي، إن «ملف التجار بشكل عام يحتاج لدراسة أعمق وحوار شامل مع كافة الشركاء بعيدا عن قانون المالية»، مشيرا إلى أن «التجار مستعدون للانخراط بشكل جدي في المنظومة الجبائية»، وأضاف «نحن نعاني الكثير من الإكراهات المتعلقة بما يعيشه القطاع التجاري، ولذلك من الواجب على الحكومة والإدارة استحضار هذا القطاع أثناء التشريع وفق مقاربة تشاركية قبلية».

وأضاف مطهر وهو عضو غرفة التجارة لجهة مراكش أسفي، أن « الأعطاب التشريعية لا يمكن حلها بالحوار، لأن الدستور واضح والحكومة هي سلطة تنفيذية ولا تملك حق التشريع الذي هو من اختصاص البرلمان، ومن هنا يجيب على الحكومة أن تكن واضحة مع التجار والانتباه إلى التصريحات التي بدو أن الغرض منها هو تلطيف الأجواء وربح الوقت».

وأردف المتحدث :»من غير المعقول أن من يجلس في مكتب مكيف يقرر قوانين بعيدة عن الواقع لقطاع معيشي يعتبر الركيزة الأساسية للاقتصاد الوطني وثاني مشغل ب1.6 مليون منصب شغل رغم كونه الحلقة الأخيرة والصغيرة والأضعف». وفق تعبيره

وبخصوص المحضر الموقع بين التنسيقيات ونقابات التجار والمديرية العامة للضرائب والمديرية العامة للجمارك، أوضح مولا المصطفى أن « لا وزن له من الناحية القانونية، لأنه لا يمكن وقف تنفيذ مواد قانون المالية إلا عبر قانون مالي تعديلي يصادق عليه في البرلمان»، مشيرا إلى أن «الاقتراحات الواجب تعديلها في مدونة الضرائب هي المواد 20 و 82 التي تلزم التجار بتقديم بيان تفصيلي للمعاملات التجارية للزبناء، بما فيها تفاصيل المعلومات الضريبية، والمادة 145 الخاصة بالفوترة الإلكترونية».

وأكد عضو الغرفة التجارية لجهة مراكش،بخصوص مدونة الجمارك، أنه «يجب تعديل المواد 24و25و26و38و42 التي تحدد نطاق وطرق اشتغال الجمارك في مراقبة ومحاربة التهريب»، مبرزا أن «النموذج التنموي الجديد يجب أن يقوم على هيكلة الاقتصاد الوطني بمنح الحقوق للتجار من تغطية صحية واجتماعية ومنح الغرف المهنية اختصاصات واسعة لكي تكون قوة اقتراحية وتتخذ القرارات في كل ما هو تجاري».

وقال المتحدث إن «احتجاجات التجار فضحت المستور في مواجهة من يريد الركوب عليها وتوظيفها سياسيا»، مضيفا «قبل مطالب الحكومة لهؤلاء التجار بأداء الواجبات والزيادات في الضرائب يجب عليها أن توفر لهم بعضا من حقوقهم الأساسية». مبرزا أن «هذا التاجر يشتغل ما يفوق 16 ساعة يوميا في ظروف رغم كونهم يجسدون البعد التضامني».

وحمّل مولاي المصطفى مطهر، المسؤولية الكاملة لما وصفه بـ» الزوبعة التي أثارتها المادة 145 من القانون المالي»، للحكومة «لأنها لم تسلك مسطرة الحوار مع التجار وممثليهم اللذين تفاجئوا بالقرار، وهو الشيء الذي جعلهم يتكتلون مما فرض على الحكومة لعد دور ألإطفائي ودعوتهم إلى الحوار قصد الوصول إلى اتفاق». على حد قوله. مشيراً إلى أن هذه المادة التي أثرت الجدل «فهي ليست وليدة اللحظة بل هي امتدادا لقانون المالية لسنة 2014».

# جمال لطفي : «الأسواق التركية» تهدد «البقّالة» بالإفلاس

حملّ جمال لطفي وهو «بقّال» بمدينة مراكش، مسؤولية ما وصل إليه التجار والمهنيين من احتجاجات وإضرابات، إلى الحكومة والغرفة المهنية، لأنه «عندما تخرج قوانين مجحفة في حق التجار، فالغرف والحكومة من يتحمل مسؤولياتها»، مضيفا أن «القانون خرج للوجود وطبق على التجار والمهنيين والجهات المسؤولة لم تتحرك إلا بعد دخولنا في الإضرابات والاحتجاجات، هذا غير منطقي» على حد قوله

وأوضح لطفي أن التجار الصغار والبقّالة معنيون بقانون المالية الجديد، مشيرا إلى أن «تطمينات الحكومة غير واقعية»، مطالبا في ذات السياق «بقانون خاص يحمي التجار الصغار من هذه الضرائب المجحفة، إذا كانت الحكومة جادة في تصريحاتها»، وعاب لطفي على الحكومة تأخيرها في شرح مضامين هذه القوانين للتجار والمهنيين، مضيفا أن «حتى بعد خروج الحكومة للحوار مع المعنيين، ذهبت للجلوس مع ما يسمى بالنقابات الأكثر تمثيلية»، مشيرا إلى أن «هناك الآلاف من التجار والمهنيين لا تمثلهم هذه النقابات وهم منضوين تحت لواء الجمعيات المهنية». كما عاب على الغرفة المهنية إقصاء البقالة والتجار الصغار من نقاشاتها ولقاءاتها.

واتهم جمال لطفي الحكومة بتسهيل الإجراءات للأسواق الكبرى، خصوصا الأسواق التركية، ودعمها وتسهيل دخولها للأحياء والأزقة، ونحن «الذين يعملون في هذه المهنة ولسنوات ونؤدي الضرائب وكل واجباتنا لم نرى أي دعم من الحكومة» يورد المتحدث.

وأضاف أن التجار الصغار والتجار بالتقسيط وبالجملة مهددين بالإفلاس بسبب هذا «الاكتساح التركي» للمدن المغربية، لأننا «نجد الأثمنة في الأسواق التركية أقل من الأثمنة عند التاجر بالجملة، ولا ندري كيف يتم الحصول على السلع بهذه الأثمنة».

وعبر لطفي عن رفض التجار والمهنيين لمحتوى و مضمون الإجراءات الجديدة التي نص عليها الفصل 145 بخصوص الفاتورة الالكترونية، و الإجراءات الأخرى المصاحبة لها، مطالبا بمراجعة التشريعات التجارية والترسانة القانونية المنظمة لهذا القطاع.

# أحمد إهنشي : الإجراءات الحكومية لن تزيد الوضع إلا تفاقما وتأزما

عبّر أحمد إهنشي، وهو بقال بمدينة سلا، عن تخوف البقّالة والتجار الصغار من الإجراءات الجديدة للحكومة، خاصة الفقرة الثالثة في المادة 145 من المدونة العامة للضرائب، والتي تنص على "أنه يجب على الخاضعين للضريبة أن يسلموا للمشترين منهم أو لزبنائهم فاتورات أو بيانات حسابية مرقمة مسبقا ومسحوبة من سلسلة متصلة أو مطبوعة بنظام معلوماتي".

وقال إهنشي في تصريح لـ"العالم الأمازيغي" إن التجار الصغار والبقالة يرفضون هذه الإجراءات الحكومية والمتعلقة بفرض إجراءات ضريبية تتعلق بنظام الفوترة الإلكترونية، واشتراط التعريف الضريبي الموحد للمقاولة في المعاملات التجارية، وكذا الإجراءات الجمركية المرتبطة بالمراقبة، مشيرا إلى أن القرارات الحكومية "لن تزيد الوضع إلا تفاقما وتأزما، وسوف تزيد من معاناة هذه الفئة"، موضحا في ذات السياق، أن "التجار الصغار مهددون بالإفلاس في حالة تطبيق هذه الإجراءات التي أتى بها قانون المالية لسنة 2019".

وطالب أحمد إهنشي بمراعاة الوضعية الاقتصادية والاجتماعية لهذه الشريحة. كما طالب بـ"إيجاد الحلول المناسبة عبر سلك المقاربة التشاركية بين المعنيين والحكومة وكافة المسؤولين وحماية هذه الشريحة الهامة من الإفلاس بسبب الإجراءات الضريبية ". مضيفا بأن "الإضرابات والاحتجاجات التي قام بها التجار والمهنيين طوال الأسابيع الماضية، تأتي من أجل دق ناقوس الخطر والدفع بالجهات الحكومية للتراجع عن إجراءاتها ".

وبالرغم من تطمينات رئيس الحكومة، سعد الدين العثماني خلال جلسة المساءلة الشهرية الأخيرة بالبرلمان، وصدور بلاغ من الإدارة العامة للضرائب، كونهم غير معنيين بالإصلاح الضريبي، إلا أن أهنشي يطالب بإلغاء أو تعديل الفقرة الثالثة من المادة 145 للمدونة العامة للضرائب، أو إصدار قانون خاصة بحماية هذه الفئة من هذه الإجراءات.

# مولاي حفيظ العلمي: تجار القرب غير مطالبين بتقديم التعريف الموحد للمقاولة في إطار معاملاتهم التجارية

أكد وزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي، مولاي حفيظ العلمي، أن تجار القرب غير مطالبين بتقديم التعريف الموحد للمقاولة في إطار معاملاتهم التجارية، مشيرا إلى أن إشكالية الفوترة الإلكترونية غير مطروحة بالنظر إلى أن المرسوم المحدد لشروط تطبيقها لم يخرج بعد إلى حيز الوجود.

وخلص اجتماع عقده الوزير، مولاي حفيظ العلمي، الأربعاء 17 يناير الماضي بالرباط، مع ممثلي مهنيي قطاع التجارة، إلى اتفاق الأطراف على عدم تطبيق التدابير الجديدة المتعلقة بالفوترة الإلكترونية إلا بعد اعتماد النصوص التنظيمية المتعلقة بها والتي سيتم إعدادها في إطار مقاربة تشاركية مع الهيئات المهنية، كما تم الاتفاق على التعريف الموحد للمقاولة، الذي يهم فقط الشركات التي تعتمد نظاما محاسباتيا.

وأوضح بلاغ للوزارة أن الاجتماع، الذي جرى مع جامعة الغرف المغربية للتجارة والصناعة، ورؤساء غرف التجارة والصناعة والخدمات، والنقابات الممثلة للتجار وجمعيات مهنية، بحضور المدير العام للضرائب والمدير العام للجمارك والضرائب غير المباشرة، ومدير تنسيق الشؤون الاقتصادية بوزارة الداخلية، أفضى الى أن التعريف الموحد للمقاولة يهم فقط الشركات التي تعتمد نظاما محاسباتيا، مضيفا أن الشركات وتجار الجملة ونصف الجملة غير ملزمين بطلب التعريف الموحد للمقاولة من المشترين منهم.

كما توصل اللقاء إلى اعتماد البون أو الفاتورة أو أي وثيقة تقوم مقامها، تتضمن تاريخ العملية التجارية، اسم وعنوان البائع، وكذا المشتري ونوع وكميات البضاعة، وذلك لإثبات حيازة السلع المنقولة أمام مراقبي الجمارك والضرائب غير المباشرة.

وكشف البلاغ كذلك عن تنظيم مناظرة وطنية حول التجارة خلال شهر أبريل 2019، لفتح المجال لكل هيئات التجار لعرض مشاكلهم وتصوراتهم بخصوص تطوير القطاع وإعداد مقترحات تتعلق بالإصلاح الضريبي الذي سيتم مناقشته خلال المناظرة الوطنية الخاصة بالإصلاح الجبائي المقررة في شهر ماي 2019.

كما شدد اللقاء على تقوية دور غرف التجارة والصناعة والخدمات من خلال تعزيز حضور ومساهمة الهيئات والمنظمات الممثلة للتجار والمهنيين في البرامج التنموية.

وأشار البلاغ أيضا إلى التزام غرف التجارة والصناعة والخدمات والجمعيات والنقابات المهنية بتبليغ كافة التجار بالنقاط المتفق عليها خلال الاجتماع.

وذكر المصدر ذاته أن وزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي كان قد أبرز في بداية اللقاء أهمية قطاع التجارة في الاقتصاد الوطني، باعتباره أول مُشغل في الوسط الحضري، ويمثل 8 في المائة من الناتج الداخلي الوطني بقيمة مضافة تصل إلى 84,3 مليار درهم.

وأكد أن الهيئات المهنية الممثلة للتجار كانت وستظل دوما شريكا أساسيا للوزارة، وهي مدعوة للمساهمة بمقترحاتها في بلورة استراتيجية وطنية لتطوير قطاع التجارة والتوزيع وتمكينه من رفع التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجهه، ومواكبة الاحتياجات المتنامية للمستهلكين.

كما شدد الوزير على أن الاجتماع التي دعت إليه الوزارة الوصية بعد الاحتجاجات التي شهدها القطاع يتوخى التحاور والتشاور بين الإدارة ومهنيي القطاع قصد تبديد سوء الفهم والتوافق حول تنزيل التدابير الضريبية والجمركية المتعلقة بالفوترة الإلكترونية، والتعريف الموحد للمقاولة، والمراقبة الجمركية.

# العثماني يوقف الإجراءات الحكومية ويؤكد أن التجار الصغار غير معنيين بالفوترة

أعلن سعد الدين العثماني، رئيس الحكومة، عقب الاحتجاجات والإضرابات التي دخل فيها التجار والمهنيين، عن إيقاف الإجراءات الأخيرة التي أثارت ردود فعل في عدد من المدن، إلى حين التواصل المباشر بين القطاعات الحكومية المعنية وكافة الأطراف الممثلة لهذه الفئة، من أجل الوقوف على حقيقة الصعوبات والبحث على الحلول المناسبة لها.

وأكد العثماني، أنه يتابع الموضوع شخصيا وعن كثب مع وزير الاقتصاد والمالية ووزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي ووزير الداخلية، مؤكدا أن على أتم الاستعداد للتدخل ولإيجاد الحل المناسب «لأي تجاوز غير مقبول».

وذكر رئيس الحكومة، أنه توصل بمذكرات من جمعيات ومنظمات ونقابات مهنية، مؤكدا استعداده لـ«دراسة كافة المقترحات للوصول إلى حلول متوازنة تراعي مصلحة التجار والمقاولات والاقتصاد الوطني، عبر حوار صريح وبناء». و جدد رئيس الحكومة تأكيده بأن التجار الصغار، غير معنيين بالإجراءات الأخيرة، ما داموا يخضعون لنظام التصريح الضريبي الجزافي».

وأشار رئيس الحكومة إلى الاجتماع الذي تم بين الإدارة العامة للضرائب وإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة مع ممثلي التجار لمناقشة جميع المواضيع ومعالجة كل الإشكالات في هذا الباب، «نريد أن نقف على الضرر والعمل على إيجاد الحلول المناسبة».

كما جدد رئيس الحكومة تأكيده بأن التجار أصحاب الدكاكين والمحلبات، وغيرهم من التجار الصغار، غير معنيين بالإجراءات الأخيرة، ما داموا يخضعون لنظام التصريح الضريبي الجزافي، مشددا على أن كثيرا مما يروج في بعض المواقع وبشبكات التواصل الاجتماعي «أخبار غير صحيحة ومضخمة، كما أننا نولي اهتماما كبيرا للتجار والمهنيين، لدورهم الكبير ولأنهم عصب الاقتصاد الوطني».

وفي ذات السياق، أكد سعد الدين العثماني، في معرض جوابه يوم الثلاثاء 12 فبراير الجاري في جلسة الأسئلة الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة والحكامة، أنه تم «عقد اجتماعات تشاورية للقطاعات الحكومية المعنية مع ممثلي التجار والمهنيين لمناقشة كافة المواضيع المرتبطة بهذا الموضوع، وإيجاد الحلول المستعجلة والمتوافق عليها فيما يخص التنزيل السليم للتدابير الضريبية والإجراءات الجمركية».

وأوضح العثماني أن الحكومة،»واعية بأهمية دعم المقاولة المغربية بكافة أصنافها، بما فيها المقاولات المتوسطة والصغيرة والصغيرة جدا، والرفع من تنافسيتها وتعزيز دورها في المنظومة الاقتصادية الوطنية باعتبارها رافعة أساسية لخلق الاستثمار المنتج وإنتاج الثروة وتوفير فرص الشغل».

وأشار رئيس الحكومة في معرض كلامه، إلى أن «القطاع التجاري يعتبر حلقة وصل بين المنتج والمستهلك، ويساهم في تموين مختلف المدن والقرى المغربية وفي ترويج المنتوجات إضافة إلى الخدمات المتنوعة التي يوفرها للمستهلك «. مضيفا أن «قطاع التجارة يعد من أهم القطاعات في النسيج الاقتصادي الوطني باعتباره مصدرا أساسيا لتوفير فرص الشغل لشريحة هامة من المواطنات والمواطنين، فضلا عن الدور الهام الذي يقوم به التجار في الرواج التجاري ودعم دينامية الاقتصاد».

وأبرز العثماني أن «قطاع التجارة الداخلية يحتل الرتبة الرابعة على مستوى خلق الثروات، حيث بلغت مساهمة القطاع في الناتج الداخلي الخام 8 بالمائة، وذلك بقيمة مضافة بلغت 84 مليار درهم في سنة 2017. كما يحتل المرتبة الثانية من حيث عدد مناصب الشغل على الصعيد الوطني، كما أن القطاع هو أول مشغل بالمجال الحضري (1,16 مليون شخص، أي 21,4% من الساكنة النشيطة بالمدن».

وجدّد العثماني تأكيده على أن «صغار التجار والحرفيين والمهنيين الخاضعين للضريبة وفق النظام الجزافي غير معنيين بالفوترة الإلكترونية لا تهم سوى الأشخاص الملزمين بمسك المحاسبة واللذين يؤدون الضريبة على الحصيلة الخاضعة للضريبة المحددة بناء على هذه المحاسبة».

من جهة أخرى، أكد سعد الدين العثماني أن حكومته تسير باتجاه تفعيل نظام التغطية الصحية والتقاعد الخاص بالتجار والمهنيين خلال سنة 2019 الجارية. مشيرا إلى أن «الحكومة عملت على إصدار المراسيم العامة المتعلقة بهذه الإجراء، كما وقعت على أربعة مراسيم أخرى».

وأضاف رئيس الحكومة، في كلمة له بمناسبة تخليد الذكرى الأربعين لتأسيس النقابة الوطنية للتجار والمهنيين، أن تطبيق هذا «النظام يستدعي إجراء مشاورات مع الفئات المعنية والهيئات المنظمة للتجار والمهنيين، من أجل تحديد كيفيات تطبيق التغطية الصحية الخاصة بهذه الفئة».

# ملاحظة حول أزمة التجار والقوة التنبؤية للنظرية

عبد الله الحلوي

انطلاقا من سنة 2016، اقترحت فكرة مفادها أن أزمة تجار القرب (البقالة) في مغرب اليوم ناتجة عن عاملين اثنين: أولهما غزو الفضاءات الكبرى لمجال التجارة بالتقسيط، وثانيها تهريب البيجيدي لشركة بيم التابعة للمنظمة الدولية التابعة لفتح الله كولن زعيم الحركة التي قيل بأنها قادت الانقلاب ضد أردوغان.

بينت من خلال عرض مفصل قدمته أمام تجار القرب في المغرب والجمعيات الممثلة لهم كانت قد نظمته إحدى الجمعيات المحلية في مدينة مراكش ـــ بينت أن تجارة القرب هي في طريقها إلى أزمة كبرى سميها ب"الزلزال". كما بينت أن السبب الأعمق لهذا الزلزال القادم أن النموذج التجاري الذي تنبني عليها تجارة القرب فقد تنافسيته بشكل تام في ظل مد الفضاءات الكبرى وفضاءات "الهارد ديسكاونت" التي استعارتها «بيم» من بعض الشركات الألمانية.

اقترحت أيضا أن الحل لتفادي هذا الزلزال هو تضامن البقالة من أجل التأسيس لنموذج بديل ينبني على استدخال فكرة الابتكار في تقليص المصاريف، وتحسين جودة المنتوجات (بتطوير شراكات مع الصانعين والممولين)، وتطوير نماذج تسويقية مبتكرة.

اقترحت أيضا أن نموذج القرب الجديد ينبغي أن ينبني على فكرة الجمع بين نموذج التعاونية ونموذج "ستارت آپ".

لم أكتف باقتراحات نظرية، بل مولت من مالي الخاص أربعة أوراش في إطار جمعيات مدنية جمعت تجار القرب بمدينتي إيمي ن تانوت و آيت أورير، واستقدمت خبراء ليساعدوا بقالة المدينتين على تحويل هذا النموذج التجاري إلى حقيقة ملموسة.

لكن حدث بالضبط ما كنت أتوقعه: وهو أن الجهات التي تخاف من هذا النموذج التجاري الجديد سخرت أعوانها وخدامها لإبعاد التجار عن هذا المشروع الذي كان سيعطي مثالا جيدا عن نموذج كان سيجنب تجارة القرب المصير الكئيب الذي وصلته الآن .

أزمة البقال ليست أزمة "ضرائب" بل أزمة نموذج اقتصادي في طريقه إلى الانقراض بسبب عدم قدرته على منافسة أخطبوط الفضاءات الكبرى، المحلية منها والوافدة.

لأن الرميد لا يفكر إلا في مصلحة دكانه السياسي، وأخنوش لا يفكر إلى في نجاح مشاريعه، فإنهما لن يستطيعا رؤية المشكلة الحقيقية لإيبقالن.

إن قوة الرؤية وقيمتها النظرية رهينة دائما بقدرتها التنبؤية:

ذبحت فكرة النموذج التجاري الجديد لتجارة القرب التي اقترحناها على إبقالن ففضلوا أن يبقوا خارج التاريخ بسبب فهمهم الخاطئ لأزمتهم ومشكلتهم الجوهرية. لكن تحقق ما تنبأنا به وهو تحول تجارة القرب إلى بؤرة زلزالية ها هي ذي قد بدأت تترجم إلى أزمة سياسية حادة.

وذُبحت فكرة الحزب الأمازيغي التي كنا قد دعونا فيها للانطلاق من تحقيق أسباب ما سميناه ب"الجاذبية السياسية"، فلم يُسمع كلامنا، وحوربنا بمستوى غريب من العنف. ولكن تحقق ما تنبأنا به هو إفشال المخزن لهذا المشروع بسبب عدم توفر هذا المشروع على مقتضيات "الجاذبية السياسية".

إن قوة الرؤية وقيمتها النظرية رهينة دائما بقدرتها التنبؤية..

الأمازيغي العالم
ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⵜⴰⵏⴰⵢⵜ
www.amadalpresse.com

# مسيرة الأمازيغ بالرباط.. تطالب بحق الساكنة في الأرض والثروة

شهدت العاصمة الرباط، زوال يوم الأحد 17 فبراير 2019، مسيرة ضخمة لمواطنين قدموا من مختلف مناطق المغرب، للدفاع عن حق الساكنة في الأرض والثروة، والتصدي لسياسة نزع الأراضي والرعي الجائر.

انطلقت المسيرة الاحتجاجية، التي دعت لها تنسيقية "أكال" للدفاع عن حق الساكنة والثروة، من ساحة باب الحد، وسط العاصمة الرباط، في اتجاه شارع محمد الخامس، حتى مقر البرلمان.

وقالت التنسيقية أن «تنظيم المسيرة في هذا اليوم 17 فبراير 2019 بالرباط، جاءت لتأكيد و إثارة إنتباه الرأي العام الوطني والمنتظم الدولي و كافة شعوب العالم، لمعاناة الشعب المغربي في جميع مناطقه شمالا وجنوبا وشرقا وغربا، وخاصة المناطق التي مازالت محافظة على هويتها الامازيغية هي تأكيد على تشبتهم بمطالب المسيرة الجماهيرية ليوم 25 نونبر 2018 بالدارالبيضاء، وعلى رأسها حل المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر لممارساتها الأحادية الخارجة عن القانون» .

ورفع المتظاهرون، شعارات تطالب بحق الساكنة في الأرض والثروة، وبإرجاع الأراضي التي تم انتزاعها منهم، وإسقاط الظهائر الاستعمارية، ووقف تنفيذ قانون المراعي.

كما طالب المحتجون، بوضع حد لـ"الترامي على أراضي الأهالي من مناطق سوس ماسة والصويرة وغيرها، وتنامي الرعي الجائر على الرغم من تمليكهم تلك الأراضي أبا عن جد".

وهددت التنسيقية، بتنظيم مسيرة ضخمة شهر غشت المقبل، بمدينة أكادير، مباشرة بعد الاحتفال بعيد الأضحى، وذلك في حالة الاستمرار في نهج "سياسة الآذان الصماء".

وطالب بيان أصدرته تنسيقية "أكال" في ختام التظاهرة، بالإفراج الفوري واللامشروط عن كافة معتقلي الأرض و الكرامة ومعتقلي الرأي في جميع مناطق البلاد "وعلى رأسهم معتقلي حراك الأرض بتارودانت وآيت بها، وكل معتقلي الحراكات الاحتجاجية السلمية ببلادنا".

وسجلت التنسيقية تضامنها اللامشروط مع التجار في معاناتهم، ونددت بابتزازهم "لملأ الصناديق الفارغة التي استنزفت بسبب سياسات الفساد و الإستبداد".

ودعت جميع الإطارات الحرة وعموم المواطنين إلى مواصلة النضال والاحتجاج حتى تحقيق كل المطالب العادلة والمشروعة، مسجلة تقديرها لجميع التنظيمات الجمعوية والحقوقية والمهنية التي ساندت "هذه المسيرة السلمية".

وندد ذات البيان بصمت الأحزاب السياسية و بعض التنظيمات الحقوقية، "إزاء ما يتعرض له السكان الأصليون في بلدنا من تهميش و تفقير و سلب الأراضي و الثروات".

وأعلنت تنسيقية أكال تشبثها بكل مطالب بيان 25 نونبر 2018 بالدارالبيضاء، داعية الدولة المغربية لفتح حوار جدي حول هذه المطالب، "عوض الالتفاف عليها بحوارات بروتوكولية، وفرض سياسة الأمر الواقع المدعومة بالمقاربة الأمنية، التي لا ولن تكون حلا لقضيتنا ولقضايا الشعب المغربي".

وأكدت التنسيقية مطالبتها المنتظم الدولي لحماية حقوق السكان في الأرض والثروة والهوية، والضغط على الدولة المغربية لتنفيذ التزاماتها في هذا الصدد.

وأعلنت عزمها على خوض جميع الأشكال النضالية من أجل الحصول على الحقوق المشروعة في أراضي الأجداد وثروات البلاد.

وأشارت ديباجة بيان التنسيقية إلى أن هذه المسيرة جاءت «استمرارا للمحطات النضالية السلمية التي قررت تنسيقية أكال للدفاع عن حق الساكنة في الأرض و الثروة خوضها، من أجل استرجاع أراضي الساكنة الأصلية بوطننا، وضمان حقها في ثرواتها طبقا لما تضمنه لها حقوق المواطنة الحقيقية، و المواثيق و العهود الدولية التي صادقت عليها الدولة المغربية، و كذا لرفع التهميش الممنهج ضد شعبنا على جميع المستويات: ثقافيا و اقتصاديا و تنمويا وحقوقيا...».

وأضافت أنه «وبعدما أبان النظام المخزني عن تعنته و إصراره كما العادة على اقتلاع جدور الهوية الامازيغية الأصلية لشعب المغربي، عن طريق تجريده من أراضيه و السطو على ثروات مناطقه، و تفقيرها و تهميشها و عزل الساكنة الأصلية عن أراضي أجدادها، في نهج واضح يرمي إلى تهجيرها قسرا من قبائلها و محيطها الجغرافي، عبر إستعمال سياسة حرمان الساكنة من أبسط ظروف الحياة الكريمة، و تسييج أراضيها وجعلها محميات غابوية، و كذا التضييق عليها و محاولة خنقها في مصادر أرزاقها، مما يضطرهذه الساكنة للهجرة نحو المدن الكبرى، حيث يعمد حاليا إلى إثقال كاهلها بأعباء ضريبية يتم تشريعها صوريا في غياب أية مقاربة تشاركية أو إستشارية حقيقية، تشارك فيها كل الإطراف التي يتم إخضاعها لهذه الضرائب».

وأكدت ورقة التنسيقية على أن «المخزن يحاول اليوم سلب أراضي القبائل الامازيغية عبر مسرحيات مفضوحة، بمشاركة أحزاب سياسية، و جمعيات لاتمثل الساكنة أسست لشرعنة سلب أراضيها وتتخذ كطرف مدني لمعاقبة الأفراد و القبائل الرافضة لتجريدها من أراضيها، هذه الأراضي التي تشكل الركيزة الأساسية لتحصين الهوية و الذات و الشخصية الإمازيغية، كما يقوم المخزن كذالك بخلق لوبيات و أعيان يروجون لضرورة حل توافقي بين السكان و الجهات الرسمية، لإعطاء الشرعية للقوانين التي يمررها داخل مؤسساته، وهي قوانين التي تروم في النهاية إلى سلب الأراضي و نهب ثروات القبائل و تفويتها إلى مشايخ البترودولار، وتفرض على الساكنة بالترهيب و الإعتقالات».

كما سجلت تنسيقية أكال للدفاع عن حق الساكنة في الأرض و الثروة، «استمرار المخزن في سياسته الاقصائية والرامية إلى تنزيل خطته المشرعنة بقوانين مرفوضة وغير دستورية ومن ضمنها قانون المراعي 113/13، لسلب أراضي السكان الأصليين ونهب ثرواتهم الطبيعية و المعدنية وتشجيع عصابات الرعاة الرحل وتحفيزهم على العنف والهجوم على ممتلكات الساكنة، و تفريخ المناطق الأهلة بالخنزير البري و الزواحف السامة لتغيير طبيعة تلك الأراضي، وتزكية الطابع الغابوي الذي يفرضه عليها المخزن بكل الوسائل؟».

وأكدت على أن «سياسة المخزن و أذياله ممن يتربعون على مناصب المسؤوليات لم تتوقف عن تفقير الشعب و تهجيره، و تعريضه للجهل و الاستبلاد، بل يصاحب ذالك سياسة إغراق البلاد ودون توقف في الهوة السحيقة للاقتراض من البنوك والمؤسسات الدولية، وهو ما يرهن رقاب الأجيال المقبلة لشعب بالديون الثقيلة، في ظل استنزاف الثروات دون تحقق التنمية الحقيقية و المتساوية بين المناطق و الجهات».

و حيت التنسيقية «الجيل الجديد من الشباب المناضل ( داخل البلاد و بديار المهجر ) الذين تسلموا مشعل الدفاع عن حق شعبنا في أرضه و ثرواته، وحقه في الحفاظ على هويته الامازيغية رغم ما يكلفه ذالك من تضحيات و معانات و قمع و سجن و تهميش و ترهيب، و نسجل تقديرنا لمجهودات كل تنسيقيات أكال بأوروبا و كندا و الولايات المتحدة الأمريكية، من أجل التعريف بمطالبنا المشروعة ولمساندتها لنضالات أهاليهم في كل المناطق المتضررة».

# مسيرة الأرض بالرباط هي مسيرة مندمجة مع حراك مستمر

نظم جمهور كثير من آفراد الشعب مسيرة احتجاجية بالرباط يوم 17 فبراير 2019، تستحق من كل المفكرين والكتاب والباحثين والصحافة أن يركزوا عليها اهتمامهم، ويعطوها القيمة التي تستحقها، وعلى المشاركين والمنظمين لها من النساء والرجال أن يتكلموا مع الشعب، ويوضحوا كتابة وبالصوت والصورة مواقفهم لكي يطمئن الشعب على مصالحه ومستقبل أولاده وبناته مما سيحدث نتيجة هذه المسيرات ، وتدخل هذه المقالة في هذا الإطار،ونبدأ باقتراح بعض خصائص وصفات هذه المسيرة وفوائدها كما يلي:

أولا: هي مسيرة ثانية وليست الأولى، وأعني أنها تدخل ضمن مسلسل بدأ بمسيرة 25 نونبر 2018، التي وقعت بمدينة الدار البيضاء، وسبق لي أن نشرت عنها مقالا خاصا بها، وأيضا تدخل ضمن مسلسل الاحتجاجات الأخرى مثل التي جرت تحت اسم حراك الريف سنة 2016، وحراك جرادة سنة 2018، وحراك إيميضر «imidhr» الذي استمر قبل ذلك لعدة سنوات، ونقصد بهذه الخاصية الأولى أن نستخلص أنها مسيرة لها سوابق وجذور تاريخية، لابد من أخذها بعين الإعتبار، وعلى كل من يدرك تاريخ هذا النوع من النضال أن يساهم في تدوينه.

ثانيا: إنها مسيرة من نوع جديد لم يعرفه تاريخ الحكم المخزني خلال فترة 1956-2016، لأنها مسيرة تجري حول الأرض، وما فوقها من الأشجار والنبات والحيوان والإنسان، والبيئة، وما تحتها من الثروات المعدنية والمائية، وبذلك يمكن وصفها كنتيجة بأنها مسيرة واقعية، وليست إيديولوجية، ولادينية، ولا شرقية، بل هي من صميم سكان البلد المنحدرين من البوادي، والغابات ، والمدن والقبائل، والطبقات الاجتماعية التي لا تمثلها مؤسسات الدولة المخزنية من الأحزاب، ولا الحكومة، ولا البرلمان ولاتعبر عنها الانتخابات الماضية التي جرت بالبلد وخرجت من تحت ضغوط التهميش والمنع من الحقوق السياسية والإقتصادية ...

ثالثا: إنها مسيرة حرة لم تنظمها الأحزاب المخزنية، ولا النقابات العمالية أو المهنية، ولم تنظمها السلطات الحاكمة، بل هي من تنظيم نخبة من الشباب والشيوخ، والنساء والرجال الذين تربوا في صفوف النضال الأمازيغي، وفي صفوف بعض أجنحة اليسار في الجامعات والمعاهد، وفي صفوف فئات المعطلين عن العمل، ولذلك قاطعتها وسائل الإعلام الممولة من السلطة والتابعة للأحزاب، وعملت على طمسها وتشويهها وأخيرا هي نتاج الإستفادة من تقنيات التواصل عن طريق الأنترنيت ...

رابعا: إنها مسيرة سلمية، تشرف المجتمع، وتسجل موقفا إيجابيا لسلطات الأمن والقضاء بالرباط التي لم تمنعها، ولم تمنح الفرصة للبلطجية لمضايقة صفوف المسيرة، والمعنى السلمي للمسيرة يعطي الدليل الملموس على عدم جدوى التنظيمات التي تسلك أساليب العنف، والخوف، والكذب، وآحيانا نشر الإرهاب والقلق في مجتمع يؤمن بالتغيير عن طريق السلم وحرية التعبير، ومن بداية المسيرة ونهايتها تحت قيادة المتطوعين الذين أشرفوا عليها بدون إنزال أمني يمكن تجاوز وعلاج أمراض الانعزال والحزن، واليأس من السياسة في مجتمع الحرمان من الحرية .

خامسا: إنها مسيرة سياسية، تؤطرها شعارات سياسية مثل: أكال Akal، التي تعني الأرض، أوال Awal التي تعني الكلام، أفكان Afgan التي تعني الإنسان، وتتطلب هذه الكلمات الثلاثة من كل الشعب أن يفكر فيها كشعارات تعني أن يحب الإنسان أرضه ولغته، والإنسان الذي يسكن هذه الارض، بدون ميز ولا عنصرية عرقية أو دينية أوطبقية...

والمرحلة التي نعيش فيها تقتضي أن يعرف الناس نوع سياسة الذين نظموا هذه المسيرة، ويعرفوا معنى اختلاف سياسة المسيرة عن سياسة الدولة المخزنية، كما يؤطرها شخصيات من النساء والرجال عانت من القمع السياسي، وتدربت على الشجاعة، والصبر المرير على الاعتقالات والسجون والفقر، ولها سياسة لابد من معرفة أسسها وبرامجها وتجاربها التنظيمية وزعمائها...

سادسا: هي مسيرة مندمجة مع حراك مستمر، وليس منقطعا كما يظن الذين يتمنون نهايته، واستمراره ثابت من تعميمه بوفود مختلف مناطق البلاد، ووقوعه في المناطق الهامشية منذ البداية، وتحوله إلى الدار البيضاء، ثم الرباط، ومن

كونه يستمد وجوده من التطوع النضالي، ليس مأجورا ولا ممولا من الخارج، فقد شارك في مسيرة الرباط يوم 17 فبراير مهاجرون من البلد إلى فرنسا وبلجيكا وهولاندا... وشاركت وفود القبائل الكبرى والصغرى، من كل مناطق البلاد، وحملت لأول مرة لافتات باسم القبائل وليس وفق التقسيم الإداري للسلطة المخزنية، وشارك المسنون إلى حد قرابة مائة عام، وشارك الأطفال الصغار، وامتلأت الأمكنة ببائعي الأعلام والشارات الأمازيغية والكتب بأثمان مناسبة (العلم الأمازيغي ب10دراهم)...

سابعا: أثبتت المسيرة وجود شباب وشابات اكتسبوا خبرة تنظيمية في تسيير الحراك بالشوارع، واستعمال تقنيات الخطابة السياسية، وقيادة الجمهور الكثير، وإقناعه بالاستماع والإنضباط، واحترام المسؤولين والمنظمين، وتجهيز المسيرة باللافتات والإعلام، والرايات والمطالب الشعبية ووجود مشاعر الحماس والتعاطف بين المتظاهرين، وهي تجربة قل نظيرها في مسيرات أخرى للغير.

ثامنا:أثبتت المسيرة فشل السياسة المخزنية في تدبير التفاوض مع مكونات الشعب حول الأرض والثروات المعدنية، والغابوية،والمائية، وإشراك ممثلي الجمهور في تدبير الحكم، وتوسيع التباعد بين الدولة والشعب، ولذلك يطرح كثير من المشاركين في المسيرة حاجتهم إلى تنظيمات سياسية جديدة تستطيع تمثيلهم في أجهزة الحكم، بعد فشل الأحزاب التي تدعي التمثيلية.

* بقلم أحمد الدغرني

# Lettre ouverte au Président de la Sous-commission des Droits de l'Homme du Parlement Européen à propos de la grave situation des droits de l'Homme au Royaume du Maroc

A son excellence
M. Pier Antonio PANZERI
Président de la Sous-commission des Droits de l'Homme du Parlement Européen

Objet : Rappel de la promesse de votre visite à la région du Rif et le silence incompréhensible à propos de la grave situation des droits humains au Royaume du Maroc

Excellence,
Laissez-moi vous rappeler de nouveau que lors de notre rencontre au sein de votre bureau au Parlement européen, que vous avez eu l'amabilité de nous recevoir le mardi 27 juin 2017, vous nous avez manifesté votre désir et votre volonté de visiter le Maroc et de vous déplacer en personne à la région du Rif, qui fût et qui est toujours le théâtre de flagrants violations des droits humains.
Nous vous informons que la Rapporteuse Spéciale des Nations Unies sur les formes contemporaines de racisme, la discrimination raciale, la xénophobie et formes connexes d'intolérance, Mme Tendayi Achiume, était en visite au Maroc, et elle a eu le privilège de rencontrer plusieurs ONG de défense des droits humains dont la nôtre. Elle nous avait reçus au siège de la délégation de l'ONU à Rabat le 14 décembre dernier où on lui a offert en mains un rapport (voir la copie en PJ), qui aborde les flagrantes violations des droits humains dans la région du Grand Rif marocain en ces termes : «Malheureusement, les autorités marocaines, au lieu de respecter les recommandations de l'ONU et améliorer la situation des droits de l'homme, au sein des différentes régions du Maroc, s'est obstiné à continuer à violer les droits de l'homme les plus élémentaires des populations amazighes, comme en atteste l'approche sécuritaire, caractérisé par une sévère répression des jeunes amazighs du « Mouvement populaire du Rif » des provinces de la région du Rif. Des jeunes qui revendiquaient des infrastructures, des hôpitaux, des universités se sont retrouvés condamnés à vingt ans de prison, sous la fausse et prétexte accusation de séparatisme.
Avec grand étonnement, afin de répondre aux revendications légitimes d'ordre économiques, sociales, culturels et environnementales des jeunes rifains, l'Etat marocain a fait usage de la répression aveugle et de la violence disproportionnée, contre des milliers de citoyennes et citoyens qui sont sortis pacifiquement pour protester dans la ville d' Al-Hoceima et dans d'autres villes et villages du Rif. Après une campagne d'arrestations arbitraires menée sans respect pour la loi ni pour les chartes internationales des droits de l'homme (dénoncés à l'époque même par le Conseil National des Droits Humains ), et en chassant sans aucune justification les journalistes étrangers, l'Etat a orchestré des campagnes médiatiques pour diaboliser et discréditer les manifestants dans le Rif et dans les autres régions du pays. Il a procédé à l'arrestation du leader de la protestation, Nacer Zafzafi et plus de 500 activistes de la contestation populaire dans le Rif. Des peines allant de 20 ans de prison ferme à un an de prison avec sursis ont été prononcées, prononcées le 26 juin dernier par la Chambre criminelle de la Cour d'Appel de Casablanca à l'encontre des accusés dans les événements d'Al Hoceima, en avançant plusieurs chefs d'inculpation, comme « atteinte à la sécurité intérieure de l'État », « tentatives de sabotage, de meurtre et de pillage », « réception de fonds, de donations et d'autres moyens matériels destinés à mener et à financer une activité de propagande à même d'attenter à l'unité et la souveraineté du Royaume », « d'ébranler la loyauté des citoyens envers l'État marocain et les institutions nationales », « la participation à l'organisation d'une manifestation non autorisée » et « la tenue de rassemblements publics sans autorisation »...Alors que leur tort et la raison profonde de ces accusations raciales et de séparatisme de la part d'un pouvoir qui se croit « Arabe » à l'encontre des populations autochtones amazighes c'est le fait que les manifestants brandissaient des drapeaux identitaires amazighs et des drapeaux de la république de Rif qu'avait créée le grand révolutionnaire Mohamed Abdelkrim El Khattabi dans les années vingt, et qui fait partie désormais du patrimoine historique de tous les citoyennes et citoyens marocains, et que l'Etat marocain devrait en assumer dans sa politique de réconciliation avec son histoire sociale et populaire. ».

Du fait que, selon les membres de sa famille, la santé de Zefzafi s'est détérioré dernièrement et que la nouvelle présidente du Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH),Mme. Amina Bouyach, affirme le contraire en déclarant que « l'état de santé de Nasser Zefzafi ne suscite aucune inquiétude », nous aimerions bien vous redemander à votre Excellence d'accomplir votre promesse afin de nous rendre visite sur le terrain et ce en pro de nous éclaircir les choses. Oui, il serait très judicieux que vous programmez le plutôt possible la dite visite et ce afin de rencontrer les responsables gouvernementaux et les acteurs des ONG des droits humains, comme elle vient de le faire merveilleusement Mme. Achiume, et auparavant Mme. Navi PILLAY, précédente Haut-Commissaire des Droits Humains de l'ONU.
Récemment, Mme. Federica MOGHERINI, Haute Représentante de l'Union Européenne pour les affaires étrangères et la politique de sécurité et Vice-Présidente de la Commission européenne, était en visite éclair au Maroc le 17 janvier, et elle a eu même une rencontre avec le chef de l'Etat, le roi Mohamed VI, mais elle a malheureusement exclu toute rencontre avec la société civile et exclu toute référence à la question des droits humains dont la situation des prisonniers des mouvements populaire du Rif, de Jrada, de Immeder, ... se détériorent chaque jour.
Et cela en dépit de savoir que l'Union Européenne est liée à l'État marocain par un «accord d'association». Un accord entré en vigueur depuis le 1er mars 2000, et « un statut avancé » signé le 13 octobre 2008, témoignant de la volonté affirmée du royaume du Maroc de se rapprocher de l'Union européenne et qui tend vers une convergence réelle, institutionnelle avec l'UE, prônant une action dans la coresponsabilité et la codécision pour un partenariat multidimensionnel. Un statut renforcé par les négociations pour un Accord de libre-échange complet et approfondi (ALECA) à partir du 1er mars 2013.
Mais laissez-moi vous rappeler et souligner de nouveau que cet historique accord d'association entre l'Union Européenne et le Royaume du Maroc ont pour objectifs essentiels, notamment, la promotion effective de la démocratie et le respect des droits de l'Homme, comme le stipule le passage ci-après : « Le respect des principes démocratiques et droits fondamentaux de l'Homme, tels qu'énoncés dans la déclaration universelle des droits de l'Homme, inspire les politiques internes et internationales de la communauté et du Maroc et constitue un élément essentiel du présent accord».
En étant à votre disposition, veuillez agréer, Excellence Pier Antonio PANZENI, nos salutations fort distinguées

Rachid RAHA,
Président de l'Assemblée Mondiale Amazighe.

# Message de Mme Audrey Azoulay, Directrice générale de l'UNESCO, à l'occasion de la Journée internationale de la langue maternelle

« Notre langue se répand en lamentations parce que ses propres enfants l'abandonnent, la laissant seule avec son lourd fardeau. » (Useyno Gey Cosaan (Sénégal), traduit du wolof).
Pour l'UNESCO, chaque langue maternelle mérite d'être connue, reconnue et valorisée davantage dans toutes les sphères de la vie publique. Ce n'est pas toujours le cas. Une langue maternelle n'a pas nécessairement le statut de langue nationale, de langue officielle ou de langue d'enseignement. C'est une situation qui peut contribuer à la dévalorisation de la langue maternelle et à sa disparition sur le long terme.
En cette vingtième édition de la Journée internationale de la langue maternelle, il est important de rappeler que toutes les langues maternelles comptent et qu'elles sont essentielles pour construire la paix et soutenir le développement durable.
La langue maternelle est essentielle pour l'alphabétisation car elle facilite l'acquisition des compétences de base de la lecture, de l'écriture et du calcul dans les premières années de scolarisation. Ces compétences sont les fondations du développement personnel. La langue maternelle est également une expression unique de notre diversité créatrice, une identité et une source de savoir et d'innovation.
Il nous reste beaucoup à faire. La langue d'enseignement est rarement la langue maternelle des apprenants et des apprenantes dans les premières années de scolarisation. Selon l'UNESCO, « environ 40 % des habitants du monde n'ont pas accès à l'instruction dans une langue qu'ils parlent ou comprennent». Cette situation perdure malgré des études montrant que la maîtrise de la langue maternelle facilite l'apprentissage et l'apprentissage d'autres langues.
Les peuples autochtones ont toujours exprimé leur souhait d'avoir un enseignement dans leurs langues, comme stipulé dans la Déclaration des Nations Unies sur les droits des peuples autochtones. 2019 étant l'Année internationale des langues des peuples autochtones, cette Journée de la langue maternelle est placée sous le thème des langues autochtones comme facteur de développement, de paix et de réconciliation.
Les peuples autochtones représentent environ 370 millions d'individus et parlent la majorité des quelque 7 000 langues vivantes. Jusqu'aujourd'hui, ils sont nombreux à souffrir de marginalisation et de discrimination, d'extrême pauvreté, et de violations des droits humains.
L'Objectif de développement durable 4 étant de «ne laisser personne de côté », il est essentiel que les peuples autochtones aient accès à une éducation dans leurs langues.
C'est pourquoi, en cette Journée internationale de la langue maternelle, j'invite tous les États membres de l'UNESCO, nos partenaires et les acteurs de l'éducation, à reconnaître et à réaliser les droits des peuples autochtones.

❋Paris 21 février 2019

→ nants qui s'activent dans le domaine migratoire , issus du domaine universitaire et de la société civile » , une exigence est alors à remplir .

Faisons en sorte que cette démarche d'exclusion soit vite corrigée afin d'impliquer dans l'intérêt national et celui des migrant–es , toutes les bonnes volontés et compétences nationales du domaine existant au Maroc et parmi la communauté des citoyens marocains établis à l'étranger , en y incluant également de notre point de vue , les syndicats marocains les plus représentatifs ou présents concrètement sur ce terrain comme l'ODT, ainsi qu'à titre d'exemple le milieu des journalistes dont certains sont d'ailleurs regroupés depuis décembre dernier dans une ONG intitulée le Réseau marocain des journalistes des migrations ( RMJM) .

La mobilisation de toutes les énergies est en effet une exigence de l'heure compte tenu des divers enjeux du dossier multidimensionnel de la migration et des responsabilités du Maroc en la matière , non seulement au plan national , mais aussi à l'échelle continentale avec la responsabilisation du Maroc par l'Union Africaine et son leadership acquis au plus haut niveau de l'Etat en ce domaine à travers l'Agenda Africain sur la Migration , qui constitue un apport majeur du Royaume du Maroc à l'Union Africaine .

Relevons à ce propos ce que préconise l'Agenda Africain sur la Migration au point 57 :

« les stratégies nationales africaines sur la migration doivent répondre à une approche par gouvernementale et pan– sociétale qui associe l'ensemble du gouvernement et de la société, en impliquant non seulement la participation de tous les ministères concernés, les collectivités locales, mais également de la société civile et du secteur privé,des diasporas , des institutions nationales des droits de l'Homme , des milieux universitaires et des autres acteurs agissant dans le domaine de la migration » .

Ce sont d'ailleurs visiblement ces considérations qui ont été déterminantes dans l'expression de cette volonté politique réformatrice d'une institution au plan migratoire , dans l'objectif par ailleurs de ne pas se faire distancer par des initiatives dans ce domaine d'autres départements ou institutions . Comment en effet , dans le cadre de l'engagement du Maroc dans la gouvernance migratoire en Afrique et la désignation du Souverain comme «Leader du continent africain dans le domaine migratoire » , voir prochainement domicilier à Rabat l'Observatoire Africain des Migrations , sous l'égide de l'UA , dont le projet de loi numéro 01–19 portant approbation de l'accord de siège Maroc–UA conclu le 10 décembre 2018 à Marrakech a été adopté en Conseil de gouvernement à Rabat le 24 janvier 2019 , puis au Conseil des ministres du 7 février 2019 à Marrakech et ne pas disposer soi même , au Maroc , d'un véritable observatoire national de la migration , opérationnel et de qualité !?

Ces réalisations sont indispensables pour que le Maroc puisse concrétiser sa volonté de faire partie des acteurs centraux du débat international sur les migrations .

## III – QUID DU DOSSIER MRE ?

Même avec un retard de plusieurs et longues années , la réunion de l'Observatoire du 17 janvier 2019 est par conséquent à saluer, mais une plus grande ouverture sur les chercheurs et la société civile sur des bases objectives et bannissant le sectarisme , nous paraît nécessaire .

Selon nous , une autre question capitale mérite d'être soulevée dans ces réflexions soumises au débat public pour l'action. Selon ses attributions et les décisions prises lors de cette importante réunion , l'Observatoire National de la Migration , n'est concerné que par l'immigration étrangère au Maroc et partiellement , l'émigration des nationaux vers l'extérieur , principalement sous sa forme irrégulière . Or le dossier migratoire au Maroc , ses politiques migratoires et tous les travaux d'analyse , de quantification et de prospective qu'elles supposent préalablement , concernent aussi le vaste dossier multidimensionnel de près de six millions de Marocains résidant à l'étranger .

## Un outil pour la migration dans sa globalité

Dés lors , si comme l'affirme le communiqué issu de la réunion de l'Observatoire , « les participants ont mis l'accent sur la nécessité de faire de l'Observatoire national de la migration un outil de réflexion et une plate–forme de propositions pour appuyer et enrichir les travaux de l'Observatoire africain sur la migration en élaborant des recherches , des études thématiques et des monographies qui visent notamment à améliorer les données qualitatives et quantitatives sur la migration continentale , à diffuser les bonnes pratiques et à améliorer la gouvernance migratoire continentale au bénéfice des migrants et des pays », une exigence incontournable s'impose de notre point de vue . Celle d'une part , de ne pas occulter le dossier MRE ou le dégrader en termes de priorité , d'autre part de ne pas dupliquer les observatoires sur la migration , en cantonnant chacun dans un domaine déterminé , au lieu de le faire dans le cadre d'une démarche globale , cohérente et intégrée .

À notre sens , l'observatoire national requis , qui serait le correspondant national ou point focal pour le Maroc de l'Observatoire Africain pour la Migration , devrait être de manière concrète un observatoire national de toutes les formes de migrations internationales touchant le Maroc , incluant par conséquent non seulement les étrangers au Maroc et l'immigration étrangère vers le Maroc , mais également l'émigration vers l'extérieur (aussi bien celle des étrangers que celle des Marocains ) et la communauté marocaine résidant à l'étranger , avec notamment ce que nous n'avons pas encore , un agenda national de la recherche en migration sur tous ces aspects .

## Arguments non pertinents

On objectera que l'observatoire marocain va être le correspondant d'un observatoire AFRICAIN de la migration au niveau de l'UA et que la migration en Afrique est d'abord intra–africaine , ce qui est exact , même si des divergences existent sur le nombre précis . Si certaines études et déclarations chiffrent jusqu'à 80% les migrants africains en Afrique même , on constate déjà sur ce plan , que 20% de l'émigration africaine s'opère en dehors du continent .

Mais selon des estimations pour 2017 de la Division de la population des Nations Unies , la proportion des Africains à l'extérieur du continent est bien plus importante .

D'après ces données , le nombre de migrants intra–africains était de 19 218 090 en 2017 et celui des migrants

africains à l'extérieur du continent de 16 912 788 , soit un total de 36 130 878 . En termes de proportions , la migration africaine dans le reste du monde a constitué 46,81% du total de la migration africaine . À la même période et pour ne prendre que les destinations principales , le nombre d'Africains en Europe était de 9 322 904 , 1 997 020 aux États–Unis d'Amérique , 573 848 au Canada .

Relevons ici l'importance particulière notamment de l'émigration des compétences africaines , qui constitue un gâchis pour l'Afrique . L'UA elle–même a créé une sixième « région » , celle de la diaspora africaine présente en dehors du continent . Selon l'Agenda Africain sur la Migration , « l'accentuation de la fuite des cerveaux , fait perdre à l'Afrique jusqu'à 10% de sa main d'œuvre qualifiée » .

Sur la même thématique , Sa Majesté le Roi Mohammed VI soulignait ce qui suit dans son discours d'Abidjan du 28 novembre 2017 , lors du Sommet Union Africaine –Union Européenne : « il n'est pas acceptable que tant sur les bancs des écoles prestigieuses que dans les entreprises du continent, les meilleurs talents africains soient l'objet de convoitises européennes, au mépris de l'investissement de leur pays d'origine en terme de formation , l'hémorragie des cerveaux qui s'en suit est déplorable » . À l'heure où les pays de l'OCDE en particulier , poursuivent intensément la recherche notamment de compétences africaines, ce diagnostic constitue une sonnette d'alarme devant amener l'UA ( et le Maroc également ) , à réagir plus vigoureusement .

Pour ce qui est du Maroc , la proportion de l'émigration extra–continentale est bien plus importante . Si les Marocains sont relativement très peu nombreux dans le reste de l'Afrique , leur présence est au moins à 80% en Europe, sans compter l'Amérique du Nord et bien d'autres pays dans le monde . De plus , depuis le début de ce siècle , le Maroc est talonné par l'Union européenne pour signer un accord général de réadmission concernant non seulement les «irréguliers » marocains présents dans l'UE, mais aussi les «irréguliers » d'autres nationalités , principalement de pays subsahariens qui auraient transité par le Maroc . Sur ce point , le refus du Maroc de signer cet accord est toujours de rigueur , en dépit de multiples pressions et chantages de l'UE et de nombreux pays membres .

Ne serait ce que pour les éléments précités , sans compter l'ampleur de l'émigration africaine irrégulière vers l'Europe ( avec ses drames non seulement en Méditerranée et préalablement dans le désert) et notamment la dimension mineurs non accompagnés , l'Observatoire Africain de la Migration ( et ses correspondants) , se doit de prendre en considération la migration africaine extra–continentale .

## Les autres « observatoires » marocains

L'Observatoire National des Migrations relevant à Rabat de l'Institut d'aménagement et d'urbanisme (INAU) ne s'occupe que des migrations purement internes , tandis que le Haut Commissariat au Plan (HCP) , à travers notamment le CERED ( Centre d'études et de recherche sur la démographie) , ne peut être assimilé réellement à un observatoire national des migrations internationales , même si , de manière épisodique , des enquêtes en la matière sont menées ou des livrés–rapports réalisés .

Sachant de surcroît qu'un observatoire des migrations n'est pas une simple banque de données statistiques , nécessitant seulement des statisticiens–démographes , mais ses missions sont multidimensionnelles , à l'image du caractère multisectoriel , multidisciplinaire et transversal du fait migratoire , aussi bien au niveau de la nature même de ce fait qu'au plan des déterminants de la migration et de ses implications et conséquences .

Dés lors , une réflexion serait à mener et des décisions à prendre dans cette perspective dans tous les domaines précités , d'autant plus que l'Observatoire de la Communauté Marocaine Résidant à l'Etranger ( OCMRE) domicilié à la Fondation Hassan II pour les Marocains résidant à l'étranger et présenté comme un « outil d'analyse et d'aide à la décision » dans le cadre des politiques marocaines en direction des MRE , ne joue pas véritablement ce rôle .

Le chef du gouvernement qui préside notamment la commission interministérielle chargée des MRE et des affaires de la migration ( qui ne se réunit pas de manière régulière , ayant « zappé » à titre d'exemple les réunions de décembre 2017 et décembre 2018) , est expressément et vivement interpelé sur tout ce qui précède pour impulser les réformes et les ajustements nécessaires .

Les MRE , un dossier stratégique d'intérêt national

Encore une fois et encore , pour relever le défi de la réussite de sa gestion du domaine migratoire en Afrique , le Maroc doit d'abord réussir la gestion nationale de ce dossier , y compris à propos des citoyens marocains établis à l'étranger , évalués à près de six millions de personnes . Cela suppose en particulier que le vaste domaine des citoyens marocains établis à l'étranger ne soit pas mis au second rang , voir même oublié .

Cette occultation est d'ailleurs à noter dans les contributions des diverses formations politiques , voir même du gouvernement concernant le nouveau modèle de développement multidimensionnel du Maroc . De même , la persistance du déni de l'absence de vision stratégique concernant les MRE est maintenue dans le nouveau site du département chargé des MRE et des affaires de la migration qui publie le texte d'une soi–disante stratégie nationale globale , cohérente et intégrée au profit des MRE .

Dans la même démarche trompeuse , une activité récente à Agadir de la Direction de la Coopération , des études et de la coordination intersectorielle relevant de ce département , parle de la territorialisation de la Stratégie Nationale pour les MRE (SNMRE) ( !!!) dans la région de Souss Massa , alors que cette stratégie nationale est toujours inexistante , malgré l'interpellation pressante du discours royal du 30 juillet 2015 , qui a rappelé au gouvernement la nécessité de disposer de cette stratégie nationale . Dēs lors , on ne peut que déplorer l'obstination de certains à opter pour une logique de déni . Quel gâchis de temps , de moyens ainsi que d'espérances et sans reddition des comptes par les responsables !!!

❋Universitaire à Rabat , chercheur en migration

# ⵎⵉⵙⵙⵓⵔⵉ ⵏ ⵜⵓⵖⵓⵔⵉ

ⵎⵉⵣⵎⵓⵔ ⵏ ⵖⵉⵅⵙⵔⵓⵍⵙⵙ
ⵉ ⵖⵙⴰⵎⵉⵍ ⵍⵙⵎ ⵉⵙ,
ⴰ ⵎⵛⵙⵔⵓⵕ ⵏ ⵍⵓⵔⵓⵍ
ⵉ ⵖⵜⵅⵉⵍ ⵜⵉⴹⴹ ⵉⵙ.
ⴰⵙⵅ ⵍⵓⵔⵔⵓⵙ ⵏ ⵖⵙⵣⵓⵉ
ⵜⵙⵅⵅⵙⵅⵅⵓⵜ ⵜⵓⵔⵙⴰⴰⵉⵜ ⵉⵙ ;
ⴰⵙⵅ ⵙⵙⵓⵉⴰ ⵏ ⵜⵓⵖⵓⵉ
ⵉⵍⵙⵉⵄⵄⵓ ⵙⵔⵙⵕⵉⵣⵅ ⵉⵙ ;
ⵆⵆⵓⵙⵜ ++ ⴰ ⵜⵓⵅⵖⵙⵉⵉⵉ
ⵜⵙⵣⵙⵙⵓ ⵅⵙⵣ ⵖⵙⵎⵙⵙ ⵉⵙ,
ⵜⵖⵙⵓⵓ ⵓⵉⵣ ⴰ ⴰ ⵜⵓⵕⵅⵙⵅⵉ
ⵜⵙⵛⵄⵓⵕ ⵉⵅⵙⵕⵓⵍ ⵉⵙ.
ⵙⴰⵙⵔ ⵏ ⵜⵓⵖⵓⵉ
ⵓⵔ ⵜⵣⵙⵖⵜ ⴰ ⵙⵓⵙⵖⵙ,
ⴰⵓⵖⵙⵓ ⵜⵔⵙⵉⵉ ⴰ ⵍⵓⵔⵓⵍ ⵏ ⵍⵓⵍⵙ
ⴰⵓⵖⵙⵓ ⵜⵓⵕⵓⵖⵜ ;
ⵓⵔ ⵎⵙⵛⵍⵉⵉ ⵏ ⵙⵙⵓⴰⵙ
ⴰⵓⵖⵙⵓ ⵜⵉⵖⵖⵉⵜⵓ ⵏ ⵍⵓⵎ
ⵉⵓⵙⴰⴰⵙ,
ⴰⵓⵖⵙⵓ ⵓⵓⵣⵉⵓⵍⵙⵙ
ⵉ ⵜⵙⵖⵓⵙⵜ ⴰ ⵙⵙⵖⵓⵙ.
ⵜⵓⵖⵓⵉ ⴰ ⵓⵓⵙⵜⵙⵉ
ⵏ ⵜⵣⵆⵆⵙⵓⵜ ⴰ ⵍⵓⵎⵙ.
ⵏ ⵎⵛⵙⵔⵓⵕ ⵉⵉⵙⵉⵉ,
ⵜⵓⵖⵓⵉ ⴰ ⵎⵙⵍⵓⵍ
ⵏ ⵎⵙⵛⵍⵉⵉ ⵜⵓⵖⵓⵉ ;



* ⵍⵙⵕ
ⵓⵛⵕⵓⵙ

# ⵜⵓⵙⵓ ⵏ ⵜⵍⵓⵙⵓⵅⵉⵜ

ⵜⵉⵍⵍⵓ ⵏ ⵜⵓⵕⵓⵜ
ⵓⵖ ⵙⵙⵙⴰⵙⵔⵖ ⵜⵉⵍⵍⵓⵙⵓⵅⵉⵍⵉⵍ
ⵍⴰⴰⵙⵓ ⵅⵉⵙⵓⵍⵜ ⵍⵓⵙⵉ ⵜⵓⵍⴰⵉⵍⵍⵉⵍ
ⵍⵅⵅⵓⵔⵖ ⵉ ⵍⵙⵙⵍ ⵜⵉⴰⴰⵓ ⵙⵅᵘⵉⵍ
ⵍⵅ ⴰ ⵓⵉⵓⵍⵓⵍ ⵉⵉⵓⵔⵓⵜ ⵜⵍ
ⵉⵅ ⴰ ⵙⵓⵓⵓⵍ ⴰ ⵙⵔⵉⵉⵍ
ⵍⵅ ⴰ ⵓⵔⵉⵜⵜⵓ ⴰ ⵙⵓ ⵉⵜⵜⵉⵜⵍⵍ
ⵍⵅ ⴰ ⵜⵓⵖⵓⵉⵜ ⵉⵓⵖⵙⵉⵉⵙ
ⵍⵅⵅⵓⵔⵖ ⵉ ⵍⵙⵙⵍ ⵜⵍ
ⵅⵅ ⵉⵓⵍ ⵍⵅᵘⵔⵉⵉ ⵜⵍ
ⵍⵅⵅⵓ ⵉⵖⵍⵓⵓⵓ ⵉ ⵍⵙⵜⵜⵓⵍ
ⵅⵉⵍ ⵓⵅⵅⵓⵓ ⵅⵙⵓⵓⵍ
ⵍⵅⵅⵓ ⵓⵆⵔⵔⵓⵓⵜ ⵉ ⵜⵙⵍⴰⵓ
ⵍⵓⵔⵔⵍ ⵜⵓⵜⵜⵓ ⵍⵍ
ⵍⵓⵔⵔⵍ ⵜⵓⵔⵔⵍⵜ ⴰ ⵉⵔⵙⵓⵓⵍ
ⵍⵓⵔⵔⵍ ⵙⵓⵓⵍ ⴰ ⵉⵓⵙⵉⵉⵜ.
ⵍⵓⵔⵔⵍ ⵜⵓⵜⵜⵓⵍ ⵍⵍ ⵜⵓⵜⵜⵓⵍ
ⵍⵓⵔⵔⵍ ⵜⵓⵔⵔⵍⵜ ⴰ ⵉⵔⵙⵓⵓⵍ
ⵍⵓⵔⵔⵍ ⵙⵓⵓⵍ ⴰ ⵉⵓⵙⵉⵉⵜ.
ⵍⵓⵔⵔⵍ ⵜⵓⵜⵜⵓⵍ ⵍⵍ ⵜⵓⵜⵜⵓⵍ
ⵍⵓⵔⵔⵍ ⵜⵓⵔⵔⵍⵜ ⴰ ⵉⵔⵙⵓⵓⵍ
ⵍⵓⵔⵔⵍ ⵙⵓⵓⵍ ⴰ ⵉⵓⵙⵉⵉⵜ.

*ⵙⵓⵖⵍⵓ
ⵙⵙⴰⵎⵓⵖⵓ



# ⵜⵙⴰⵓⵖⵓⵉ ⵉ ⵓⵖⵓⵔⵉⵜ.... ⵜⵙⴰⵓⵖⵓⵉ ⵉ ⵖⵍⵓⵙⵉⵉⵍ.

ⵉⵅⵅᵘⵙⴰⵉ ⵍⵓⵍⵓⵎ, ⵅⵀ ⵍⵓⵖⴰ ⵉⵊⵓⵍ ⵅ ⵓⵉⵀ, ⵓⵍⵓⵎ ⵉⵅⵍ ⵍⵉⵍ ⵜⵉⴰⵜ ⴰ ⵍⵍⵓ ⵙⵓ + ⵉⵅⵉⵍ? ⵉⵅⵅᵘⵙⴰⵉ ⵍⵓⵍⵓⵎ, ⵓⵖⵎⵎⵉ ⵅⵅᵘⵙⴰⵉⵍ ⵉⵍⵓⵍ ⵜⵓⵍⵍⵓⵍ ⵉⵅ ⵉⵜⵜⵉⵍⵉⵍ, ⵓⵖⵎⵎⵉ ⵅⵅᵘⵙⴰⵉⵍ ⵍⵉⵉⵓ ⵙⵓ ⵉⵍⵓⵓⵓⵍ ⴰ ⵍⵉⵉⵓ ⵙⵓ ⵓⵅⵉⵜⵓ ⵉⵍⵓⵓⵓⵍ.

ⵓⵍⵓⵜⵓ ⵅ ⵉⵍⵅⵄⵓⵓⵓⵉⵍ ⵖⵉⵍⵉⵉ ⵅⵀ ⵍⵓⵖⴰ ⵜⵜⵉ-ⵍⵉⵍ ⵉⵍⵓⵓⵓⵍ ⵜⵓⵜⴰⵅⵖⵙⵎⵙⵉⵉⵜ ⵎⵍⵅⵅⵙⵍ , ⴰ ⵍⵜⵜⵓⵜ ⵓⵖ⵴ ⵉⵍⵍⵓⵍ ⵉⵓ ⴰ ⵎⵎⵓⵍ ⵉⵀⵓⵓⵓⵍ ⵙⵀⵓⵓⵓⵍⵉⵉ ⵀⵉⵓ ⵉ ⵜⵅⵓⵓⵍⵍⵓ ⵍ ⵓⵉⵀ, ⵓⵎⵎⵉⵅ ⵙⵅⵍ ⵍⵅⵍⴰ ⵉⵓ ⴰ ⵜⵀⵀⵉ ⵀⵓⵓⵍ ⵅⵉⵓⵓⵓⵍ ⵅ ⵜⵅⵓⵓⵍⵍⵓ ⵍ ⵓⵉⵀ, ⵓⵎⵎⵉⵅ ⵉⵍ

1- ⵜⴰⵙⵏⴰⵡⵜ

ⴰⵏ ⵢⵓⵢ

ⵜⴰⵎⵛⵛⵉⵜ ⴰ ⵛⴰⵙⵙⴰ ⵜⵙⴰⵓⵙ.

| | | | |
|---|---|---|---|
| ⵜⴰⵎⵛⵛⵉⵜ | ⴰ | ⵛⴰⵙⵙⴰ | ⵜⵙⴰⵓⵙ |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| ⵜⴰⵎⵛⵛⵉⵜ | ⴰ | ⴰ | ⴰ | ⴰ | ⵜⴰⵎⵛⵛⵉⵜ |
| ⵜⵙⴰⵓⵙ | ⵙ | ⵙ | ⵙ | ⵙ | ⵜⵙⴰⵓⵙ |
| ⵜⴰⵎⵛⵛⵉⵜ | ⵜ | ⵜ | ⵜ | ⵜ | ⵜⴰⵎⵛⵛⵉⵜ |

ⵜⴰⵎⵛⵛⵉⵜ ⴰ ⵛⴰⵙⵙⴰ ⵜⵙⴰⵓⵙ.

ⵜⴰⵏ, ⵜⵛⵛⴰ ⵜⵙⴰⵓⵙ.

| | | | |
|---|---|---|---|
| ⵜⴰⵏ | ⵜⵛⵛⴰ | ⵜⵙⴰⵓⵙ |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| ⵜⴰⵏ | ⵏ | ⵏ | ⵏ | ⵏ | ⵜⴰⵏ |
| ⵜⵙⴰⵓⵙ | ⵓ | ⵓ | ⵓ | ⵓ | ⵜⵙⴰⵓⵙ |

ⵜⴰⵏ, ⵜⵛⵛⴰ ⵜⵙⴰⵓⵙ.

ⴰⵏⵏⴰⵣ

ⵜⵎⵎⴰ



1- ⵜⴰⵙⵏⴰⵡⵜ

ⴰⵏ ⵢⵓⵢ

ⵜⴰⵎⵛⵛⵉⵜ ⴰ ⵛⴰⵙⵙⴰ ⵜⵙⴰⵓⵙ.

ⵜⴰⵏ, ⵜⵛⵛⴰ ⵜⵙⴰⵓⵙ

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| ⵜⴰⵎⵛⵛⵉⵜ | ⴰ | ⴰ | ⴰ | ⴰ | ⵜⴰⵎⵛⵛⵉⵜ |
| ⵜⵙⴰⵓⵙ | ⵙ | ⵙ | ⵙ | ⵙ | ⵜⵙⴰⵓⵙ |
| ⵜⴰⵎⵛⵛⵉⵜ | ⵜ | ⵜ | ⵜ | ⵜ | ⵜⴰⵎⵛⵛⵉⵜ |
| ⵜⴰⵏ | ⵏ | ⵏ | ⵏ | ⵏ | ⵜⴰⵏ |
| ⵜⵙⴰⵓⵙ | ⵓ | ⵓ | ⵓ | ⵓ | ⵜⵙⴰⵓⵙ |

ⵜⴰⵎⵛⵛⵉⵜ ⴰ ⵛⴰⵙⵙⴰ ⵜⵙⴰⵓⵙ.

ⵜⴰⵏ, ⵜⵛⵛⴰ ⵜⵙⴰⵓⵙ.

ⴰⵏ ⵙⵛⴰⵢ

ⵡ...ⵛⵜⵛ ⵜ...ⵛⴰⵜ ⵜ...ⵍ...ⴰ...ⵣ ⵣ...ⴰ...

...ⵖⵜ ...ⵅ...ⵛ ⵏ ⵣ...ⴰ...



1- ⵜⴰⵙⵏⴰⵡⵜ

ⴰⵏ ⵢⵓⵢ

ⵜⴰⵎⵛⵛⵉⵜ ⴰ ⵛⴰⵙⵙⴰ ⵜⵙⴰⵓⵙ.

ⵜⴰⵏ, ⵜⵛⵛⴰ ⵜⵙⴰⵓⵙ.

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| ⵜⴰⵎⵛⵛⵉⵜ | ⴰ | ⴰ | ⴰ | ⴰ | ⵜⴰⵎⵛⵛⵉⵜ |
| ⵜⵙⴰⵓⵙ | ⵙ | ⵙ | ⵙ | ⵙ | ⵜⵙⴰⵓⵙ |
| ⵜⴰⵎⵛⵛⵉⵜ | ⵜ | ⵜ | ⵜ | ⵜ | ⵜⴰⵎⵛⵛⵉⵜ |
| ⵜⴰⵏ | ⵏ | ⵏ | ⵏ | ⵏ | ⵜⴰⵏ |
| ⵜⵙⴰⵓⵙ | ⵓ | ⵓ | ⵓ | ⵓ | ⵜⵙⴰⵓⵙ |

ⵜⴰⵎⵛⵛⵉⵜ ⴰ ⵛⴰⵙⵙⴰ ⵜⵙⴰⵓⵙ.

ⵜⴰⵏ, ⵜⵛⵛⴰ ⵜⵙⴰⵓⵙ.

ⴰⵏⵏⴰⵣ

ⵜⵎⵎⴰ



ⴰⵏ ⵙⵛⴰⵢ

ⵡ...ⵛⵜⵛ ⵜ...ⵛⴰⵜ ⵜ...ⵍ...ⴰ...ⵣ ⵣ...ⴰ...

ⵜ...ⵡⵉ... ⵏ ⵣ...ⴰ...

# COURS DE TAMAZIGHT

Chaque mois, "le Monde Amazigh" vous livre des cours de langue amazighe que le ministre de l'éducation nationale avez élaboré, comme outils pédagogiques sous forme d'un manuel intitulé **"tamazight inu"**.

ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⵜⵉⵙ

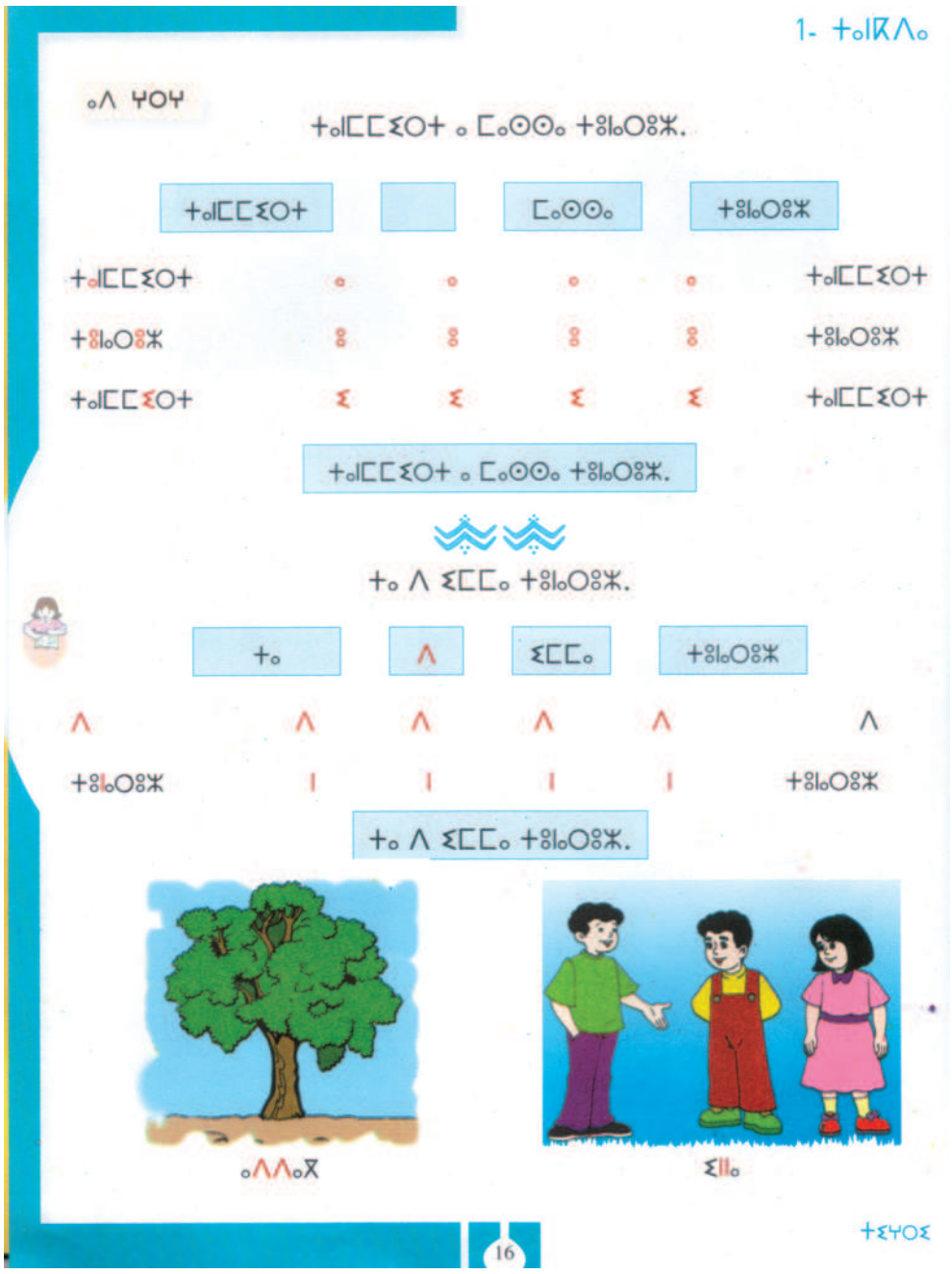

ⴰⵏⵎⴰⵣⵉⵖ ⵜⴰⵙⴷⴰⵡⵉⵜ ⵏ ⵜⵎⴰⵣⵉⵖⵜ

www.amadalamazigh.press.ma

ⵜⵉⵎⵣⵓⴳⴰⵏ ⵏ ⵜⵙⵏⵜ

LE MONDE AMAZIGH

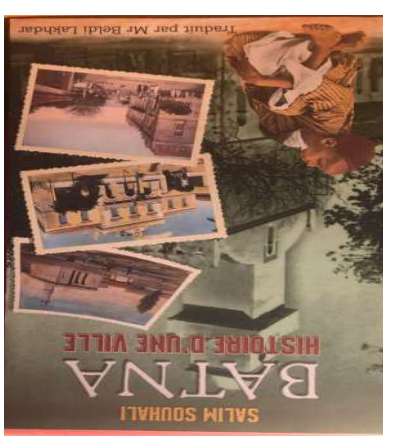

# ⵜⵍⵣⵙ ⴰ ⵜⵉⵅⵅⵜ ⵅⵓⵔⵔⴰⵎⵉ

ⴰⵙⵓⵜ ⵜ ⵎⴰⵙⵙⴰⵏⵜ ⵏ ⵜⵎⵓⵔⵜ ⵏ ⵜⵉⵎⵣⵉⵖⵜ ⵏ ⵜⵉⵎⵣⵓⴳⴰⵏ

ritaire et celle des frontières du Maroc , la perception de la migration , la lutte contre les discriminations raciales , la xénophobie et l'intolérance , les relations Maroc–Afrique . D'autres thématiques pourraient éventuellement être ajoutées , comme de notre point de vue , une réflexion stratégique pour le Maroc sur les enjeux des financements extérieurs dans le domaine migratoire , la question de la réadmission et ses enjeux .

Bien entendu , si l'observatoire s'ouvre aussi au dossier MRE , comme on le verra dans le troisième volet , bien des thématiques pourraient être à l'ordre du jour . De manière générale , si l'on veut que l'observatoire joue objectivement son rôle , il ne devrait y avoir aucun tabou , aucun sujet interdit . Tous les sujets doivent être mis sur la table et discutés dans le respect de l'indépendance d'esprit .

Enfin des promesses de retrouvailles à l'horizon fin février 2019 ont été faites pour décider d'une feuille de route à court et à moyen terme avec ses aspects organisationnels , compte tenu des enjeux et défis migratoires pour le Maroc .

## ...Des regrets

Mais s'agissant des invitations à la réunion proprement dite de l'Observatoire , on regrettera beaucoup l'ouverture très partielle et limitative sur les chercheurs en migration , voir même la pratique d'une dose de sectarisme et d'esprit de mise à l'écart et d'exclusion à l'encontre de ceux qui ont réclamé depuis des années , dans le cadre du débat public constructif et responsable , la nécessaire dynamisation de l'Observatoire et sa (re)structuration avec une implication ouverte , transparente et pluraliste des milieux universitaires , de la société civile interne au Maroc et de la société civile MRE .

Le plaidoyer mené par l'auteur de ces lignes présentait la nécessité de l'observatoire notamment comme espace de réflexion , d'étude et de recherche , de collecte et d'élaboration de données statistiques , de déligitimation des préjugés et des stéréotypes liés à la migration , comme espace de concertation , d'échange voir de médiation pour les aspects concernant en particulier l'immigration étrangère au Maroc , tout en insistant pour sa prise en compte des MRE également . Voici ce que nous écrivions à ce sujet dans le journal « L'Opinion » du 24 mars 2016 :

«L'observatoire national de la migration , créé en 2004 et dépendant jusqu'à maintenant du ministère de l'intérieur, nous paraît cet espace adéquat(...) Le fait qu'il dépende de ce département , ne constitue nullement à notre sens, un obstacle, dans la mesure où la nouvelle politique migratoire du Maroc , lancée à l'initiative de Sa Majesté le Roi Mohammed VI en septembre 2013, est basée sur le respect des droits de l'Homme qui s'imposent à tous » .

La question qui se pose est celle de savoir si ces acteurs sur les noms desquels une croix a été mise lors de la rencontre du 17 Janvier 2019, doivent être «punis » parce que , s'ils ont notamment depuis très longtemps appuyé la résistance officielle du Maroc à ne pas signer l'accord général de réadmission UE–Maroc , ils se sont au même moment , élevés contre certaines tentatives de jouer au rôle de gendarme , avec notamment l'acceptation par le gouvernement des «refoulements à chaud » pratiqués par le voisin ibérique .

Ou bien s'ils se sont félicités du refus du gouvernement d'accepter les « centres de rétention » de migrants , des centres de traitement des demandeurs d'asile en haute mer ou des centres de « débarquement régional » qui sont en fait des centres de détention des migrants interceptés en Méditerranée , ils ont néanmoins montré le laxisme du département de tutelle des collectivités locales dont certaines ont lancé des projets de centres dits « d'accueil » des migrants , allant à l'encontre de la position officielle du Maroc , moyennant une coopération financière externe .

Ou alors s'ils ont défendu avec conviction la Nouvelle Politique Migratoire du Maroc , ayant fait l'objet d'une initiative royale humaniste , globale et solidaire à l'automne 2013 , avec une approche basée sur les droits humains et deux campagnes de régularisations avec comme objectifs l'insertion harmonieuse des immigrés , ils ont au même moment , critiqué la lenteur de sa traduction sur le terrain par le gouvernement , en particulier au plan juridique , le processus législatif n'ayant nullement encore abouti pour l'essentiel ( loi sur l'asile et refonte de la loi 02–03) et surtout la démarche sécuritaire qui a pris le dessus à certains moments comme en été 2018 de manière excessive , violente et disproportionnée .

Ceci dans le cadre d'une «gestion du territoire » inacceptable de déplacements forcés des migrants du Nord vers le Sud et à l'intérieur , où on a fait plus la guerre aux migrants que lutter contre les mafias de passeurs , risquant de remettre en cause la politique rénovée du Maroc dans le domaine de l'immigration étrangère et la crédibilité acquise en la matière au niveau africain en particulier et à l'échelle internationale en général .

## Témoignage de la Rapporteuse spéciale de l'ONU

C'est ainsi qu'à l'issue de sa visite officielle au Maroc du 13 au 21 décembre 2018 à l'invitation du gouvernement marocain , la Rapporteuse spéciale de l'ONU sur les formes contemporaines de racisme , de discrimination raciale , de xénophobie et de l'intolérance qui y est associée , Tendayl Achium , a livré à la presse quelques points de son rapport préliminaire .

Dans sa Déclaration de fin de mission , reproduite par ailleurs en date du 23 décembre 2018 , elle reconnaît certes qu, « en matière de politique nationale, le Maroc a fait preuve d'un engagement louable en faveur des droits de l'homme des migrants et des réfugiés » . Mais elle ajoute que « des défis importants persistent dans le Royaume, où il reste beaucoup à faire pour protéger les migrants et les réfugiés contre la discrimination et l'intolérance » .

Elle précise par ailleurs que « dans le nord du Maroc, les migrants font face à des restrictions sévères en matière de liberté de circulation ces derniers mois, les efforts dans le domaine de l'immigration et du maintien de l'ordre ont donné lieu à des violation des droits de l'homme des migrants en situation régulière et irrégulière, visant tout particulièrement des Africains noirs subsahariens . Dans le nord du pays , j'ai obtenu des informations crédibles au sujet de cas de harcèlement, d'arrestations et de détentions arbitraires et de réinstallations forcées de migrants, ainsi qu'un usage excessif de la force à leur encontre , et ce parfois qu'il soit en situation régulière ou irrégulière,

après que les forces de l'ordre aient eu recours au profilage racial . Par exemple , des expulsions forcées de migrants noirs subsahariens survenues en août 2018 dans des quartiers de Tanger, ont entraîné la destruction de leurs biens et leurs déplacements, y compris des migrants réguliers , des femmes enceintes et des enfants ».

Ces déplacements contraints ont des conséquences fâcheuses : « la réinstallation forcée des migrants noirs subsahariens en situation irrégulière et dans certains cas , de demandeurs d'asile, du nord vers le sud, semble avoir pour conséquence de créer de facto des régions de confinement de migrants qui ne feront que devenir de plus en plus volatiles. Ces déplacements donnent lieu à des violations des droits de l'homme subies par ces migrants dans les régions du sud où ils sont transférés ».

Dès lors , la Rapporteuse spéciale de l'ONU tire la sonnette d'alarme : « je suis profondément préoccupée par les violations sérieuses des droits de l'homme perpétrées contre des migrants et des réfugiés noirs subsahariens dans le Nord et j'exhorte le Maroc à prendre des mesures pour mettre fin à ces violations ». Elle y revient dans ses recommandations provisoires aux autorités marocaines , en exhortant celles-ci à : « éliminer toutes les pratiques de profilage racial et toutes les autres pratiques discriminatoires en matière d'immigration, y compris les déplacements forcés, les arrestations et les détentions arbitraires, le confinement régional et le recours excessif à la force contre des Africains noirs subsahariens » .

Dans le communiqué relatif à la réunion de l'Observatoire du 17 janvier 2019 , il est dit qu'au cours des travaux , il a été procédé également à l'examen des moyens permettant de « répondre aux recommandations préliminaires de la Rapporteuse spéciale des Nations Unies » , mais sans fournir aucune précision ni sur les arguments fournis en réponse à ses observations et critiques , ni sur ses recommandations .

## Dérobades du CNDH

Comparons sur le même sujet ce que disait Driss El Yazami qui était alors encore président du Conseil national des droits de l'homme (CNDH) , institution consultative chargée fondamentalement de promouvoir et de défendre les droits humains . Reprenons cet échange paru dans « LesEco.ma » du 30 octobre 2018 où ce responsable institutionnel refuse de nommer les choses par leur nom et de prendre ses responsabilités en qualifiant les faits de violence contre les migrants et la violation de leurs droits comme de simples «allégations de non respect de ces droits » , autrement dit , des non–faits non vérifiés ou de simples supputations . Relevons par ailleurs comment il esquive de prendre ses responsabilités , à travers la reproduction d'une partie de l'échange :

« Question : Des migrants sont toujours dans des commissariats de Nador et à Tanger. Est–ce que ces arrestations se font dans le respect des lois marocaines?

Réponse : Notre Commission régionale Tanger–Tétouan –Al Hoceima est en train de rassembler le maximum d'éléments sur ce sujet. Maintenant , il faut accepter qu'une institution nationale des droits de l'homme ne soit ni un journal ni une O.N.G.

Question : Je vous demande votre avis en tant que CCDH. .

Réponse : Vous me posez une question sur un fait d'actualité alors que notre démarche est de ne pas publier de communiqués. Nous travaillons sur la base de rapports . C'est notre manière de procéder et il faut l'accepter (...)

Question : Quand ce rapport sera–t–il rendu public ?

Réponse: il sera publié quand nous disposerons d'assez d'éléments sur ce sujet »

Depuis cette date , le CCDH n'a nullement donné son point de vue ...

## Pour une culture des bonnes pratiques

En liaison avec la manière dont la liste d'invitation à la rencontre de la mi–janvier a été établie , insistons fortement sur les éléments suivants . Le débat démocratique responsable et pluraliste doit être accepté par tous les gestionnaires du dossier migratoire , et la liberté de pensée et d'expression doit être respectée sans procéder à des mises à l'écart arbitraires et à des exclusions de chercheurs dont le seul tort est celui de formuler des propositions concrètes et d'exercer , avec d'autres , le rôle de lanceur d'alerte dans le domaine migratoire et à pratiquer à leur encontre un « droit de véto » relatif à la participation aux institutions publiques , lorsque les critères objectifs de cette implication sont réunis .

De notre part, il ne s'agit ici ni d'une position victimaire , ni d'une demande d'aumône , de charité ou d'octroi d'un quelconque privilège . On a le droit de revendiquer ses droits et de les avoir , moyennant bien entendu des devoirs à remplir , ce que nous assumons totalement . On ne peut baisser les bras , subir passivement ces comportements sans réagir pour ne pas sombrer dans le fatalisme ou la désespérance . Il s'agit au contraire de « tailler dans la montagne du désespoir une pierre d'espérance» (Martin Luther King) . On ne peut fouler aux pieds la liberté académique et l'engagement citoyen responsable . Le Maroc appartient à tous ses citoyens .

Espérons donc que les concernés rompent radicalement avec des comportements nuisibles en vigueur , et qu'au lieu d'adopter une démarche vindicative et rancunière , ils tirent les enseignements dans la perspective d'instaurer une culture de bonnes pratiques en matière de gestion du dossier migratoire . On ne peut s'ouvrir et pratiquer l'inclusion avec une conception fermée et d'autoritarisme . L'exclusion n'est pas , par définition , une réponse participative et d'ouverture que l'on proclame vouloir suivre .

À ceux qui nous reprochent de nous mêler de ce qui ne nous regarde pas , en disant en quelque sorte «dkhoul souk rassak », c'est–à–dire « occupe–toi de tes oignons » , et à ceux qui nous conseillent de manière « bienveillante » de nous éloigner de ce domaine sensible en disant : « ne fais pas le bien , il ne t'arrivera rien » , on leur répondra : les affaires et la cause des migrants, qu'ils soient nationaux à l'extérieur ou immigrés au Maroc , sont les affaires et la cause de tous les citoyens et nullement un domaine réservé à certaines administrations !

## Nécessaire cohérence .

Dans cet esprit , si comme le dit le communiqué publié à l'issue de la rencontre de la mi–janvier 2019 , on veut réellement mener des actions « pour renforcer les acquis démocratiques du Maroc , sa pluralité culturelle , sa richesse culturelle , consolider la culture des droits de l'Homme en général et des migrants en particulier » , et si on veut concrètement « fédérer les efforts des différents interve–

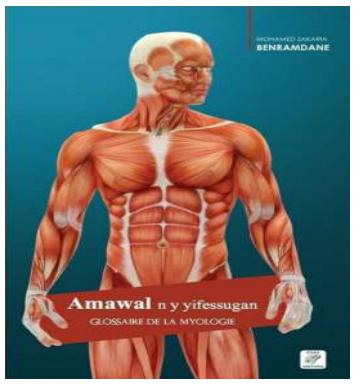


LE MONDE AMAZIGH
العالم الأمازيغي
ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⵏ ⵜⵎⵓⵔⵉⵜ
www.amadalamazigh.press.ma
ⵓⵔⵔⴰⵢ ⵓⵔⵔⵓⵣⵣⵢ

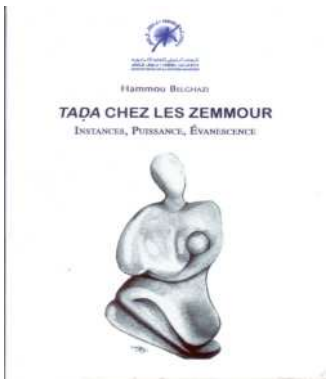


DIRECTEUR RESPONSABLE: AMINA IBNOU-CHEKH – DEPOT LEGAL: 2001/0008 – ISNN: 1114 – 1476 – N° 217 / Février 2019 – ⵖⵕⴰⵢⵕ 2019/2969 – PRIX: 5 DH / 1,5EURO

# DES QUESTIONS A PROPOS DE L'OBSERVATOIRE NATIONAL DE LA MIGRATION AU MAROC

*Par Abdelkrim Belguendouz

Dernièrement , s'est tenue à Rabat, au siège du ministère de l'Intérieur, une réunion de l'Observatoire National de la Migration , relevant de la Direction de la migration et de la surveillance dés frontières , qui dépend elle-même de ce département.

Cette réunion a été présidée par le Wali directeur de l'immigration et de la surveillance des frontières , avec à ses côtés à la tribune , le secrétaire général du ministère chargé des Marocains résidant à l'étranger et des affaires de la migration et un représentant d'un autre département .

En tant qu'analyste et observateur assidu de la scène migratoire marocaine dans ses deux volets ( MRE et étrangers au Maroc) , cette réunion qui avait officiellement pour but de faire le point sur les évolutions de la question migratoire au Maroc en 2018, a été pour nous une agréable surprise , dans la mesure où elle ne s'est pas faite , sous cette forme, depuis pratiquement la création de l'observatoire il y'a une quinzaine d'années , pratiquement au même moment que la direction de la migration et de la surveillance des frontières .

Nos réflexions qui suivent , seront déclinées en trois volets :

-Rétrospective .

-Une initiative louable , mais ...

-Qu'en est-il du dossier MRE ?

## I – RÉTROSPECTIVE

Le décret n° 2-04-751 portant création de l'Observatoire National de la Migration , date en effet du 27 décembre 2004 . Il est intéressant de revenir vers ce texte pour déceler la vision sur la gestion migratoire prévalant à l'époque , neuf ans avant la Nouvelle Politique Migratoire du Maroc .

L'institution a pour mission la participation à l'élaboration d'une stratégie nationale dans le domaine migratoire . Il s'agit ici en fait principalement de la migration irrégulière , « illégale » ou clandestine , que ce soit celle des nationaux ( émigration vers l'étranger) ou bien et surtout celle des étrangers vers le Maroc, ou vers l'extérieur (fondamentalement celle des Subsahariens vers l'Europe via le Maroc en tant que pays de transit ) .

Cette gouvernance des flux migratoires irréguliers , à fondements sécuritaires , se déclinait en plusieurs piliers :

-institutionnel ( mise en place de la direction de la migration et de la surveillance dés frontières , observatoire ) en tant que structures à même de rationaliser les méthode de travail et d'affiner les outils d'analyse et de prospective ;

-opérationnel et logistique ( démarche de proximité et de prévention pour le démantèlement des réseaux de trafiquants d'êtres humains ) ;

-législatif avec l'adoption de la loi 02-03 ( toujours en vigueur) sur l'entrée et le séjour des étrangers au Maroc , l'émigration et l'immigration irrégulières , sous la pression de l'UE . Cette loi se caractérise par une tonalité excessive de la dimension sécuritaire et répressive , étant destinée à doter les autorités concernées d'un instrument juridique permettant une gestion autoritaire, répressive , musclée et foncièrement sécuritaire de tout ce qui se rapporte aux migrations

Pour bien comprendre en effet le contexte politique et régional, ainsi que les motivations profondes de cette loi, il faudrait revenir à la note de présentation qui accompagnait le projet préparé par la Direction des affaires générales du ministère marocain de l'intérieur. L'aveu était explicitement énoncé et reconnu . Il s'agit de « permettre au Maroc d'assumer pleinement ses engagements envers ses partenaires notamment en matière de lutte commune ( !!!) contre la migration clandestine transfrontalière, dans sa double composante nationale et étrangère ».

## Soumission à l'UE

Ce cadre général était déjà rappelé le 24 février 1999 par le ministre de l'intérieur de l'époque, Driss Basri, qui s'adressait ainsi à une délégation de parlementaires français comme le relève le journal « L'opinion » du 28 février 1999 : «L'objectif principal pour le Maroc consiste à être partie prenante de la politique européenne d'immigration consécutive à l'instauration de l'espace Schengen. Le Maroc est en effet conscient de la communauté des valeurs des deux parties et des intérêts mutuels à défendre. Au niveau méditerranéen, nous sommes par notre situation géographique et nos liens économiques, culturels et sociaux , partenaires à part entière de la sécurité européenne... La défense de l'espace européen ne peut être efficace que si le Maroc y apporte sa contribution » .

Le dépôt par le gouvernement au parlement le 5 février

2003 du projet de loi , au même moment qu'un projet de loi de lutte contre le terrorisme , nous avait amené à éditer en mars 2003 , alors que le texte était encore en débat au parlement , un livre intitulé : « Le Maroc non africain , gendarme de l'Europe ? Alerte au projet de loi n° 02-03 relative à l'entrée et au séjour des étrangers au Maroc , à l'émigration et l'immigration irrégulières ! » .

C'est fin 2014 , dans la lignée de la Nouvelle Politique Migratoire du Maroc , qui a entrepris une coupure nette avec la démarche précédente , que la Stratégie Nationale en matière d'immigration et d'asile (SNIA) conçue dans une démarche humaniste , a été adoptée par le Conseil de gouvernement , prévoyant notamment la mise en place d'un observatoire national relatif à la migration...

Mais depuis cette date , le gouvernement ne s'est jamais préoccupé d'avoir un observatoire fonctionnel , soit en opérationnalisant celui domicilié au département de l'Intérieur, en l'adaptant à la SNIA avec les réformes nécessaires intégrant la démarche de grande ouverture de la Nouvelle Politique Migratoire du Maroc, soit en trouvant une autre formule pour sortir , sur ce plan , de l'immobilisme .

## Contours de l'Observatoire de 2004

Avec cette précision nécessaire sur la notion de migration , renvoyant par conséquent à l'émigration et à l'immigration irrégulières , le cahier de charge de l'observatoire conçu en 2004 est le suivant :

-proposer au gouvernement les orientations visant la définition et la mise en œuvre d'une politique nationale en matière de migration ;

-donner un avis sur les projets de textes législatifs , réglementaires ou organisationnels relatifs à la migration ;

-collecter et centraliser les informations relatives à la migration ;

-établir et actualiser la base de données statistiques relatives à la migration ;

-entreprendre des études et mener des projets de recherche concernant les tendances relatives aux flux migratoires ( sous entendu migration irrégulière ou clandestine).

Au niveau de ses structures, l'observatoire est constitué de la présidence ( le ministre de l'Intérieur ou bien son représentant ), une assemblée générale, des commissions techniques (ou thématiques) et un secrétariat.

L'assemblée générale est présidée par le ministre de l'intérieur ou son représentant et ne comprend que quatre autres ministres (Justice , Affaires étrangères et coopération, Finances et privatisation, Emploi et formation professionnelle). Il y a également l'Administration de la Défense nationale, le Haut-Commissariat au plan , l'Inspection de la Marine royale, l'État major de la gendarmerie royale, la direction générale de la sûreté nationale, le directeur général des douanes et des impôts indirects, les inspecteurs généraux des forces auxiliaires.

De par ses attributions , le président peut inviter ou associer à l'assemblée générale des personnalités choisies en fonction de leurs compétences et de l'intérêt porté aux questions de la migration . Tout comme il peut missionner des experts pour mener des études relatives aux questions retenues par l'assemblée générale. Une grande latitude était par conséquent donnée pour une démarche inclusive , mais elle n'a pas été suivie durant toute cette période . En d'autres termes , on a promis et prévu beaucoup . On ne fit pas grand-chose .

Au niveau du fonctionnement , l'assemblée générale de l'observatoire est convoquée par le président chaque fois que la nécessité se fait sentir et au moins chaque trimestre. Des commissions techniques peuvent être créés par l'assemblée générale ayant pour tâche de donner leur avis sur les question qui leur sont posées par l'AG.

Celle-ci peut débattre sur toute affaire concernant l'observatoire. Elle élabore le programme d'activité de l'observatoire, les rapports périodiques et approuve le rapport annuel . Lui sont soumis également pour adoption , les rapports d'activité , des avis ou recommandations .

Le secrétariat est assuré par le directeur de la migration et de la surveillance des frontières au ministère de l'intérieur . Celui-ci est chargé de la préparation administrative, technique et matérielle des réunions , à l'instar de celle ayant eu lieu , sous sa responsabilité , à la mi-janvier de cette année . Tout comme il coordonne et dynamise les travaux des commissions techniques et archive tous les documents utiles .

Avec ses limites , ce statut permettait déjà à l'Observatoire National de la Migration de mener des activités , mais l'institution a été non fonctionnelle ou très peu , n'impliquant pratiquement que les forces de sécurité , dans une optique purement sécuritaire .Le Maroc a bien entendu , le droit d'assurer sa souveraineté étatique et l'obligation de veiller sur ses frontières . La dimension sécuritaire est donc importante à prendre en considération , mais pas de manière exclusive , en ignorant pratiquement tous les autres aspects du fait migratoire qui est complexe et multidimensionnel, nécessitant par conséquent notamment une grande ouverture sur la recherche

## II – UNE INITIATIVE LOUABLE,MAIS...

La réunion du 17 Janvier 2019 , ne s'est pas contentée de regrouper des représentants des diverses forces de sécurité s'occupant du dossier de l'immigration étrangère au Maroc et de la surveillance de ses frontières , mais a été conçue relativement dans un esprit participatif et d'inclusion . C'est ainsi qu'elle a été ouverte non seulement à d'autres départements ministériels et institutions concernés par le fait migratoire , mais aussi à certains universitaires chercheurs en migration et à des ONG de la société civile agissant en totalité ou partiellement dans le domaine migratoire , comme GADEM , ABCDS , OMDH ...

D'après des informations qui se recoupent , les travaux de cette réunion d'écoute et d'échange ont débouché également sur l'établissement de thématiques de recherches à affecter à des groupes de travail spécialisés . Les décisions prises concernent notamment la dimension juridique , la question des mineurs non accompagnés , la question sécu-

→

www.amadalamazigh.press.ma
فبراير 2019 - العدد 217
ⵖⵓⵢⵔ 2019 - ⵜⵉⵣⵔⴰⵏ 217 - 2969
الأمازيغي العالم
ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⵜⴰⵎⴰⵙⵙⵙ
www.amadalpresse.com

# القيم الأمازيغية.. طموح مغرب متسامح وآمن

بقلم: د أحمد ألباز*

إن منظومة القيم تخترق وتتعايش مختلف المؤسسات والعلاقات الاجتماعية، وفي نفس الوقت تقود وتوجه النشاط الاجتماعي، فالقيم بصفة عامة هي تفضيلات معيارية جماعية مرتبطة بمشاعر قوية تتعلق بها الأشخاص والجماعات كمُثل عُليا مستقرة وتؤدي وظائف علمية، "إنها تقود وتلهم وتوجه، وتنص على أحكام وخيارات وأعمال فردية وجماعية"[1]، كالحرية والتضامن والوطنية، المواطنة الانضباط...

ويتم التعبير عن هذه القيم من خلال سلوكات أو تصرفات ومواقف معبرة عن التعلق أو التمسك أو الدفاع عن قيمة من القيم المرجعية السائدة في مجتمع ما كالتكفل بالوالدين أو كرم الضيافة (Iticc ayrum) أو الشجاعة (Taryast) أو شجب سلوك معين سيئ وحاط بقيمة مرجعية لدى جماعة ما.

مما لا شك فيه أن هناك سلما للقيم السائدة والمفضلة في كل مرحلة من مراحل تطور الشعوب والجماعات: فنظام "Twiza" كقيمة سائدة ومرتبطة بالمجال الفلاحي والسقي وجمع المحاصيل، وصيانة شبكة السقي.. قابلة للتحول إلى أشكال أخرى من التعاون خارج المجال الفلاحي.

إن الدينامية الاجتماعية والتحولات السسيوثقافية وتغيير المجال والتفاعل مع الآخرين تودي إلى تحول القيم، وحلول قيم ومؤسسات جديدة محل المؤسسات القديمة كحلول الدولة والجماعة الترابية (المحلية) محل "القبيلة"، أو "جماعث"، وبالتالي فإن المؤسسات الجديدة تصاحبها قيم جديدة وصيغ حديثة للقيم القديمة التي تتقاطع أو تتكامل معها، من قبيل الشفافية والمواطنة والتسامح والتعايش والتعدد والتنوع كقيم حديثة.

فالقيم بطبيعتها متوارثة من جيل لآخر وقابلة للتحول إلى أنماط تعبيرية وسلوكية متلائمة مع المعتقدات الأخرى السائدة والبيئة الطبيعية ونمط العيش والثقافة، هذه المتغيرات تعمل على ترسيخ القيم أو تحويلها وتجديدها أو تعويضها، فالنزوح القروي والهجرة الداخلية أو القارية أو الدولية هي ظواهر تؤدي عادة إلى إحداث تحول أو إثبات للقيم.

فالمغاربة الذين هاجروا شرقا نحو الجزائر منذ منتصف القرن التاسع عشر، حملوا معهم قيمهم وخصائصهم المتميزة بالجدية وإتقان العمل والأمانة، كقيم مطلوبة لدى المعمرين الفرنسيين في الجزائر، مما أدى إلى تدفق الهجرة والإقامة الدائمة لعقود هناك والمشاركة في مكافحة الاستعمار الفرنسي "تضامنا" مع الأشقاء والإخوة الجزائريين، كقيمة متأصلة في الأمازيغ والمغاربة بصفة عامة. هذه القيمة لم تكن حاضرة لدى الجيران لما عمدوا سنة 1976 إلى اقتلاعهم وطرد الأسر المغربية المستقرة منذ عقود ومنهم من ولد ونشأ على الأرض الجزائرية، دون مراعاة لقيم الجوار والأخوة والتعايش...

إن منظومة القيم متشابكة ومتداخلة من حيث تنوعها وغناها وتماسكها لتوفر مناخا ملائما يسوده العيش المشترك والتسامح والأمن المشترك لكافة المغاربة المتميزين بالتعددية وتنوع الروافد الحضارية واللغوية والمرجعيات العقائدية كما تفصل ذلك الوثيقة الدستورية لسنة 2011 في ديباجتها التي لها نفس القيمة الدستورية التي للفصول الأخرى من الدستور، وجزءا أساسيا من هندسته ومضامينه.

إن الحديث عن القيم الأمازيغية يستدعي الإشارة العابرة لبعض الوقائع التي ميزت الجماعات الأمازيغية التي انتشرت منذ القدم على الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط في تفاعلها التاريخي مع الشعوب الأخرى المحيطة بالبحر الأبيض المتوسط.

هذا البحر الذي شكل فضاءا للتفاعل الحضاري والتجاري والمعرفي بين مختلف الشعوب والأجناس والأديان والتجارب الحضارية، عبر قرون وأجيال: من الفنيقيين إلى اليونانيين والرومان والوندال... وإلى الفتح الإسلامي لشمال إفريقيا غربا والأندلس شمالا، والتوغل في إفريقيا جنوبا، انطلاقا من المغرب... عبر هذا التفاعل وكيميائه والتعايش والحروب والصراع، تظل كل مجموعة من عناصر هذه الكيمياء التاريخية محافظة على كيانها وخصوصياتها وأخلاقياتها و"قيمها". تساهم هذه القيم في التفاعل مع الآخر والقبول به بالقدر الذي يحافظ على استقلاليتها ووجودها في الزمان والمكان...

لقد كان للدارسين من الأنتربلوجيين والإثنيين والمؤرخين وعلماء الاجتماع، والمهتمين بشعوب ومجتمعات الشمال الإفريقي دور علمي وتوثيقي في إبراز قيم وخصوصيات هذه المجتمعات من خلال كتاباتهم ووثائقهم لاستخدامها لأغراض مختلفة.

كما كان للرحالة المتجولين والاستكشافيين والبعثات الطبية والقنصلية والتبشيرية والملاحظين من خلال التعايش أو المرور العابر دور مهم في تقديم معطيات وملاحظات واستنتاجات شاملة لنواحي الحياة السائدة في القرون الأخيرة لدى المغاربة، كل من موقعه عبر عن قراءته وفهمه للنموذج الاجتماعي والسلوكي والبيئي والقيمي لما شاهده أو عايشه.

وفي هذا الإطار نشير على سبيل الاستشهاد إلى بعض الكتابات والأعمال "العلمية" الشاهدة على المرتكز القيمي الأمازيغي المغربي، دون الدخول في تفاصيل هذه المنظومة القيمية وتجلياتها.

إن التبادل التجاري بين الفينيقيين والسكان الأصليين للساحل الشمالي لإفريقيا، عبر البحر الأبيض المتوسط، للسلع والبضائع عبر آلية "التراضي" و"التفاهم الضمني" من غير نقاش تجاري مباشر ولا عملة ولا نقود يعبر عن وجود معايير لامادية مرتبطة بمنظومة القيم السلوكية وثقة في الذات، وحذر في التعامل مع الآخر كقيم وتجارب في التعامل مع الآخرين.

من خلال صفحات الكتاب القيم الذي أصدره "Auguste Mouliéras" سنة1994 كأستاذ كرسي في اللغة والأدب العربي في وهران آنذاك خصوصا في الجزء الأول تحت عنوان "المغرب المجهول: اكتشاف الريف"، والكتاب مترجم إلى اللغة العربية [2].

يتضمن هذا المؤلف القيم معطيات ومعلومات وملاحظات واستنتاجات ذات طبيعة بيئية واجتماعية وأخلاقية وسلوكية، وأمنية دقيقة عن مختلف القبائل التي استقر فيها مبعوث "Moulieras" إلى منطقة الريف وغيرها.

الغريب أن الكاتب "Moulieras" لم يطأ أرض المغرب، اعتمد فقط على تدوين مخزون ذاكرة "... مخبر قل نظيره وهو القبائلي محمد بن الطيب (الملقب بالدريوش) الذي تجول في ربوع الريف مدة تفوق العشرين سنة (ما بين 1872 و1893)، حيث سينقل إلى "موليراس" كل ما عاينه وعايشه من أحداث ووقائع، وطبعا فإن هذا القبائلي استطاع أن يوهم أهالي المنطقة بأنه ريفي مثلهم [3].

أعمال أخرى مهمة قدمها "الإثنوغرافي" الإسباني من أصل إيطالي "Angelo Ghirelli"، الذي أنجز ثلاث "مونغرافيات" قيمة عن ثلاث قبائل من الريف بداية من القرن العشرين:

- مونوغرافية قبيلة "بني توزين" الصادرة في مدريد سنة 1923.
- مونوغرافية قبيلة "إيبقيون" الصادرة في مدريد سنة 1955، وهي مترجمة إلى العربية (طبعة منقحة).
- مذكرات عن قبيلة "بني يطفت" الصادرة في مدريد سنة 1956.

والباحث Ghirelli مرموق ومؤهل علميا ومنهجيا لتقديم دراسات ميدانية عن أمازيغ شمال إفريقيا عامة والريف خاصة، حيث أصدر أعمالا أخرى مهمة في هذا المجال، نذكر منها على سبيل الاطلاع لفائدة الباحثين ما يلي:

- El Norte de Marruecos ; contribución al estudio de los origenes formacion, y evolucion de las poblaciones del Africa septentrional, Madrid 1926.
- Los bereberes, su origen y su pasado, « Africa, Madrid n° 2 1942.

لقد تناول الباحث "أنجلو كيريلي" في المنوغرافيات التي أصدرها بالتحليل الدقيق والوصف المهني لمجموعة من العناصر والمكونات الطبيعية والتضاريسية والمناخية والاجتماعية والاقتصادية واللغوية والتقاليد والتنظيم السياسي والاجتماعي وأوضاع المرأة لدى المجموعات القبلية التي اختارها كموضوع للدراسة.

وإغناءا لهذه الإحاطة المختصرة والمختزلة لبعض العادات والقيم والمرجعيات بالنسبة لقبائل الريف تجدر الإشارة إلى الأعمال المختلفة والمتنوعة التي أصدرها الباحث الإسباني المعاصر"Fernando Valderrama" الذي عاش في المنطقة الخليفية زهاء 20 سنة (من سنة 1937 إلى 1957) كرجل تعليم ومسؤول عن شؤون التربية والتعليم والثقافة في المنطقة، حيث قدم العديد من الأبحاث والدراسات وأتقن اللغة العربية والأمازيغية والفرنسية والإنجليزية، مما أهله ليصبح خبيرا دوليا لدى اليونسكو ومؤسسا لجمعية المستشرقين الإسبان، ومن بين إصداراته التي تتضمن إقرارا لمنظومة القيم السائدة في المنطقة الخليفية، وموصيا رجال التعليم الإسبان باحترامها وأخذها بعين الاعتبار، نشير إلى كتابه الصادر سنة 1954، تحت عنوان: «مرشد المعلم الاسباني في المدرسة المغربية» Manuael de Maestro español en la Escuela Marroquí، مبرزا تفاصيل دقيقة عن الحياة الاجتماعية لمختلف قبائل الريف وغمارة وجبالة، من الألعاب التي ترمز إلى التربية على اليقظة والتسلية، والأعياد الدينية والفلاحية والأعراف السائدة في المنطقة، مقدما بذلك مرجعا مرشدا للإسبان القادمين للمنطقة لممارسة مهنة التعليم، لفهم المجتمع والوسط، واحترام الضوابط الاجتماعية والأخلاقية المحلية.

جدير بالإشارة أيضا إلى الأعمال والدراسات القيمة التي أنجزها وأصدرها الباحث الأمريكي "دافيد هارت" عن قبيلة بني ورياغل والقبائل المجاورة، وذلك بعد المعايشة والاستقرار في قبيلة بني ورياغل لفترتين متتاليتين.

في إقامته الثانية في بني ورياغل اصطحب معه سيدة كزوجة له لتقيم مع النساء وتعايشهن في أدق التفاصيل اليومية لحياة المرأة الريفية، ومقدمة وصفا دقيقا لكل ما يشغل المرأة الريفية في تلك المرحلة، مبرزة تفكيرها، وقيمها وأسلوب ممارستها وتفاعلها إزاء مختلف الأدوار والأطوار الحياتية الفردية والجماعية، من طقوس الموت والحياة، والزواج والولادة والعلاقات الأسرية اليومية.

تم توثيق هذه المعطيات بتعاون بين الزوجين "هارت": "دافيد هارت" و"أرسولا"، في إصدار باللغة الإنجليزية ترجم فيما بعد للغة الإسبانية ثم العربية، تحت عنوان: "ما وراء فناء الدار".

ونختم هذه المداخلة المركزة وفق الحيز المحدد لها، بإشارة ولو عابرة إلى الدراسة الحديثة التي أصدرها الباحث "ريمون جاموس" عن قبائل قلعية التي أقام فيها مدة 18 شهرا منتصف السبعينات من القرن الماضي، كباحث وتابع للمركز الوطني للبحث العلمي، وتوج هذه الإقامة في أزغنغان بإصدار علمي يتضمن تحليلا اجتماعيا وتنظيميا وفكريا عن قبائل قلعية، كنموذج لقبائل الريف الشرقي، والإصدار يحمل عنوان "L'honneur et la Baraka" (لدى إقرعين).

(1)- التقرير التركيبي للبحث الوطني حول القيم، 50 سنة من التنمية البشرية، آفاق سنة 2025، (ص: 9).

(2)- ترجمة د عز الدين الخطابي سنة 2007 في جزئين.

(3)- عز الدين الخطابي، مترجم المغرب المجهول، الجزء الأول: اكتشاف الريف، منشورات تيفراز 2007، (مقدمة المترجم ص 10).

المملكة المغربية
المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⵉⵏⵙⵜⵉⵜⵓⵜ ⴰⵎⴰⵍⴽⵉ
ⵏ ⵜⵙⵖⵓⵔⵉⵜ ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ

إعلان عن إبداء الرغبة في إنجاز مشاريع بالتعاقد
جمع وتدوين المتون الأدبية

في إطار برنامج عمل المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية برسم سنة 2019، يعلن عميد المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية عن عروض من أجل إبداء الرغبة في إنجاز مشاريع تدوين وجمع المتون الأدبية الأمازيغية في إطار التعاقد.

يمكن للمعنيين بالأمر إبداء الرغبة في إنجاز المشاريع السالفة الذكر، بإرسالهم رسالة خطية إلى عميد المعهد، مرفقة ببطاقة وصفية للمشروع، يمكن سحبها من موقع المعهد www.ircam.ma ، مع إرسال العمل جاهزا ومكتوبا بحرف تيفناغ - إيركام حسب القواعد الإملائية المعتمدة من طرف المعهد، في نسخة ورقية ونسخة على قرص مدمج (CD).

ترسل المشاريع إلى العنوان أسفله أو تودع لدى مكتب الضبط بالمعهد بنفس العنوان.

العنوان:

السيد عميد المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية
شارع علال الفاسي، مدينة العرفان، حي الرياض، ص. ب 2055 الرباط

INSTITUT ROYAL DE LA CULTURE AMAZIGHE (IRCAM)
شارع علال الفاسي، مدينة العرفان، حي الرياض، ص. ب. 2055، الرباط. الهاتف : 037 27 84 00/01/02/03/04/05/06/07/08/09 - الفاكس: 037 68 05 30
Avenue Allal El Fassi, Madinat Al Irfane, Hay Ryad, B. P. 2055 - Rabat. Tél. : 037 27 84 00 à 09 - Fax : 037 68 05 30

# آلاف المتظاهرين يخرجون في مسيرة من أجل المرأة والمعتقلين بروكسيل

خرج يوم السبت 16 فبراير 2019، آلاف المتظاهرين من نشطاء الحراك بأوروبا، في مسيرة احتجاجية حاشدة جابت شوارع العاصمة البلجيكية بروكسيل تحت شعار "المرأة الريفية خط احمر".

وقد قدرت الشرطة البلجيكية عدد المتظاهرين في عشرة آلاف فيما تحدثت الصحافة عن أكثر من خمسة عشر ألف متظاهر، وهو رقم كبير مقارنة مع مسيرات أخرى تم تنظيمها في مختلف بلدان الاتحاد الأوروبي.

ورفع المشاركون في هذه المظاهرة شعارات تطالب بإطلاق سراح المعتقلين على خلفية الاحتجاجات التي عرفها الريف، منذ وفاة محسن فكري، كما حملوا لافتات تحمل صور وأسماء المعتقلين والعقوبات السجنية الصادرة في حقهم، وكذا أعلام الهوية الأمازيغية والريفية..

وتأتي مظاهرة بروكسل، تلبية لنداء القائد الميداني لحراك الريف ناصر الزفزافي المحكوم بعشرين سنة سجنا، في رسالة وجهها من داخل زنزانته بسجن عكاشة، دعا فيها كل الريفيين إلى تنظيم مسيرة تضامنية مع المرأة الريفية.

وأشاد ناصر الزفزافي بالدور الذي لعبته النساء إبان الحراك، منتقدا "الاضطهاد" الذي قال إنها تعاني منه، رافعاً شعار "المرأة الريفية خط أحمر".

وكان أحمد الزفزافي، والد ناصر الزفزافي قائد حراك الريف، قد دعا ريفيي الدياسبورا للمشاركة في مسيرة بروكسيل بكثافة.

وقال والد ناصر الزفزافي، عبر شريط فيديو بثه على صفحته الفيسبوكية، رفقة زوجته، إنه قرر المشاركة في التظاهرة التي نظمت تحت شعار، "المرأة الريفية خط أحمر".

# بوكوس: غياب مشترك ثقافي بين النخب والمواطنين هو السبب الرئيسي للتخلف

قال عميد المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، أحمد بوكوس، إن غياب مشترك ثقافي بين النخب الثقافية والأطر العلمية وبين عموم المواطنين المغاربة هو السبب الرئيسي للتخلف والمشاكل التي يعاني منها المجتمع.

وأضاف بوكوس خلال حفل تقديم إصداره الأخير "دراسات في الرهانات الثقافية" مساء أمس السبت 9 فبراير 2019، بالمعرض الدولي للنشر والكتاب بالدار البيضاء، أنه على الرغم من الإمكانيات والميزانيات الضخمة التي ترصدها الحكومة للمخططات التنموية الهادفة لرفع التهميش ومحاربة الهشاشة والفقر، إلا أن هذه المجهودات لا تقدم الكثير من النتائج، وذلك راجع لضعف التواصل بين المسؤولين عن تنفيذ هذه المخططات (المهندس والعالم ورجل السلطة)، وبين الساكنة المستهدفة، إما بسبب اللغة (فرنسية، عربية منقحة...)، أو الثقافة المختلفة.

وأشار بوكوس إلى أن الإفراط في البحث عن الهوية، واعتبارها مقدسا لا يتغير، يعتبر أيضا من بين المعيقات التنموية ببلدنا، بحيث "أننا نتحدث عن ماضي زاهر، وما أنجزه أجدادنا، في حين أن السوال الأساسي هو لماذا نحن متخلفون؟".

وتحدث بوكوس عن ثلاث مستويات، يأتي في إطارها مؤلفه "دراسات في الرهانات الثقافية"، أولها المستوى الفردي الشخصي، والجماعي من أجل ثقافة مواطنة، والمستوى الكوني،متسائلا مع الحاضرين عن مستقبل الكتاب الورقي، والجدوى من الكتابة، وما هي فائدة الثقافي في البلدان التي تعاني من الفقر والأمية.

وأشار ذات المتحدث إلى أن كل فصل من الفصول المكونة لهذا الكتاب مهداة لباحث معين، منهم المهدي المنجرة، فاطمة المرنيسي، عبد الرحمان طنكول، مولود معمري، سيمون ليفي، عابد الجابري، المختار السوسي، محمد شفيق، علي صدقي أزايكو، جاك كوري، بول باسكون، عزيز بلال، ادريس الشرايبي...

ومن جهته قال الباحث والناقد المغربي، عبد الرحمان طنكول، الذي أشرف على تقديم المؤلف، أن هذا الأخير يستضيف الثقافة بالمغرب، ويستجيب لقواعد الاستضافة، ويسائل التنمية في مواجهة العولمة، مشيرا إلى غياب الخطاب الإديولوجي لدى الكاتب، الذي يترك مسافة للقارئ لبناء رأيه.

وأضاف طنكول أن "الكتاب يواجه الخطاب الفقهي ويدفعنا لتفكير جديد، وإعادة النظر في التفكير المجتمعي، وكيف يمكن إنتاج مشروع مجتمعي جديد"، مؤكدا أن الثقافة موضوع صعب جدا للإنتاج فيه.

ودعا طنكول الطلبة لطرح أسئلة نظرية نقدية في الأدب الأمازيغي، والبحث في الأشكال الجديدة للأدب الأمازيغي، وقضايا تهم الشباب والمجتمع، من قبيل العلاقة مع المخزن والسلطة.

ويأتي هذا الحفل ضمن أنشطة المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية في دورة هذه السنة للمعرض الدولي للنشر والكتاب، وقد عرف رواق المعهد بالمعرض على الساعة الثالثة زوالا من نفس اليوم، تنظيم مائدة مستديرة حول إسهامات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية في نشر المعرفة التاريخية والبيئية، إضافة إلى تقديم عدد من إصدارات مركز الدراسات التاريخية والبيئية.

* كمال الوسطاني

# ما قبل التاريخ القديم للدار البيضاء يناقش بالمعهد الوطني لعلوم الآثار والتراث

نظم المعهد الوطني لعلوم الآثار والتراث بالرباط، يوم الجمعة 15 فبراير 2019، أولى ندواته المتقاطعة مع مركز "جاك بيرك" للدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية والإنسانية بالرباط، حول موضوع "عصور ما قبل التاريخ القديم للدار البيضاء: حقائق ومفاهيم".

وأطر الندوة الباحث الأركيولوجي الفرنسي، جون بول راينال، الذي يشتغل مديرا للأبحاث بالمركز الوطني للبحث العلمي، ومديرا شرفيا للبحث بجامعة بوردو 1، قدم خلالها أهم المحاور التي تضمنها كتابه الجديد "عصور ما قبل التاريخ القديم للدار البيضاء: حقائق ومفاهيم".

وأكد راينال، في مقدمة عرضه الذي حضره إلى جانب مدير المعهد الوطني لعلوم الآثار والتراث، الأستاذ والباحث الأركيولوجي عبد الواحد بنصر، مدير مركز دراسات الدكتوراه بالمعهد الأستاذ حسن ليمان، ومدير مركز "جاك بيرك" للدراسات و الأبحاث في العلوم الاجتماعية والإنسانية بالرباط، وثلة من أساتذه المعهد وطلبة الإجازة والماستر والدكتوراه، (أكد) عن الأهمية الأركيولوجية لمنطقة الدار البيضاء، نظرا للعدد الكبير الذي تتوفر عليه من الواقع الأثرية.

وأضاف راينال أن مؤلفه "عصور ما قبل التاريخ القديم للدار البيضاء: حقائق ومفاهيم" هو ثمرة لسنوات من الأبحاث بعدد من المواقع الأثرية بالدار ا لبيضا ء ، مشيرا إلى أن عصر ما قبل التاريخ مجال معقد للد ر ا سة ، نظرا لانعدام أية مصادر مكتوبة.

ورغم ذلك يضيف راينال، فهو مجال متعدد وممتع "أشبه با لمغا مر ة ، نجد فيه تظافر الجهود ا لمبذ و لة بين الفيزيائيين والكيميائيين والأركيولجيين من أجل القيام بإعادة تركيب كرونولوجي مقارن للأحداث".

وكشف الأركيولوجي الفرنسي، راينال، أن المليون سنة الأخيرة عرفت تقلبات مناخية، تمثلت في ارتفاع وانخفاض درجة الحرارة، صاحبه ارتفاع وانخفاض في مياه المحيط الأطلسي ما أدى إلى تكون طبقات رسوبية، تشكل مجال خصبا للبحث الأركيولوجي بمنطقة الدار البيضاء.

وقال إن السبب في اكتشاف هذه الكنوز الأثرية هو بناء ميناء الدار البيضاء، "حيث أدت أشغال مقالع الأحجار المستعملة في تشييد الميناء إلى اكتشاف مواقع أثرية شكلت مصادر مهمة للدراسات الأركيولوجية".

وقال راينال إن حفريات بدأت بعد ذلك بمغارة سيدي عبد الرحمان، والتي مكنت من العثور على العديد من المواقع ومنها مقالع طوما وغيرها، بالإضافة إلى العثور على العديد من الأدوات الحجرية وبقايا الإنسان القديم وبقايا الحيوانات القديمة بمختلف فصائلها المتنوعة.

مشيرا إلى أن الدراسات بموقع سيدي عبد الرحمان أسفرت عن اكتشاف بقايا إنسان قديم يرجع تاريخه إلى حوالي 200 ألف سنة والذي تم اكتشافه سنة 1955.

*كمال .و

# جمعيتا زايان سويس و العنقاء توزعان معدات طبية على مراكز القرب بإقليم خنيفرة وستقومان بتهيئ وتجهيز فصلين دراسيين لتعليم الأمازيغية بحرفها تيفيناغ وذلك في أفق توسيع مجال تدريسها

تماشيا مع أهدافها وفي إطار خلق شراكة فعالة وناجعة، قامت جمعية زايان سويس التي يتواجد مقرها بسويسرا، وبتنسيق مع جمعية العنقاء للثقافة والتنمية الإجتماعية، بتنظيم الدورة الرابعة لأيام التضامن، وذلك ما بين 6 و8 فبراير الجاري بمدينة خنيفرة، تحت شعار "العمل الإجتماعي رهان التنمية بإقليم خنيفرة"، خلالها تم توزيع مجموعة من التجهيزات واللوازم الطبية من أجل دعم البنيات التحتية لمؤسسات الرعاية الصحية وإعادة الإعتبار لقيم التماسك الإجتماعي والتضامني وتنمية المشاركة ومحاربة كل أشكال الإقصاء الإجتماعي ودعم وتعزيز الخدمات الصحية والإجتماعية والتعليمية والتربوية للفئات الإجتماعية الهشة. وقد وجهت هذه التجهيزات واللوازم الطبية المتطورة إلى مستشفيات القرب بمجموعة من المناطق القروية التابعة لإقليم خنيفرة( أيت اسحاق، كاف النسور، القباب، البرج، مريرت، سيدي لامين .....). إلى ذلك، قام عبد الرحمان عباسي، رئيس جمعية زايان سويس، بتقديم شروحات وتوضيحات حول عملية اشتغال هذه التجهيزات واللوازم الطبية، وهي عبارة عن هبة من المنظمة السويسرية ساكارماطا ، للوفود الزائرة لمعرض خاص بهذه اللوازم، وأوضح أن لجنة طبية وجمعوية خاصة ستشرف على عملية توزيع وتركيب هذه التجهيزات ، مع إجراء تكوين خاص للأطر الطبية المعنية التي ستقوم بتشغيلها.

وفي هذا الإطار، أكد عبد الرحمان عباسي، في تصريح للجريدة أن تنظيم جمعيته لأيام التضامن بخنيفرة، يعد محطة لإعادة النظر في المقاربات التنموية المحلية، ومناسبة لإثارة انتباه المسؤولين والرأي العام إلى قضايا الصحة بالإقليم، حيث وزعت خلالها معدات طبية لفائدة المراكز الصحية بالعالم القروي، بغرض تقريب الخدمة الطبية للساكنة البعيدة، وتوزيع كراسي متحركة وعكاكيز لفائدة المرضى والمعاقين المعوزين.

وتروم هذه العملية تجهيز المراكز الصحية، لا سيما تلك المتواجدة بالعالم القروي، بمعدات طبية كالتشخيص الإيكوغرافي، وكذا أجهزة قياس الضغط وغيرها، مع تزايد النمو الديمغرافي والهجرة القروية التي يعرفها الإقليم أمام ضعف بنيات مؤسسات الرعاية الصحية، مما يساهم في استفحال الأمراض المزمنة وارتفاع كلفة العلاجات الصحية.

إلى ذلك أوضح عبد الرحمان عباسي، أنه من الناحية القانونية واللوجستيكية، وفي إطار الشركة، تقوم كل من جمعية زايان سويس و جمعية العنقاء للثقافة والتنمية الإجتماعية بخنيفرة، بالإشتغال على ورشين أساسيين، يتعلق الأمر بالصحة وبالتعليم( التعليم الأولي).

فعلى المستوى الصحي اشتغل الطرفان منذ 2005 ، وذلك تماشيا مع الدراسة التي قام بها خبراء في المجال الصحي، على سد الخصاص في المستوصفات الصحية باقليم خنيفرة، حيث أقدما على توزيع تجهيزات طبية و المعدات والمستلزمات الطبية

على عدد من المركز الصحية بإقليم خنيفرة وخارجه. وبعدما تبين للطرفان أن أحسن طريقة لتخفيف الضغط الديمغرافي على المستشفى الإقليمي هو تجهيز بعض مستشفيات القرب بالعالم القروي خاصة المعدات المتعلقة بقسم جراحة العظام وجهاز تخطيط القلب ومستلزمات ومعدات طبية يمكنها أن تقدم الإسعافات الأولية لأي مريض. وكذا المعدات المتعلقة بالنساء الحوامل تفاديا لوقوع وفيات في صفوفهن بسبب صعوبة التنقل والخصاص بالمراكز القروية، وقد تم ذلك بعد اجتماعات مسبقة مع رؤساء الجماعات المعنية، وأطباء المستوصفات، حيث تم تحديد الحاجيات التي على أساسها تم الإشتغال مع الشركاء المانحين من الخارج لتوفير التجهيزات وجلبها، في الوقت الذي تكلفت الجماعات الترابية المستهدفة بنقل المعدات.

أما محمد الفاضلي، رئيس جمعية العنقاء، من جهته، فقد أكد في تصريح للجريدة أن "هدفنا هو توفير معدات وتجهيزات طبية، علما أن منطقة خنيفرة تعرف هشاشة اجتماعية، ونقص في تقديم الخدمات الصحية، ونشتغل على تحقيق برنامج موسع حيث ستشمل عملية الإستهداف كل جماعات الإقليم، بما في ذلك واومنا، وحد بوحسوسن، ومولاي يوعزا، وسبت أيت رحو.... وذلك في أفق مواصلة الإنفتاح على مراكز صحية وطنيا خاصة وأن مراكز بأقاليم وزان وتارودانت وتيزنيت قد استهدفت مؤخرا في إطار الطور الأول من البرنامج".

وبما أن البرنامج ذاته، يتم تنفيذه في إطار شراكة مع المندوبية الإقليمية للصحة بخنيفرة، فإن لجمعية العنقاء والمانحين السويسريين حق التتبع والتقييم، عبر زيارات متتالية للمراكز الصحية التي استفادت من الدعم، وذلك في إطار لجنة صحية مشتركة.

في حين يتحدد المحور الثاني في التعليم الأولي وما قبل مدرسي، والذي تعد بصدده جمعيتا زايان سويس والعنقاء رائدتان على المستوى الإقليمي. فقد اعتمد منذ 2005 برنامج الجمعيتان على التهيئ لنظام بيداغوجي نموذجي الما قبل مدرسي، وذلك بتنسيق مع المديرية الإقليمية لوزارة التربية الوطنية، وخاصة في العالم القروي، ويشتمل هذا النظام على التأهيل من الدرجة الأولى، وإخضاع مجموعة من المربيات وتم إحداث وتجهيز حوالي 50 قسم موزعة على إقليم خنيفرة.

عمل الجمعيتان يقتصر على تهيئ وتجهيز مدارس نموذجية، أما المناهج فهي تخضع لوزارة التربية الوطنية، ومحد الفاضلي كرئيس جمعية العنقاء من المطالبين بإدماج الأمازيغية في المجال التعليم الأولي، وخاصة وأن المناطق التي يشتغلون عليها كجمعويين أمازيغية اللغة والمنشأ والهوية بامتياز. أما بالنسبة لعبد الرحمان عباسي، فقد أكد للجريدة أن جمعيته زايان سويس منكبة على تهيئ وتجهيز فصلين دراسيين لتعليم الأمازيغية بحرفها تيفيناغ وذلك في أفق توسيع مجال تدريسها.

*سعيد باجي

# تعامل حكومة العثماني مع القضية الأمازيغية

* رشيد الراخا

لا بد لكل متتبع للشأن السياسي بالمغرب، وللقضية الأمازيغية على وجه الخصوص من الوقوف عند هذه المحطة، ونحن على مشارف انتهاء السنة الثانية من الولاية الحكومية الحالية، من أجل تقييم أدائها، خاصة فيما يتعلق بتعاطيها مع الملفات المتعلقة بالقضية الأمازيغية.

فإذا كانت الحكومة التي يرأسها الدكتور سعد الدين العثماني قد جاءت في سياق سياسي اكتنفته صعوبات وإكراهات وتحديات، فإن الحديث عن حصيلتها بعد مرور سنتين على تشكيلها يمثل تقييما مرحليا لمجهود حكومي وعد بالوفاء بالتزامات معلنة، وترجمتها إلى إجراءات عملية وملموسة.

ولتسليط الضوء عن حصيلة سنتين من عمل حكومة العثماني، خاصة فيما يتعلق منها بإجراءات تفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية، الذي جاء به دستور 2011، لابد من تقديم رؤية واضحة عن وضعية اللغة الأمازيغية، بعد سنتين من المصادقة على البرنامج الحكومي، الذي وعد بتحقيق الكثير للأمازيغية.

ولا بد من التذكير، في هذا الصدد، باللقاء الذي جمع عددا من نشطاء الحركة الأمازيغية، بما فيهم ممثلين عن التجمع العالمي الأمازيغي، بالسيد سعد الدين العثماني في بيته بمدينة سلا، غداة تعيينه رئيسا للحكومة المغربية، وما تم تداوله من مستجدات وقضايا الساحة السياسية المغربية، خاصة منها ما يتعلق بالقضية الأمازيغية لغة وثقافة.

وكان اللقاء، الذي حضره مجموعة من النشطاء يمثلون عددا من التنظيمات والمؤسسات الأمازيغية، مناسبة أيضا لتسليط الضوء على مسار مشاريع القوانين التنظيمية ذات العلاقة بالشأن اللغوي والثقافي، خاصة القانون التنظيمي لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية والقانون التنظيمي الخاص بالمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية.

وأكد رئيس الحكومة، آنذاك، حرصه على إشراك الجميع في تدبير مختلف القضايا، وضمنها قضية اللغات والثقافة في المغرب، التي وإن شرع المغرب مع التعديلات الدستورية لسنة 2011 في معالجتها، إلا أن غياب القوانين التنظيمية اللازمة لبلورة بنود الدستور على أرض الواقع، أدى إلى تعطيل مجموعة من الأوراش.

إلا أنه وبالرغم من كل هذه الوعود، وما صاحبها من تفاؤل في الأوساط الأمازيغية خاصة، والمغربية عامة سواء السياسية منها أو المدنية، فقد جاءت حصيلة حكومة العثماني مخيبة للآمال، إذ بعد مرور سنتين من حمل الحكومة، لم تتحقق أي تقدم ملموس بخصوص ملفات القضية الأمازيغية، باستثناء مبادرات محتشمة تتعلق بتدريس الأمازيغية في بعض المعاهد العليا.

وقد ظل الجمود لصيقا لملفات القضية الأمازيغية، وبالتالي أمكن القول أن حكومة العثماني كمثيلتها حكومة عبد الإله بنكيان، كليهما يفتقدان للرغبة والإرادة السياسية في تطوير ملف الأمازيغية.

ويتجلى ذلك من خلال تعنت حكومة بنكيران في ترسيم السنة الأمازيغية، بالرغم من الحملة القوية التي قادها التجمع العالمي الأمازيغي بهذا الصدد، وكذلك كان الأمر مع سعد الدين العثماني، الذي نهج سياسة الآذان الصماء تجاه هذا المطلب التاريخي للحركة الأمازيغية، بل إنه تجاهل الأمر حتى عندما طالب بذلك أزيد من 130 برلماني.

والأخطر من ذلك أن كلتا الحكومتين عرفتا تراجعا كبيرا على مستوى مكتسبات القضية الأمازيغية، وتمردا على قرارات كبرى في مسار الأمازيغية، ومثال ذلك ما أقدم عليه الفريق النيابي للعدالة والتنمية بإعادة نقاش الحرف الأمازيغي إلى الواجهة، بالرغم من أن قضية الحرف حسمت بقرار ملكي منذ سنة 2003، باختيار الحرف الأصلي "تيفيناغ" الذي عرف انتشارا واسعا منذ القدم في مختلف ربوع شمال إفريقيا، بل ويتعدى ذلك إلى اكتشاف نقوشات صخرية لكتابات علمية تصف بعض الظواهر الفلكية، وجدت مكتوبة بحروف "تفيناغ" في منقوشات صخرية ضواحي مدينة الصويرة.

وكذلك الشأن بالنسبة للتماطل في تفعيل رسمية الأمازيغية، فقد ولت حكومة عبد الإله بنكيران، دون أن تقدم شيئا للأمازيغية، بل سجلت خلال ولايتها تراجعات كبيرة، ليتم بعدها تعيين سعد الدين العثماني، الذي طالما عبر عن مساندته للقضة الأمازيغية، رئيسا للحكومة، إلا أن هذا الأخير أيضا وبعد مرور سنتين على تنصيب حكومته، لم يفلح بعد في إخراج القانون التنظيمي لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، ولا المجلس الوطني للغات والثقافة.

وبالعودة إلى الفصل الخامس من الدستور المغربي المتعلق بترسيم الأمازيغية، نجد أن الحكومة لو التزمت بالمنهجية الدستورية لكان أول القوانين التنظيمية التي ستنكب على صياغتها وإخراجها لحيز الوجود هو القانون التنظيمي لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، نظرا للأولوية التي حظيت بها الأمازيغية في الدستور، لكن ما حدث هو العكس، فقد ظلت عدد من الأطراف تماطل في صياغة القانون التنظيمي للأمازيغية طيلة السبع سنوات الماضية.

وحتى عندما تم إخراج هذه القوانين في نهاية الولاية الحكومية لحكومة عبد الإله بنكيران، فقد تم إقصاء كل التراكمات التي تحققت في هذا المجال، بما في ذلك مشروع القانون التنظيمي للمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية الذي أعدته لجنة ملكية برئاسة ادريس خروز، مدير المكتبة الوطنية للمملكة آنذاك، وكل مقترحات التنظيمات والفعاليات الأمازيغية، وتم إخراج قوانين تنظيمية مشوهة، هدفها إفشال كل ما تحقق للأمازيغية وإفراغه من مضمونه، بما في ذلك المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية ومسلسل تدريس الأمازيغية وإدماجها في الإعلام.

ومن غرائب هذه الحكومة أيضا، أن رئيسها سعد الدين العثماني، الذي كان قد طالب بتغيير اسم اتحاد المغرب العربي إلى الاتحاد المغاربي أو اتحاد المغرب الكبير، في 22 فبراير 2012، عندما كان وزيرا للخارجية، يسمح، هو ووزيره في الثقافة، في الوقت الذي طالبنا فيه بتغيير اسم "وكالة المغرب العربي للأنباء"، بالإبقاء على هذه التسمية التي تتناقض تماما مع الوثيقة الدستورية.

والغريب أيضا أن الحكومة تمارس العنصرية ضد السكان الأصليين، بالرغم من أن أغلب وزرائها والأمناء العامون للأحزاب، أمازيغ ناطقين، إلا أنهم يمارسون سياسة تمييزية ضد الأمازيغية والأمازيغ.

وبخصوص الهوية البصرية للفضاء العام والوثائق الشخصية، نجد أن عددا من مؤسسات الدولة تتعمد إقصاء الأمازيغية من واجهاتها أو تقوم بكتابتها بحروف باهتة صغيرة، كما أن الأمازيغية تظل مقية من الوثائق الشخصية للمواطنين، وذلك بدل الاقتداء بالدول الديمقراطية التي تتسم بتعدد لغاتها مثل بلجيكا التي تكتب بثلاث لغات في كل وثائقها الرسمية.

حتى إن المقررة الخاصة المعنية بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري، تينداي أشيومي، أكدت في تقريرها الأولي الذي أصدرته عقب زيارتها للمغرب في دجنبر الماضي، أن الأمازيغ لا زالوا يعانون من التمييز والاستبعاد "وحتى الصور النمطية العنصرية وما يتصل بها من تعصب بسبب لغتهم وثقافتهم الأمازيغية"، وقالت إن المغرب نفذ توصية مهمة سبق نشرها من قبل لجنة القضاء على التمييز العنصري، ومع ذلك، لم يعتمد بعد القانون الأساسي اللازم لتنفيذ هذه الحماية الدستورية"، ودعت إلى اعتماد وتنفيذ القانون التنظيمي دون تأخير، "يجب ضمان المساواة بين جميع المغاربة على النحو المنصوص عليه في الدستور من الناحية العملية".

* رئيس التجمع العالمي الأمازيغي

# على النخبة المثقفة أن تستدرك ما خسرته من قيمة رمزية في المجتمع

ضرورة الاهتمام بالوضع الاجتماعي للطبقة المتوسطة للحفاظ عليها، وذلك للحفاظ على الاستقرار الاجتماعي، هي عبارة رائجة بين أوساط النخبة السياسية المغربية التقليدية أثناء فترات اشتداد الاحتقان الاجتماعي وتصاعد الحركات الاحتجاجية الشعبية.

– شخصيا كلما حاولت هضم هذا الخطاب فإنني لا أستسيغه، لأنني أجد فيه تكريسا للطبقية والتمييز بين مكونات الشعب، وذلك عندما يتضمن دعوة صريحة وبدون مواربة إلى الحفاظ على الوضع الطبقي لتركيبة المجتمع، وهو ما يتناقض مع مبادئ الدولة الديمقراطية والمساواة وإلغاء كل أشكال التمييز بين مكونات الشعب، وفي ما يتعلق بالاستفادة من حقوق المواطنة.

– كما ان هذا الخطاب رغم كونه يأتي تحت مظلة الاهتمام بالأوضاع الإجتماعية لما يسمى بالطبقة المتوسطة.والمقصود منها أساسا فئة الموظفين الصغار إلى جانب الفنانين والمبدعين ....الخ،فإنه اي هذا الخطاب يحمل إهانة كبيرة لهذه الفئة الإجتماعية، وذلك عندما لا تكون مسألة الاهتمام بها وتحسين اوضاعها الإجتماعية غاية في حد ذاتها انطلاقا من حقوقها المستحقة،وما يوفر لها شروط العيش الكريم،والشروط المواتية لأداء واجبها المهني بكل أريحية ومن دون اكراهات مادية تعيق مهمتها،وإنما يتخذ من ذلك وسيلة للحفاظ على تقسيم طبقي يكون الرهان الأساسي الذي يقوم عليه ما يسمى الإستقرار الاجتماعي.

– إن هذا الخطاب لا يخفي نظرته التنشيئية الى هذه الفئة الإجتماعية،انه يحولها إلى موضوع وأداة للتوظيف والأستعمال قصد الوصول إلى نتائج معينة تهم المتحكمين في رسم السياسات العمومية.انه يوحي بسياسة ميكيافيلية بائدة تنظر الى الشعب ليس بمثابة مجموعة من المواطنين يشاركون في إتخاذ القرار ويتمتعون بكامل حقوق المواطنة،بما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات،وإنما كمجموعة من الرعاية،أو قل كقطيع،وتاليا تسويغ كل اسلوب سياسي لضبطه والتحكم فيه.

– إن لمحة تاريخية سريعة كافية لاستخلاص وجود سياسة تفقيرية وتيئيسية تسعى إلى عزل هذه الفئة الإجتماعية وابقائها بعيدة ومحايدة عن قضايا المجتمع والذي نتشكل غالبيته من المحرومين والكادحين،بعيدة عن قضايا العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص ومحاربة الفساد والريع السياسي والاقتصادي، وتحييدها عن القيام بدورها في أداء رسالتها النبيلة في توعية المجتمع والنضال من اجل دولة ديمقراطية تسودها الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية.

– خاصة اذا علمنا أن هذه الفئة شكلت النخبة المثقفة التي لعبت ادوارا طلائعية في تاريخ النضال الوطني وساهمت في توعية المجتمع وتأطيره واستنهاض الهمم عبر ترسيخ القيم النبيلة،قيم النضال والكفاح والوطنية،وقيم نكران الذات والتضحية في سبيل المصلحة العامة والخير العام،وقيم التضامن والتكافل المجتمعي وقدمت تضحيات جليلة وجسيمة في سبيل هذه المهمة.

– إنها سياسة مضادة إذن سعت الى الدفع بهذه الفئة الى مربع اليأس وتحييدها عن القيام بدورها المجتمعي الحيوي وعن أداء رسالتها النبيلة،انها سياسة سعت ولازالت تسعى إلى عزلها عن بقية المجتمع وجعلها طبقة اجتماعية ذات وضع خاص وانشغالات خاصة،وإبقائها أسيرة وضعها المادي معلقة بين الأمل في الارتقاء في السلم الإجتماعي والخوف من فقدان ما تعتقده هذه الفئة أنه يشكل إمتيازا لها عن الطبقة الكادحة والمحرومة،ولكن هذا الأمل في الارتقاء في السلم الإجتماعي يبقى مستحيل المنال نظرا لسياسة الكوابح المستمرة التي تأخذ باليسرى ما تقدمه باليمنى،وتبقى هذه الفئة أكثر قربا من الطبقة المسحوقة تعيش بشكل دائم على الأوهام والخوف.

– وعليه فإذا كان من المخجل ان نسمع مثل هذا الخطاب من أصوات تعتبر نفسها مدافعة عن الديمقراطية والمساواة والعدالة الاجتماعية ومصلحة الشعب ... الخ،فإنه من الخجل كذلك ان تنساق من يفترض منها ان تكون نخبة مثقفة مع مثل هذه السياسيات التي تسعى الى ابقائها أسيرة لوضعها الاجتماعي في جزيرة معزولة عن قضايا الشعب ،شغلها الشاغل تحسين وضعها المادي في ظل ما هو قائم من وضع عام غير عادل،أسيرة السلم والرتبة والزيادة في الاجرة،بعيدة عن هموم الجماهير والفئات الشعبية المقهورة و المحرومة التي خرجت من رحمها،بعيدة عن هموم ابناء المنطقة والحي والمدشر الذي ترعرعت فيها،بل بعيدة حتى عن هموم العائلة والإخوان والاخوات الذين يشاركون المرء نفس البيت. -والأخطر من ذلك بمكان ان ينزاح من يعتبر نفسه او من يفترض فيه ان يكون مثقفا بسبب هوس الارتقاء الاجتماعي المادي (الخلاص الفردي)الى درجة التخلي عن كل المبادئ والأخلاق ،ويصاب بعمر القلب وفقدان الضمير ،فيجعل كل وسيلة مشروعة للكسب المادي والارتقاء في المناصب ،وهذا ما يؤدي إلى تفشي الفساد الانتهازية والزبونية والمحسوبية وكل أشكال الانحطاط الأخلاقي وانهيار العلاقات الإنسانية القائمة على النبل والفضيلة والتكافل المجتمعي.

– إنه يجهل أنه وقع في الفخ الذي نصبه له أولئك الذين يسعون الى الحفاظ على الوضع القائم الغير العادل،أولئك الذين يستفيدون من وضع الريع والامتيازات والاحتكار،يجهل أنهم تمكنوامنه،استطاعوا أن يفسدوا اخلاقه،وجعلوا منه لعبة واداة لتحقيق مآربهم ومصالحهم وجعلوه رهينة سياساتهم ومخططاتهم،فلا هو حافظ على كرامته ومكانته الرمزية الاعتبارية لدى المجتمع الذي غدا ينظر إليه كمجرد كائن انتهت زي خبزي،لا يهمه سوى البحث عن مصلحته الشخصية في ظل ما هو قائم ،ولا هو استطاع أن ينجو بنفسه من دائرة الفقر والحرمان.

– إن المثقف او من يفترض فيه ان يكون مثقفا والذي يعلن الحياد في زمن الظلم والفساد والانحطاط والتفسخ الذي يصيب المجتمع،ولا ينخرط في إصلاح الفساد وعملية التغيير من اجل تكريس الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية،وقيم النبل والفضيلة وقيم الوطنية ونكران الذات والتكافل المجتمعي. ..الخ،فإن حياده بمثابة مساهمة في التخريب والفساد،وذلك لانه تخلى عن واجبه ومسؤولياته في هذا الصدد،هذا فما بالك بالمثقف الذي ينحط الى مستوى التخلي عن كل المبادئ والأخلاق ،ويتورط بدوره في الفساد و الانتهازية،او يسترزق بالمعرفة والقلم لطمس الحقائق ومنع الناس من الفهم الصحيح وادراك مكان الاعطاب في تسيير الشأن العام، ومكامن المرض التي أصابت او تصيب المجتمع.

– إن النخبة المثقفة عليها أن تتحرر من شرك الأوهام الذي أريد لها أن تقع فيه لتحييدها عن أداء دورها الحيوي ،ودفعها نحو الزيغ والضلال،عليها ان تستدرك ما خسرته من قيمة رمزية في المجتمع،وأن تدرك جسامة مسؤولياتها،وبأن على عاتقها تقع نهضة المجتمع او انحطاطه،وأن دورها المطلوب ان تقوم به في المجتمع لا يقاس بأية قيمة مادية مهما بلغت،وأنها لا يمكن أن تحقق ذاتها وكرامتها إلا عبر القيام بادوارها و مسؤولياتها. -وهذا لا يتعارض طبعا مع حقها المشروع في المطالبة بتحسين أوضاعها الإجتماعية المادية والذي لا يمكن ان ينازعها حوله احد،ولكن لا يجب أن تنسى أن تحقيق مرادها في العيش الكريم لا يمكن ان يتأتى إلا في إطار تحقق العيش الكريم لكافة مجتمعها،لأنها جزء من هذا المجتمع و مرتبطة به وبمعاناته ولا يمكن لها ان تعيش معزولة عنه لان ذلك يعني ان يعيش الانسان معزولا عن مشاكل اهله وابناء حيه وابناء بلده،لذلك لا يجب ان تكون نضالاتها النقابية نضالا فئويا معزولا عن قضايا المجتمع وعلى رأسها قضية الديمقراطية والتنمية الشاملة.

* محمد جلول
معتقل بالسجن المحلي عكاشة – الدار البيضاء

# ليبيا : لقاء يجمع الأمازيغ بالأمم المتحدة لمناقشة العملية السياسية

استقبلت نائبة المبعوث الأممي إلى ليبيا المكلفة بالشؤون السياسية، ستيفاني وليامز، يوم الأربعاء 06 فبراير 2019؛ عددا من أعضاء المجلس الأعلى للأمازيغ ليبيا، في مقر بعثة الأمم المتحدة في طرابلس.

وقال بيان للبعثة الأممية في ليبيا، نشر في صفحتها على موآقع التواصل الاجتماعي؛ إن اللقاء ناقش موضوع الملتقى الوطني الجامع المزمع تنظيمه لتسوية الخلافات في البلاد، إلى جانب العملية السياسية في ليبيا .

حري بالذكر، أن رئيس التجمع العالمي الأمازيغي، رشيد الراخا، سبق وان دعا الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في ليبيا، غسان سلامة، ومن خلاله الأمم المتحدة للعمل على الإشراك الفعلي للأمازيغ في المحادثات التي ترعاها من أجل إيجاد حل توافقي وتشاركي فعلي للوضع في ليبيا ما بعد الثورة، "بعيدا عن أي منهج تمييزي أو إقصائي".

ودعا الراخا في رسالة وجهها للممثل الأممي، إلى العمل مع جميع مكونات الشعب الليبي، على إصدار دستور ديمقراطي يؤسس لدولة فدرالية تسمح للشعب الليبي بتقرير وإدارة شؤونه بنفسه ويحافظ على خصوصياته في إطار ديمقراطية تشاركية، "كما نؤمن بذلك في مقترح "ميثاق تامزغا" من أجل كونفدرالية ديمقراطية، واجتماعية عابرة للحدود، مبنية على الحق في الحكم الذاتي للجهات".

وقال الراخا إن مشروع الدستور الجديد الذي أشرف عليه الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، هو دستور إقصائي وعنصري ويتناقض مع مهامه كممثل للأمم المتحدة ويتناقض مع المواثيق والقوانين الدولية، ويزكي سيطرة مكون واحد من فئات الشعب الليبي وهو المكون العربي على حساب باقي المكونات الأخرى، ويشرعن لمزيد من العنصرية والاضطهاد والاقصاء وتهميش الحقوق المشروعة للأمازيغ والتبو، وهي السياسة نفسها التي كان يفرضها النظام السابق بالحديد والنار، وبسببها قام الأمازيغ وباقي مكونات الشعب الليبي بالثورة من أجل التخلص منها، وبناء ليبيا لكل الليبيين بدون استثناء وتمييز.

# قطار مغاربي فائق السرعة يربط بين المغرب والجزائر وتونس

كشف المدير العام للشركة الجزائرية للنقل بالسكك الحديدية، ياسين بن جاب الله عن مشروع قطار عالي السرعة "تي جي في"، يضمن نقل مواطني البلدان المغاربية الثلاثة، انطلاقًا من المغرب ويمر عبر الجزائر ليصل إلى تونس.

وقال بن جاب الله، حسب مصادر إعلامية جزائرية، الأحد أن الشركة ستشرع قريبا في فتح خط لنقل المسافرين بين دول الاتحاد المغاربي بواسطة قطار عالي السرعة "تي جي في" في إطار الخطة التي ترمي الشركة إلى تجسيدها من خلال عصرنة وتحديث وصيانة الخطوط الحالية من أجل بلوغ 12500 خط مستغل في أفق سنة 2025.

وأكد المسؤول الجزائري في تصريحات صحفية للإذاعة الجزائرية، أن القطار المغاربي العالي السرعة سيمتد على مسافة 4 آلاف كلم و سيقوم بنقل المسافرين عبر ثلاثة دول مغاربية وهي تونس والجزائر والمغرب، حيث انطلقت الدراسات الخاصة بهذا المشروع الضخم كخطوة أولى، في انتظار توضيح كل التفاصيل المتعلقة به في المستقبل القريب.

وقال المتحدث في تصريحه أن هذا المشروع يدخل ضمن مخطط شركة النقل الجزائرية بالسكك الحديدية، الرامي إلى تحديث وصيانة عتادها وخطوطها الحالية، التي خصص لها مبلغ مليار دينار جزائري لتنفيذها والشروع فيها منذ 2014 ، والتي يستغل منها 4000 كلم حاليا فقط، بهدف استغلال نحو 12500 كلم على المستوى الجزائري وكهربتها ووضع الإشارات اللازمة وإدخال الهاتف اللاسلكي بما يعني تحديث جميع الخطوط بصفة كاملة وشاملة في غضون 2025.وكان آخر خط سكة حديدية يربط الجزائر بالمغرب يمتد من الحدود الغربية إلى مدينة وجدة، وقد تم توقيف العمل بهذا الخط سنة 1995 بعد قطع الجزائر علاقاتها الديبلوماسية مع المغرب.

وكان رؤساء الدول المغاربية الذين أسسوا الإتحاد المغاربي سنة 1989 قد وقعوا على اتفاق يقضي بفتح خط سكة حديد ي من تونس إلى المغرب، بالإضافة إلى ربط الطرق السيارة لثلاثة دول مغاربية فيما بينها، إضافة إلى توسيعها لتشمل دولا مغاربي أخرى كليبيا وموريتانيا، غير أن الظروف الجيوسياسية التي عرفتها الدول المغاربية حالت دون تجسيد هذا الحلم.

وأعلنت الأمانة العامة لاتحاد عن مناقصة دولية حول مشروع القطار السريع TGV المغاربي الذي من المفترض أن يربط بين البلدان المغاربية الثلاثة، المغرب والجزائر وتونس. وأعلنت عبر بوابتها الرسمية، عن إنطلاق العرض الخاص بتعيين مستشار(أو ممثل شركة) مكلف بإنجاز الدعاية والترويج للدراسة الخاصة بتأهيل وتحديث بعض مقاطع الخط السككي المغاربي.

كما أبرمت في وقت سابق عقدا سنة 2017 مع مجمع شركات (Italyerr-comete- Medevco) بغرض إعداد دراسة خاصة بجدوى تحديث وتأهيل بعض مقاطع السكك الحديدية بمبلغ مليون و707 آلاف دولار. وشملت الدراسة نحو 2350 كيلومترا، وتهم تحديث المقطع السككي من الدار البيضاء إلى تونس مرورا بالجزائر.

ويتضمن مشروع القطار المغاربي الفائق السرعة، والذي يتوقع أن يكلف 3.9 مليار دولار، تحديث خط السكك الحديدية بين فاس ووجدة على طول 354 كيلومترا، وتحديث الخط السككي بين وجدة (المغرب) والعقيد عباس (الجزائر) وجندوبة (تونس)، وتحديث وتأهيل المقطع السككي بين جندوبة (تونس) والجديدة (تونس) على طول 150 كيلومترا، إضافة إلى إحداث خط جديد للسكك الحديدية بين عنابة (الجزائر) وجندوبة على طول 110 كيلومترات.

وتجدر الإشارة إلى أن الأمانة العامة للاتحاد كانت قد قامت في صيف 2017 بدراسة تخصّ تأهيل وتحديث بعض مقاطع خط السكك الحديدية للقطار المغاربي، حيث عقدت لجنة الإشراف على هذه الدراسة اجتماعات بين (24- 27 يوليو 2017)، خصصت لدراسة وتقييم العروض الفنية والمالية المقدمة من لدن مكاتب الدراسات المشاركة في المناقصة.

وتتوقع الدراسة أن ينقل القطار المغاربي عبر المقطع الرابط بين المغرب والجزائر، في أفق عام 2025 أزيد من 36 ألف مسافر يوميا ، وحوالي 22.6 ألف طن من البضائع، وفي عام 2040 سيتنقل 529 ألفا و941 مسافرا، وستنقل 42 ألفا و945 طنا من البضائع، في حين تتحدث توقعات عام 2065 عن تنقل 93 ألفا ومئة مسافر يوميا ونقل 109 آلاف و97 طنا من البضائع.

# أمازيغ تونس ينادون بحفظ الذاكرة والمصالحة التاريخية

أكد عدد من المتداخلين في ندوة حول "الأمازيغية في تونس: حفظ الذاكرة والمصالحة التاريخية"، نظمت مساء السبت 26 يناير الماضي، بقاعة محاضرات مؤسسة التميم للبحث العلمي والمعلومات، بالعاصمة التونسية، على أهمية مصالحة التونسيين والتونسيات مع تاريخهم وهويتهم وثقافتهم الأمازيغية الأصلية المتجذرة في إفريقية الصغيرة، والعمل على إعادة الاعتبار لتاريخهم والافتخار بأمازيغيتهم".

وقال أحمد ولهازي إن "إعادة الاعتبار للأمازيغية يكون بالإعتماد على الحوار والهدوء وبأسلوب ديمقراطي وبطرح فكري بعيدا عن التشنج والانفعالات، لأن الأمازيغية هي قضية حرية وديمقراطية كما وضح بأن الأمازيغية كذلك ليست لا مسألة أقلية ولا مسألة عرقية بل هي قضية وطنية وشأن وطني نرى أنها حلقة مفقودة في عملية البناء الديمقراطي السليم لإرساء ديمقراطية حقيقية في تونس".

وطالب ولهازي بالمحافظة على الموروث الأمازيغي المادي واللامادي وتثمينه وتنميته وتنمية اللغة الأمازيغية ونشر الوعي بالهوية الوطنية المتجذرة في الأرض التونسية الشمال افريقية وبث روح الانتماء الوطني حتى "تكون شخصية التونسي صلبة ثابتة لا تعرف الهزات حتى لا يكون شبابنا فريسة سهلة لهويات أجنبية مستوردة بديلة ولأجندات مشاريع معادية لتونس". وفق تعبيره، مبرزا "أهمية الأمازيغية في عملية التنمية في تونس من ذلك إدراجها في النهوض بالسياحة الثقافية والمساهمة في الدورة الاقتصادية".

من جانبه، شدد الأستاذ فتحي بن عمر على أن "الأمازيغية لا تخوض معركة لإقصاء الآخر، بل تخوض معركة لمزيد تكريس قيم التسامح وقبول الآخر وهذا شيء ايجابي وثراء لهويتنا الوطنية التونسية مما يزيدها قوة وصلابة". واستعرض فتحي بن عمر بعض ما جاء في كتابه "مدخل إلى اللغة الامازيغية التونسية المعاصرة".

وأبرز الأستاذ علي وسلاتي بعض من ملاحم مقاومة التونسة للاستعمار الفرنسي والحصول على الاستقلال وبناء الدولة الوطنية التونسية، وأكد وسلاتي أن المحافظة على المكاسب الوطنية ودعمها وإثرائها وأن تونس فوق كل اعتبار ولا نسمح لأي احد كان بأن يزايد علينا في الوطنية والدفاع عن تونس.

من جهتها، قالت الناشطة الإسلامية فقط، وهذا لا يمثل جميع التونسين والتونسيات ومن ذلك الفصل الإقصائي الذي يدعو إلى ترسيخ الناشئة في هويتها العربية الإسلامية".

من جانبها، تناولت الناشطة هاجر بربانة موضوع "علاقة اللغة الأمازيغية بالدارجة التونسية"، وأعطت المتداخلة مجموعة من الأمثلة لمفردات أمازيغية مستعملة في الدارجة التونسية كما تطرقت إلى أسماء الطوبونيميا الأمازيغية في تونس.

من جهته، تناول رمضان قديش، الخبير في مجال السياحة وعلم الجغرافيا في معرض مداخلته، الحقبة النوميدية في تونس، وأبرز الخبير التونسي "جذور تونس والتوانسة اللوبية النوميدية وعدد خصائص حضارتها ومعالمها ورموزها".

وا لفا علة ا لأ ما ز يغية ، نهى قرين، إن " ا لأ ما ز يغية موضوع أعمق وأشمل من إثارتها إلى جانب مواضيع لا علاقة لها بالأمازيغية كالأقليات الدينية والمذهبية..، مبرزة أنها "قضية شأن وطني"، مطالبة في سياق مداخلتها بـ" وضع حد لهذا اللبس لدى الرأي العام التونسي".

وقامت الناشطة التونسية بتناول الأمازيغية من الجانب الحقوقي، وقراءة في قوانين ومناشير منع الأسماء والألقاب الأمازيغية والذي مازال يطبق إلى اليوم على التونسيين والتونسيات، إضافة قراءة لتوطئة دستور 2014 وبعض فصوله كالفصل 39 وفصول أخرى ذات العلاقة بمسألة الهوية والانتماء والثقافة والمواطنة والتساوي في الحقوق".

وعرجت نهى قرين على "التغييب الواضح للأمازيغية والتركيز على الهوية والانتماء والثقافة والحضارة على جانب واحد ونظرة أوحادية تعبر عن أفكار وإيديولوجيات من قاموا بصياغة الدستور، ألا وهي الهوية العربية

# جلاوي : كتابة الحروف الأمازيغية ستفصل فيها الأكاديمية دون تدخل سياسي

كشف رئيس ا لأ كا د يمية الجزائرية للغة الأمازيغية، محمد جلاوي، مساء يوم الأربعاء، 06 فبراير 2019، عن استيراتجية هيئته في مسألة حروف كتابة اللغة الأمازيغية.

وقال "جلاوي"، في ندوة حول "الثقافة واللغة الأمازيغية" بتيزي وزو، "كتابة الحروف الأمازيغية ستفصل فيها الأكاديمية علميًا وأكاديميًا بحتًا دون تدخل سياسي أو إيديولوجي"، مضيفا أن ذلك سيتم بوجود لجان ستقوم بالبحث الضروري.

ونقلت وكالة الأنباء الجزائرية على لسان "جلاوي": "أولويتنا إعداد قاموس مرجعي للأمازيغية بقيادة خبراء اللسانيات".

وأشار "جلاوي" إلى اهتمام الأكاديمية أيضا بالجمع الميداني للمعطيات والحفاظ على التراث اللامادي الأمازيغي، فيما نوهت "ليديا قرشوش" عضو الأكاديمية بوجود "مصطلحات أمازيغية "وفيرة" سواء من اللغة الحالية أو في المجالات المتخصصة التي يمكن استغلالها".

# أمازيغ ليبيا : ترويع ومحاصرة «الجيش العربي» لـ «التبو» انتهاك صريح للمواثيق الدولية

قال المجلس الأعلى لأمازيغ ليبيا؛ إن ما "يتعرض له التبو في مدينة مرزق والجنوب الليبي من قصف واعتداء على المدنيين من الأطفال والشيوخ وترويعهم ومحاصرتهم من قبل ما يسمى بقوات "الجيش العربي"؛ هو انتهاك صريح لحقوق الإنسان التي أقرتها المواثيق والمعاهدات الدولية، أهمها المعاهدات الدولية التي تُعنى بحماية الشعوب الأصلية".

وحمل المجلس الأعلى لأمازيغ ليبيا في بيان له؛ بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا "المسؤولية القانونية والجنائية لما سيترتب على هذه الانتهاكات". وفق تعبيره

وأشار ذات المصدر، إلى أن "الاستمرار في الاحتكام إلى لغة السلاح يعقد من الأزمة الليبية، ويهدد مدنية الدولة، ويُمهد إلى عسكرة الدولة، مما يؤدي إلى تقويض الاستقرار والأمن في ليبيا إلى أجل بعيد".

وأكد المجلس الأعلى لأمازيغ ليبيا أن "محاربة الإرهاب والتطرف هي مسؤولية وطنية واجبة على كل الليبيين".

# وزارة البريد تدعم مشروعا بثلاثة ملايير ونصف لإعادة "تمزيغ المحيط" بالجزائر

أعطت المحافظة السامية للأمازيغية، إشارة انطلاق أولى نشاطاتها لعام 2019 من بجاية، حيث تم التوقيع على اتفاقية مع مديرية المشاريع والاستثمارات للوكالة الوطنية للترويج وتطوير المتنزهات التكنولوجية.

وحسب ما أوردته جريدة "الشروق اليومي" الجزائرية، فالمشروع الذي تموله وزارة البريد وتكنولوجيات الاتصال ويشمل البوابة الإلكترونية لتعليم الأمازيغية بمبلغ قدره مليارا سنيتم ومشروع آخر للمعجم الإلكتروني للأمازيغية بمبلغ قدره مليار ونصف مليار سنتيم.

المشروع الذي تشرف عليه المحافظة يندرج في إطار التركيز على تطوير الأمازيغية والعمل على إدخالها في المحيط عبر مشروع "مزغنة المحيط".

وفي هذا الإطار انتهت أشغال ورشة العمل التي تم تنصيبها لترجمة البوابة الإلكترونية لوزارة العدل، المنظمة من 06 إلى 9 فبراير 2019، بالمكتبة الرئيسة للمطالعة العمومية ببجاية، وقد رفع المشاركون فيها جملة من التوصيات، أهمها ضرورة تنصيب لجنة مشتركة بين المحافظة السامية للأمازيغية ووزارة العدل وإدراج الترتيبات التنظيمية والإجرائية للالتحاق بمهنة المترجم والترجمان الرسمي للمتحصلين على الشهادات وذوي الكفاءات المؤهلة لعمل الترجمة بين العربية والأمازيغية واللغات الأجنبية، وذلك تلبية لحاجات الإدارة والمواطن.

كما أوصت الورشة أيضا بإدراج المتحصلين على الشهادات الجامعية في اللغة والثقافة الأمازيغية في مخطط تسيير الموارد البشرية في قطاع العدالة.

وفي ذات الإطار أقر منشطو الورشة بضرورة إدراج قياس اللغة الأمازيغية في برنامج التكوين لدى معاهد التكوين والمدارس الوطنية التابعة لقطاع العدالة وكذا ضرورة تدريس الأمازيغية في إطار محو الأمية وتعليم الكبار في المؤسسات العقابية.

حاوره منتصر إدري

**قال الأديب والناقد الكوردي، ريبر هبون، إن «مواقف الأمازيغ جديرة بشكرها وتشجيعها على الحراك النوعي والمؤثر لإيصال صوت القضية الكوردية للعالم»، مشيرا أن «نجاح القضية الكوردية هو نجاح للأمازيغ وقضيتهم وانتماءهم لتمازغا الوطن الذي لن ينال الصهر الثقافي من بروزه».**

**وحول سبل تطوير علاقات الشعبين، أوضح ريبر هبون أن «إحداث لوبي مشترك بإمكانه أن يحقق ثمار نهضة مهمة تخص قضية الانعتاق والتحرر من ممارسات القوميين ممن يتخذون السطوة التاريخية العروبية وسيلة للهيمنة على ثقافات الأمم العريقة كالأمازيغ والكورد والأقباط والنوب وغيرهم». مضيفا أنه «يمكن تطوير التبادل الثقافي بين الشعبين وكذلك إنشاء مراكز دراسات مشتركة في أوروبا وكذلك شمال أفريقيا والشرق الأوسط، هذه المراكز يمكنها أن تعرف الناس على عراقة أصل الأمازيغ والكورد، ويمكنها أن تقدم طرائق تنمية العلاقة بين الشعبين عبر تعريف الآخرين إقليميا ودوليا بعدالة قضيتهم وأصالة هويتهم».**

## الأديب والناقد الكوردي ريبر هبون لـ«العالم الأمازيغي»:

# نجاح القضية الكوردية هو نجاح للأمازيغ وقضيتهم وانتماءهم لتمازغا

***كيف تعرّفون أنفسكم لقراء «العالم الأمازيغي»؟**

** بالبداية تسعدني دعوتكم هذه في الحوار معي. ريبر هبون، أديب وناقد كوردستاني، مواليد مدينة منبج –شمال سوريا- غرب كوردستان سوريا، مؤسس دار تجمع المعرفيين الأحرار الالكتروني، صدر لي صرخات الضوء شعر، أطياف ورؤى، نصوص ودراسات، جوقات كوردستانية كتاب مشترك، دلالات ما وراء النص في عوالم الكاتب السوري محمود الوهب، دراسات نقدية، معرفيون ومعرفيات، حوارات، أفكار صاخبة مناظرات، وكتب قمت بإعدادها بارين أيقونة الزيتون شعر لمجموعة شعراء، عفرين مقاومة العصر مقالات لمجموعة كتاب، التطرف، مناظرة ، قراءة في المشهد السياسي في غربي كوردستان، مناظرة، ولدي كتب أخرى لم تطبع بعد مثل الحب وجود والوجود معرفة :فكر، حول أدب الكاتب الكوردستاني حليم يوسف، دراسات نقدية، ومجموعات شعرية أخرى باللغة الكوردية..

***قراءة وتحليلاً كيف تنظرون للواقع الكوردي عموماً في خضم كل المتغيرات الجارية في المنطقة؟**

في خضم تلك المتغيرات المتسارعة نشهد وعياً غير مسبوق بالقضية الكوردية من الشعب وحراكاً جديراً بالأهمية والذكر في مواجهة قوى التطرف الاسلاموي والتصدي ببسالة لمشروع الإسلام السياسي المذهبي، بشقيه السني والشيعي، وعزماً لمجتمع علماني ديمقراطي يقود سفينته الكورد في كل من جنوب وغربي كوردستان عبر مشروعين يتمايزان عن بعضهما البعض في الطرح والتوجه مشروع قومي راديكالي يتزعمه البارزانيون والذي تتوج في إعلان الاستفتاء في خطوة غير مسبوقة، أربكت القوى الفاشية المعادية لحقوق وتطلعات الشعب الكوردي المشروعة وحقه في تقرير مصيره، والمشروع الآخر هو مشروع ديمقراطي وطني يقوده الأوجلانيون والمسمى بالأمة الديمقراطية ومبدأ أخوة الشعوب، وهو مشروع وجد فيه المنضوون تحت لواءه بغيتهم في مواجهة القوى التكفيرية وكذلك القوى الساعية لمواجهة كل تطلع كوردستاني، نجد أن كلا المشروعين على اختلاف رؤيتهما لحل القضية الكوردية يمسكان زمام ريادة متصاعدة في مواجهة الإرهاب والحد من التمدد الإيراني التركي في المنطقة، برأيي لا أجد خلافا جوهرياً بين المشروعين على الصعيد الاستراتيجي فكلاهما طرح كوردستاني بامتياز ورؤية للحل انطلاقاً من خصوصية الجغرافيا الإقليمية وصراعاتها وتحولاتها، حيث دمقرطة البلاد والتأكيد على حل القضية الكوردية هما القاسم المشترك لكلا المشروعين.

***وكيف تنظرون للتحولات الجارية والمتسارعة في سورية؟ وما تأثيرها على القضية الكوردية عامة؟**

التحولات الجارية والمتسارعة تنبأ عن عزم دولي إقليمي في حل سياسي لسوريا، وكذلك مسعى تركي وإيراني مضاد للحيلولة دون ذلك، حيث نشهد توافقاً روسيا أمريكياً على رؤية مشتركة للحل وتراجعاً تدريجياً لكل من تركيا وإيران، بمعنى آخر إقصاءهما عن المشهد السوري، إذ يعملان على تأجيج الوضع السوري ، إذ تعمل إيران على توتير المنطقة عبر تحركاتها التي تستفز اسرائيل وتنذر على المدى غير المنظور لحرب إيرانية إسرائيلية على أراضي لبنان وجنوب سوريا، وهذا ما تحاول كل من أمريكا وروسيا عدم تحقيقه، في الآن ذاته تستميت تركيا في الحصول على المزيد من المكتسبات ومناطق النفوذ من خلال تحشدها في محيط منبج وربطها لمناطق درع الفرات وغصن الزيتون، ومحاولتها للحصول على تأييد لغزو شرق الفرات ، والتي باءت محاولتها تلك بالفشل، فتطرح خيارات أخرى مجدداً لتتخذها ذريعة للتوغل في شمال سوريا، تارة بالتودد لأمريكا عبر مسعاها في إقامة منطقة آمنة وتارة أخرى تذهب منحى الجانب الروسي في تفعيل اتفاقية أضنة، وكلا المسعيين لم يلقيا أي صدى أو ترحيب لا من الجانب الروسي ولا الأمريكي، إن لذلك تأثيراً مباشراً على القضية الكوردية، حيث يقوم الكورد وباقي مكونات منطقة الشمال السوري تحت مظلة مجلس سوريا الديمقراطية في سلسلة زيارات لكل من باريس وموسكو وأخيراً واشنطن بهدف الحصول على ضمانات بالحفاظ على المكتسبات في شمال سوريا غربي كوردستان، وثنياً لأمريكا بخصوص رغبتها في الانسحاب من سوريا لاسيما بوجود جيوب وخلايا نائمة لداعش في المنطقة.

***وفي خضم هذه التغيرات التي تعرفها خارطة الشرق الأوسط، حدثنا قليلا عن موقع الكورد منها؟**

إن موقع الكورد في خارطة الشرق الأوسط مهم وحساس، إذ أن استقرار المنطقة برمتها يعود لمدى تفهم تلك الأنظمة لمسعى الشعب الكوردي ونضاله المشروع لتحقيق حرية كوردستان وديمقراطية تلك النظم بمعنى تغيير أساليب حكمها ونظرتها للكورد كشعب تاريخي عريق، وأرض تاريخية تمثل حقيقة لا يمكن القفز فوقها أو التغاضي عنها، إذ يجب حلها بشكل سلمي يحفظ للدول وحدتها ويكفل للكورد حريتهم، ويصون ثقافتهم وانتماءهم، لهذا فإن موقع الكورد في الشرق الأوسط يلزم الأنظمة المحتلة لأراضيها بالتحول الديمقراطي الجوهري، إذ لا مناص من حل القضية الكوردية بإيجاد صيغ قانونية مشروعة كالحكم الذاتي أو النظام الفيدرالي اللامركزي، وهكذا يمكن الحفاظ على الدول من أن تتفكك ويحفظ أيضاً للكورد وجودهم الإنساني والثقافي المتمايز عن بقية شعوب المنطقة.

*** ما تقييمكم للدور الذي لعبه الكورد في الثورة السورية؟**

لقد لعب الكورد دوراً مهماً مقارنة مع المكونات التي باتت اليوم ألعوبة بيد تركيا (الإئتلاف السوري) لهيمنتها على سوريا وإعادة أمجاد الخلافة العثمانية، حيث وجدوا معارضة شوفينية لا تقل بؤساً واستبداداً عن النظام القائم، حيث مارست المعارضة المناوئة للحكومة التركية دوراً سلبياً في الحراك الثوري منذ أن انحرفت عن الجادة لتمثل خطاً مذهبياً تكفيرياً معادياً لقيم العلمانية والديمقراطية التي كانت أساس انتفاضة السوريين، فبذلك خسرت تأثيرها تدريجياً على الساحة السورية وباتت مجرد مطية لتركيا في دعم مشروع الإسلام السياسي والتصدي لطموحات الكورد وباقي المكونات من سريان وتركمان وعرب وآشور وشركس في سوريا ديمقراطية لا مركزية، لقد اتجه الكورد بعكس المعارضة والنظام لسلوك خط وسطي ثالث، لإقامة نظام ديمقراطي وحققوا أرضية يمكن البناء عليها لتكون أنموذجاً لعموم سوريا، لا أريد القول أن هذا النموذج هو المدينة الفاضلة، إنما يلزمه الكثير وتحاصره النواقص، إلا أنه واستناداً للواقع المأساوي في سوريا يمثل أفضل الموجود.

*** كيف تابعتم «الخذلان» الدولي إن جاز التعبير لطموحات الشعب الكوردي في تقرير مصيره؟**

نعم كان للصمت الدولي إزاء احتلال عفرين وتلك الانتهاكات والتجاوزات التي أحدثت أثراً أليماً على نفسية المجتمع الكوردستاني في عموم أجزاءه ، حيث لا نجد أي تأييد دولي يذكر للشعب الكوردستاني الذي حارب بالنيابة عن العالم أعتى تنظيم إرهابي عالمي يتمثل بتنظيم داعش، فلم نجد تحركاً مطلوباً إبان سقوط شنكال، وترك الكورد الإيزيديين يعانون محنتهم والمجزرة 75 تاريخياً والتي ارتكبت لمحاولة إبادة هذا المكون الكوردي العريق والأصيل على أرضه التاريخية، وكذلك لم نجد ذلك التحرك الكافي إبان مأساة كوباني، إلا حينما تدمرت المدينة بالكامل وكادت أن تسقط بيد داعش تماماً لولا قيام التحالف والبيشمركة أخيراً في التصدي لمحاولة السقوط تلك، وكذلك نجد أن عفرين، قبلة كل النازحين ما قبل سقوطها ما تزال تعاني ويلات هذا السقوط، حيث أطلقت الحكومة التركية العنان لفلول الإرهابيين المرتزقة لممارسة السلب والنهب والخطف لأهالي عفرين، فما زال غالبيتهم يقبعون في المخيمات تحت وطأة البرد والفقر والحرمان، دون أن يحرك ذلك من ضمير العالم والمجتمع الدولي، ولا ننسى تخلي العالم عن الاستفتاء وخطوة إعلان استقلال إقليم كوردستان، الأمر الذي خلف ضحايا في كركوك حينما قام الحشد الشعبي بإحراق منازل الكورد في كركوك والفتك بالمئات من الناس، كل تلك الويلات لم يجعل المجتمع الدولي يشعر بمسؤولياته حيال مأساة الشعب الكوردستاني في جنوب وغربي كوردستان، ناهيك عن شمالها الذي يعاني الويلات عبر قيام حكومة أردوغان بتدمير مدينة نصيبين الكوردستانية بحجة وجود عناصر لحزب العمال الكوردستاني فيها وكذلك محاولة إغراق مدينة حسكيف الكوردستانية بالمياه كونها مدينة أثرية وغنية بالمعالم الحضارية التي تشهد عراقة حضارة شعب كوردستان، كما فعلت الحكومة التركية بقصف آثار معبد عين دارة في عفرين، ونجد تلك الإعدامات الميدانية المتلاحقة لنشطاء الكورد في شرقي كوردستان بيد الحكومة الإيرانية وغض النظر عن مأساة الأهالي في منطقة كرمانشاه الكوردستانية إبان حدوث الهزة الأرضية التي جعلت الآلاف من سكانها بلا مأوى ،كل ذلك على مرأى العالم المتحضر.

*** وماذا عن الهجوم المستمر للنظام التركي على المناطق الكوردية؟**

النظام التركي يعلن عداءه للشعب الكوردستاني في كل جزء من أجزاء وطنه جهاراً نهاراً، وهو يمثل روح القومية الفاشية والذي هو ناقوس نهاية لها أيضاً، حيث لا يمكن لنار الكراهية إلا لتحرق وتشتعل في أشلاء موقديها، وهذه حقيقة تاريخية لم يعتبر منها هؤلاء، مالم يتم ثني الحكومة التركية دولياً وردعها عن تصرفاتها، فإن تلك الممارسات ستستمر مع كل أسف، حيث لا يمكن للإرادة الكوردية مهما كانت فولاذية أن تواجه قصف الطائرة بالصدور العارية ، حيث أننا أمام عدو تاريخي ينفث سم الكراهية في جسد شعوبها بمنهجية لا حد لها، الأمر الذي يشي بحروب وكوارث أهلية ستمتد مجدداً داخل تركيا وخارجها.

***ما رأيكم في الفيدرالية التي يتحدث عنها الكورد في شمال سوريا؟**

الفيدرالية في شمال سوريا هو الحل للأزمة السورية وهو السبيل لإنقاذ هذا الوطن من خطر التقسيم والتفتيت الفعلي الذي تتعرض له حالياً، ودون سوريا اتحادية فيدرالية لا حل جلي يلوح بالأفق، إذ يعمل الكورد وباقي المكونات في شمال سوريا لرسم خارطة طريق للخروج بسوريا من النفق المظلم لأفق دولة عصرية ديمقراطية ودستور يحفظ للكورد وكافة المكونات الأخرى حياة كريمة ولائقة بالتضحيات الجسيمة التي أبداها الشعب السوري والكوردي خاصة في دحر الإرهاب العالمي.

***في شأن الكوردي ـ الكوردي، إلى أي مدى يمكن أن يشكل الحوار حلاً لإزالة الفجوة بين الكورد فيما بينهما؟**

يمكن حل الخلافات الكوردية الكوردية عبر طريقين، الانفكاك عن أجندات الدول الإقليمية المعادية للشعب الكوردي، وأيضاً عقد مؤتمر قومي كوردستاني تشارك فيه كافة القوى الكوردستانية دون إقصاء أو تمييز، وتشكيل إدارة مشتركة والانفتاح عن الديمقراطية والابتعاد عن سياسة التفرد واستعلاء طرف حزبي كوردي على طرف آخر، وباعتقادي فإن ما يجعل ذلك صعباً هو عدم الانفكاك الحقيقي الجوهري عن تلك الأجندات الإقليمية والمحاولة في احتكار المشهد الوطني القومي الكوردستاني، على حساب إقصاء الآخر، ولاشك أن الحوار الكوردي الكوردي لن يتحقق بمعزل عن التوافقات الدولية والإقليمية والتي تشكل القوى الكوردية جزء منها.

***كيف تنظرون إلى مواقف الأمازيغ من القضية الكوردية؟**

أتابع باهتمام تلك الصلات القيّمة بين الشعبين الأمازيغي والكوردي، إن تطوره يعني إحداث لوبي مشترك بإمكانه أن يحقق ثمار نهضة مهمة تخص قضية الانعتاق والتحرر من ممارسات القوميين ممن يتخذون السطوة التاريخية العروبية وسيلة للهيمنة على ثقافات الأمم العريقة كالأمازيغ والكورد والأقباط والنوب وغيرهم، إلا أن الحراك باتجاه التأكيد على حقيقة الأمم المسلوبة على صعيد هويتها مهم للغاية، يجب أن نمد جسورنا بعمق والتأكيد على وحدة المصير لهذا فأنا أثمن أي جهد أمازيغي كردي باتجاه التقارب بين الأمم المسلوبة ، لبعثها من جديد والتأكيد على خصوصياتها وهوياتها عبر التحرر من مركزية «العالم العربي»، للوصول لمجتمعات تؤمن بخصوصيتها على أرضها التاريخية، إن مواقف الأمازيغ جديرة بشكرها وتشجيعها على الحراك النوعي والمؤثر لإيصال صوت القضية الكوردية للعالم، حيث نجاح القضية الكوردية هو نجاح للأمازيغ وقضيتهم وانتماءهم لتمازغا الوطن الذي لن ينال الصهر الثقافي من بروزه.

***ما هي أبرز نقاط التلاقي والتشابه بين الكورد والأمازيغ ؟**

ثمة تشابه بلا شك بين الحالة الكوردية والأمازيغية، من حيث عراقة الانتماء والجذور ومسعى كلا الشعبين للتحرر القومي، والخلاص من التبعية والبروز باتجاه ما يذهب لمنحى إبراز الكينونة، حيث يحاول الكورد تاريخياً وعبر مراحل من البروز والتحرر والانعتاق، إن التبادل الفكري والثقافي بين الشعوب الأصلية يمثل مساراً إيجابياً وخطوات ريادية نحو جلاء حقيقتها الاجتماعية، التشابه الأكثر بين الشعبين هو عراقة اللغة والانتماء للأرض وكذلك نجد تشابهاً في الزي الشعبي للمرأة الأمازيغية والكوردية.

***في نظركم ما هي السبل الممكنة والناجعة لتطوير علاقة الشعبين ؟**

يمكن تطوير التبادل الثقافي بين الشعبين وكذلك إنشاء مراكز دراسات مشتركة في أوروبا وكذلك شمال أفريقيا والشرق الأوسط، هذه المراكز يمكنها أن تعرف الناس على عراقة أصل الأمازيغ والكورد ، ويمكنها أن تقدم طرائق تنمية العلاقة بين الشعبين عبر تعريف الآخرين إقليميا ودولياً بعدالة قضيتهم وأصالة هويتهم.

***مساحة حرة للتعبير عن ما تودون قوله؟**

أخيراً لا يسعني سوى شكرك على إتاحتك المجال لي، هذه الفسحة التي تعد بداية لإحداث تقارب معرفي فيما بيني وبين الأمازيغ ، وأثمن جهودك في تطوير موقعكم عبر تطوير ثقافة الحوار وهذا ما نجده ناجعاً للتصدي لمحاولة الصهر الذي يمارسه السلطويون، إن مسعانا اليوم يمكنه أن يعد بذرة نظيفة يمكن نشدان نموها وازدهارها مع الوقت.. أجد التواصل هنا في هذا الحوار إيجابياً ويمكن تطويره مع الوقت ليغدو جسراً بيننا لتوضيح الانتماءات المتعددة والآراء الجديدة.

حاورتها رشيدة إمرزيك

# الفنانة الأمازيغية زهرة حسن في حوار مع «العالم الأمازيغي» :

## الفنان الأمازيغي مسؤول عن إشعاع الأغنية الأمازيغية .. وعدد من الفنانين يعانون من غياب الرؤية الفنية

## الأمازيغية تحتاج لخطة استراتيجية محكمة من أجل تمكين وضعها الإيديولوجي في المغرب الكبير

**** أولا، زهرة حسن مرحبا بك على صفحات «العالم الأمازيغي» و نود أن تقدمي نفسك لقراء الجريدة ؟**

** أشكركم على الاستضافة واشكر منبركم الرائد في الحديث عن قضايا العالم الأمازيغي وإيصال صوت الهوية والثقافة الأمازيغية للمنابر الإعلامية والجمهور العالمي.
أنا زهرة حسن؛ فنانة مغربية أمازيغية سوسية. أسكن بأكادير والدار البيضاء، كانت نشأتي الطفولية في مدينة أكادير، وتعليمي أيضا بنفس المدينة. شهادتي الثانوية في العلوم الفيزيائية، أما تخصصي الجامعي فكان في شعبة الاقتصاد، وحصلت على دبلومي في المحاسبة. أعشق الفن وميولي إليه، وتعجبني البساطة والتواضع.

**** حدثينا عن بدايتك الفنية ؟ وهل واجهت عقبات في ذلك ؟**

** كانت بداية مشواري الفني مذ كنت طفلة في المدرسة، حيث يتم اختياري من بين التلاميذ للغناء في الحفلات المدرسية، والجمعيات، وكذا في مرحلتي الاعدادية والثانوية، وكانت عندنا فرقة موسيقية وكنت لها الصوت الرئيسي، وشاركت بأعمال في الملتقيات ونحوها. وهكذا تدرجت وغنيت في المخيمات وأدير أنشطتها، وشاركت في المهرجانات.
كما كنت دائما أفوز بالمراكز الأولى في المسابقات الغنائية التي شاركت فيها. وحظيت بالدعم من أسرتي وبعض أقربائي كوني أتمتع بصوت غنائي متميز منذ صغري.
وطيلة مشواري الفني لم تعترضني أي عقبات تستحق الذكر، ولكنها ظهرت الآن، في ظل غياب شركات انتاج تدعم الأعمال الفنية في منطقتي وفي المجال الفني تحديدا فبالكاد تجدها، نظرا لغياب الداعمين في هذا المجال.
وعلى العموم فأي فنان يعاني في بداياته الفنية. و شخصيا فأهم عقبة قاتلة تلقيتها في بداياتي الفنية هي الحسد المستمر الذي يشوش على أي إبداع ظاهر، عندما ترى نفسك تستثمر في وقتك ومالك وتخرج شيئا يستحق التشجيع إلى الوجود؛ تجد مثلا شركة لا هم لها إلا قتل الإبداع، فتزيح عملك من منصة يوتوب بحجة انتهاك حقوق أنت مالكها الرئيسي بعد الاستشارة وأخذ الإذن من صاحب الأمر الأول. فالحسد كان عائقا خطيرا لا يزال يطاردني. لكن يبقى الإبداع مستمرا في أفكاره الأولية، والفكرة حية لا تموت.

**** عرفك الجمهور أكثر بأغنية (ighagh ur tmyart)، والتي لقيت نجاحا كبيرا، كيف جاءت فكرة إعادة توزيع الأغنية ؟ وماهي القيمة التي أضافتها زهرة حسن لهذه الأغنية؟**

** هي فعلا أغنية ناجحة من جميع جوانبها. تنضاف إلى سجلات الأغاني الأمازيغية العابرة في زمن العصرنة بثقلها الفني، لكنها للأسف الشديد حوربت من بعض المراهقين من بني ثقافتنا، مع أننا استشرنا مع صاحبها الأصلي (الحاج أعراب أتيكي) وأبدى تشجيعه وموافقته الحارة لإعادة توزيعها بهذا الشكل المعصرن، وتربطني علاقة وجدانية بالحاج اعراب منذ الصغر، واستمر عشقي له و لأغانيه، وقد كان لي الشرف بإحياء أغنيته بشكل جمالي معصرن.
هذه الأغنية يشاركني في تميزها مجموعة كبيرة من أبناء الحوض السوسي منذ صغرنا. هذه الأغنية مزج بين أغنية (Ighax ur tmyart) والاخرى (Mani trit azin)،كلاهما للحاج أعراب. كانت فكرة إحيائها فكرتي منذ البداية مع المخرج الخاص والموزع أيضا.
أما عن قيمتها، فقد أضفت فيها جوانب جمالية عديدة، من خلال الثقافة الأمازيغية الظاهرة في جميع جوانبها، في الفلكور واللمسة الجمالية وفي اللباس تحديدا. كما قمت بإحياء جانبها الجمالي والوجداني في جملتها الموسيقية أيضا.

**** العديد من الفنانين الشباب الأمازيغ صوروا أغانيهم مؤخرا بطريقة الفيديو كليب. هل ترين أن موجة الفيديو كليب ستعيد الاعتبار للأغنية الأمازيغية وستساهم في ايصالها إلى العالمية ؟**

** نعم.. تعجبني هذه الأعمال والمحاولات الشبابية كثيرا وأدعمها، رأيت فيها عصرنة وتوزيعا جيدا، نحن الآن في زمن السوشيال ميديا، وزمن الصوت والصورة، تكاد تتفق العقول أن الصوت والصورة مطلوبان في أي عمل كان، ولا شك أن مقاطع الفيديو كليب تساهم في الترويج لأي عمل تسويقي. ويسعدني أن أقول بكل فخر: أنني كنت أول أمازيغية تظهر هذا الانتاج التصويري الجديد في الفيديو من خلال اصدارنا في اغنية (Ighax ur tmyart).

**** ما هي المعايير التي تحرصين على توفرها في أعمالك الفنية ؟**

** بالنسبة لي كثرة الانتاج لا ألتفت إليها بقدر ما تهمني جودة العمل كمبدأ أولي، ثم جمالية الأداء والتصوير مع توزيع يوافق السماع.

*** برأيك هل الفن يساهم في ايصال فكرة معنوية للمجتمع؟ وما مدى تأثير الفنان في الأوضاع الاجتماعية والسياسية؟**

** نعم، لا شك أن الفن له سطوته على ا لأ سا ليب المجتمعية، بل يمكن أن يغير ويقلب المفاهيم أ حيا نا ، ولو لم يكن كذلك؛ فلن يحظى باهتمام المحللين والنقاد الذي يرصدون جوانب ومواطن الخلل في الرسالة الفنية.
فطالما ساهمت الاغنية في توعية الشعوب ورفع معنوياتهم، لأن السماع الانساني له علاقة وثيقة بالذوق الرفيع، يتمثل جانب من هذا الذوق في سماع أ لا غا ني و ا ستقبا ل سحرها.. لكن ما ذكرته سابقا مختلف باختلاف الجمهور ونوعيته وميوله الفني. فالجمهور الأمريكي يختلف تماما ويخضع لايديولوجيا الفنان المحبوب لديه، ويستطيع أن يساهم في التغيير السياسي إذا ما اتسعت شهرته، أو أراد التمرد على مبدأ مجتمعي معين. يختلف الأمر في المجتمعات الأمازيغية وباقي المجتمعات حول مدى تأثير الفنان في الأوضاع السياسة أو الاجتماعية. أستطيع أن أقول أن الفنان الأمازيغي والشرق أوسطي قد لا يؤثر في الاوضاع السياسية، لكن النظر اقتصر عندي في امكانية تأثيره جزئيا في المجتمعات؛ عبر إظهار جانبه الإنساني في الأعمال الخيرية، والمساعدات الاجتماعية بشكل عام.

**** كفنانة أمازيغية؛ كيف ترين وضعية الاغنية الأمازيغية ؟ وما مدى مسؤولية الفنانين الأمازيغ في الوضع الذي تعيشه؟**

** الأغنية الأمازيغية غنية في جوانبها ومضامينها وأساليبها الأدائية، ما يعني أنّ توفر جيل مبدع موهوب من الفنانين واجب، وهم الذين سيظهرون الجوانب ومختلف الأداءات فيها.
فالاغنية الامازيغية استلهمت في السابق اسماع الفنانين الاجانب مع ضعف امكانيات التسويق آنذاك، وهنا أشير إلى سحر الأغنية الأمازيغية على (الرايسة كيلي الفرنسية) مثلا. فالأغنية الأمازيغية تتميز بثقل معانيها واختلاف صيغها اللحنية. ومهما كانت عنايتنا بتراجيديا الأغنية الأمازيغية فإننا نكتشف في قديمها ما يوحي بأسرارها في الوجدان والفكر، لا يستكشفها إلا المهتمين والخبراء، فإن مقامات الغناء تتعدد في هبوطها وصعودها، ويحتاج تحليل الأغاني الأمازيغية إلى جرأة شديدة في التصدي لها، ويحتاج إلى مجهود كبير نظرا للتحويلات والانتقالات الموجودة فيها.
لا ننكر نجاح الأغنية الامازيغية نجاحا صوريا في مرحلتنا، كونها استلهمت تلميحاتها كثيرا من الفنانين الكبار والاعلاميين والاكادميين وغيرهم، ما يعني أنها حققت تقدما مقارنة بسابقها الفني، لكن تبقى معوقاتها تكمن في كيفية الانتاج الفني، وترك التكاثر الخالي من الإبداع والجودة الذي يضعف مستواها ويجعلها تقتصر على المحلية فقط. يبقى المسؤول الرئيسي عن اشعاع الأغنية الأمازيغية هو الفنان نفسه، لكن عددا من الفنانين للأسف يعانون من غياب الرؤية الفنية، وهذا عامل مساهم في تراجعها، لأنه يقتصر على المحلية فقط. ينبغي إعادة النظر من جديد، والتركيز على الكيف والجودة الفنية الموافقة للاسلوب العصري.

**** في أي لون غنائي تجد الفنانة زهرة حسن نفسها، هل في الأمازيغية أم في لون آخر.**

** في الحقيقة أجد موهبتي الغنائية تتوزع على مختلف الأنماط: الأمازيغية والعربية، والأجنبية أيضا.

**** في العديد من مقالاتك و تدويناتك تربطين دائما ما بين الثقافة الامازيغية والعربية، لماذا ؟ ولاية اسباب ؟ وهل لأن الأمازيغية في نظرك لا يمكنها ان تحقق ذاتها في غياب ثقافة أخرى، أم أن الأمازيغية لوحدها لا يمكنها ان تحقق ما تطمح له زهرة حسن في مسارها الفني ؟**

** أجد نفسي الغنائي يتمدد في عدة جوانب غنائية؛ الأمازيغية و «العربية» وحتى الأجنبية أيضا، بمعنى أن أنماطي الغنائية تبرز في ثقافات مختلفة ك «العربية» والامازيغية والاجنبية. أحب القول أن هدفي هو ايصال الأمازيغية لقدر كبير من الناس، وأستعمل لذلك عدة عوامل مساهمة وفق رؤيتي الفنية، مُحافظة فوق ذلك على هويتي وثقافتي الأمازيغية، إذ لا يمكن أن تبرز الخصائص والموضوعات لأغنيتنا الإمازيغية من دون الانفتاح والعصرنة، لهذا نرى أن تقارب الأنماط يساعد بشكل كبير في التعريف بثقافة معينة.
لقد حدث في أزمنة الاستعمار الفرنسي انعزال الأغنية الأمازيغية، لهذا لم تتأثر بأي تغيير فرنسي على مضمونها الفني، رغم تفاني الفرنسيين في ذلك، كونهم ترجموا بعض الأعمال الأمازيغية للفرنسية، لكن المعاني الثقيلة في الأغنية الأمازيغية لم تتضح لهم لحد الآن.. ونحن الآن لا يسعنا سوى اشاعتها عبر الانفتاح والمزج دون التنازل عن اعتماداتها الأصيلة.
أحاول أن أغوص في عمق الثقافة والوجدان لأخرج للمتلقي كيفما كان انتماؤه بما يحب سماعة واقربه أكثر من ثقافتي الأمازيغية.
تاريخيا؛ الثقافات التي تمارس الانفتاح تنجح نجاحا غير عادي، ولنا في ثقافة الأمريكيتين أكبر مثال، والثقافة التركية ايضا..
بينما نجد ان بعض الثقافات في غرب أفريقيا مثلا تتردد في أسماعنا فقط دون معرفة تفاصيلها، لأنها منعزلة بين الغابات والقرى. قد اثبت هذا كثير من الفنانين العالمين منهم (فرانش مونتانا) مثلا.
فكرتي؛ أن الانفتاح على الألوان الغنائية يعزز من سطوة الثقافة الأمازيغية بشكل عام، ومختلف الجواب الغنائية الأمازيغية بشكل خاص. يرى الملاحظ أن أداءاتي الغنائية باللغة الامازيغية أمزجها بمقامات عربية كمقام السيكا والنهاوند، مما ساهم من جمالية الأداء والتصوير الغنائية في اصداراتي وحقق نجاحا وذوقا جيدا. ولا حرج أن نستعير من الثقافات الأخرى ما نطعم به ثقافتنا الأمازيغية. مع أنني لا اعتمد هذا دائما بقدر ما أسعى إلى إظهار ما يخفى على الجمهور في الأغنية الأمازيغية، وأسعى دائما إلى التنويع مع الزخرفة الفنية في التيمات الغنائية كلها. فالأغنية الأمازيغية ثرية ثراء فاحشا ما يستوجب أن يتوزع هذا الثراء ليشمل مناحي الذوق كلها.

**** بعيدا عن عالم الفن وقريبا من السياسة ما رأيك بالوضع الذي تعيشه الأمازيغية حاليا ؟**

** الثقافة واللغة الأمازيغية لها وزنها المجتمعي الذي يضعها في مصاف الثقافات الأكثر سيادة في العالم. عند إنزال نظريات الإعتراف بها واحترامها كمبدأ إنساني خصوصا في مغربنا الكبير؛ نجد أنها تحتاج لخطة استراتيجية محكمة من أجل تمكين وضعها الايديولوجي في المغرب الكبير بشكل عام، وفي المغرب بشكل خاص. قبل أن ننظر إلى كينونة المظهر الذي أصبحت فيه الأمازيغية حاليا في نظري؛ ينبغي ألا نصرف النظر عن القادة والاخوة الرياديين الذين يحملون شارة توصيلها بأسلوب عقلاني تجاوزا للصراعات الفكرية التي تؤخر من تقدمها. هذا ما خلصت إليه أثناء مناقشة موضوع الأمازيغية مع إدارتي الفنية. الثقافة واللغة الأمازيغية شيء عظيم، والأشياء العظيمة تحتاج إلى تخطيط استراتيجي ينجزه متخصصون في التخطيط وريادة المجتمعات.
ما أريد أن أقوله: قبل أن نلوم الوضع الحالي لهويتنا الأمازيغية يجب أن نعود إلى خطتنا الاستراتيجية ونرصد نقاط الضعف والفرصة المتاحة من جديد. أعتقد أن التغيرات المجتمعية لها دورها في تغيير مسار الامازيغية في المجتمع، بالتالي نحتاج إلى إعادة دراسة ايديولوجية للمسار الجديد. أعتقد أن توفر مجلس تخطيط جيد يجعلنا نساهم في بناء رؤية جديدة نحو الأمازيغية تخلو من أي نظرة عنصرية أو دونية لهذه الثقافة العظيمة.

**** ماهي مشاريعك المستقبلية ؟**

** أفضل عدم الحديث عنها، حتى تخرج إلى الوجود، وأدع ذوق الجمهور يحكم عليها.

# الفنان والكاتب محمد فارسي في حوار مع «العالم الأمازيغي»

**ولد الفنان والكاتب الأمازيغي محمد فارسي، وترعرع بمدينة ميضار، وسط الريف، حيث درس مرحلته الابتدائية والثانوية، قبل أن يلتحق بالجامعة طالبا وباحثا كتب ونشر العديد من الأبحاث والمقالات العلمية، ليعود إلى مسقط رأسه أستاذا للغة الأمازيغية، حيث تم تعيينه بمدرسة الشهداء بجماعة اتسافت.**

**بالإضافة إلى مساره الأكاديمي، طبع ضيفنا حياته بمسيرة فنية زاخرة بالعطاء، وداعبت أنامله خيوط القيثارة منذ نعومتها، قبل أن يبدأ رحلة جديدة في عالم الترجمة والكتابة الإبداعية، حاولنا ملامستها من خلال الحوار التالي:**

**مرحبا بك أستاذ محمد فارسي الفنان والكاتب على صفحات جريدة العالم الأمازيغي، بداية، تحدث لنا عن مسارك و بداية تجربتك في عالم الفن و الكتابة الإبداعية.**

في البداية، أود أن أشكر جريدة العالم الأمازيغي، الجريدة الرائدة في مجال الصحافة الأمازيغية، و الشكر لك أيضا أستاذ كمال الوسطاني الصحفي المجتهد، الذي لا يبخل عن تسليط الأضواء حول الاجتهادات التي تنتج من قبل أي ذات أمازيغية مبدعة.

بالنسبة لمساري وتجربتي في عالم الفن أولا بخصوص الموسيقى الأمازيغية، فقد رافقتني منذ سنواتي الدراسية الثانوية والجامعية مع الجمعيات الأمازيغية بالريف أو خارجه، لكن بعد نيلي شهادة الإجازة في شعبة الدراسات الأمازيغية من جامعة محمد الأول بوجدة، والتحاقي بالكلية المتعددة التخصصات بالناضور لاستكمال دراسات الماستر «أدب وترجمة» شعبة الدراسات الفرنسية، غيرت نظرتي بسبب تمدرسي على أستاذة كبار لهم وزن في الساحة الثقافية والفكرية الأمازيغية والفرنسية، كالأستاذ حسن بنعقية والأستاذ الحسين فرحاض، اللذان كان لهما أثر بالغ علي، في أن أدخل عالم الكتابة الأدبية وخاصة الرواية، بالإضافة لعالم الترجمة الذي لم يكن في الحسبان أن يأتي يوما، وأن أقتحمه.

بالطبع، وكما هو معروف، فمن الصعب على طالب باحث تلقى تكوينا لمدة سنة ونصف في مجال الأدب والترجمة أن يخوض هذه المغامرة كما أسميها، لكن بفضل المبادئ الأساسية التي تلقيتها والتعمق فيها، والتقنيات التي اكتسبتها، والتحفيز أيضا من طرف أساتذة كبار لأن أدخل غمار الإنتاج الروائي الأدبي والترجمي، جعلني شيئا ما أتشجع بكل تواضع لأساهم بوضع أحد اللبنات في تأسيس الحقل الترجمي الذي يعد معطى جديدا على الأمازيغية، ويحتم كذلك على كل باحث أن يساهم قدر المستطاع من أجل إثراء مكتبة الإنتاجات الترجمية الأمازيغية، وخاصة أن الرهان اليوم هو استيراد نصوص من ثقافات أخرى وترجمتها إلى الأمازيغية.

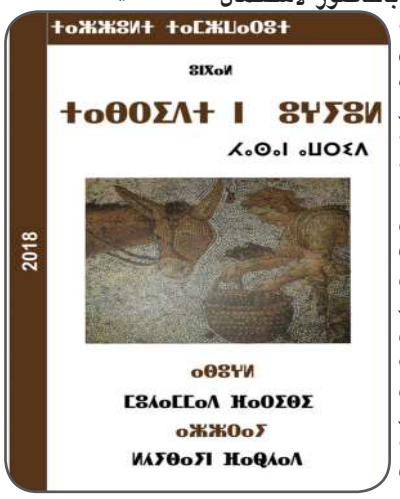


**•علمنا مؤخرا أنكم بصدد إصدار مؤلف جديد ينضاف للمكتبة الأمازيغية بالريف، حدثنا عن هذا المؤلف؟**

** نعم، صحيح، أنا بصدد إصدار عمل مترجم من اللغة العربية إلى اللغة الأمازيغية في الأسابيع المقبلة، وهو نص أدبي روائي للأستاذ حسن أوريد، الذي أصدره سنة 2014 تحت عنوان «سيرة حمار»، والذي عنونته بالأمازيغية من خلال عملية الترجمة «ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵓⵖⵔⵔⵉⵡ».

استغرقت في هذا العمل مدة ستة أشهر، وعرضته على أستاذي الحسين فرحاض لمراجعته، والآن سيقدم للمطبعة من أجل الطبع، وما شدني للاشتغال على هذه الرواية، المواضيع التي تناولها الكاتب وبالخصوص موضوع الهوية والاغتراب والبحث عن الذات، بالإضافة للسياسة والفلسفة والفكر، بتقديم أطروحات أدبية نقدية لها.

كما نعلم أن أي كاتب لا يمكن أن يأتي ليدخل غمار الكتابة الأدبية بدون أن يكون مستهلكا لنصوص عدة من ثقافات مختلفة، وهنا أشير إلى التناص الأدبي، الذي يحيل لنا أن الكاتب قد ضخ دماء الحياة في أول نص أدبي كتب في التاريخ للكاتب أفولاي المعنون بالحمار الذهبي، والتي تعد الأرضية التي انطلق منها الأستاذ حسن أوريد لنسج معالم نص سيرة حمار.

وانطلاقا من نفسي والقضية الأمازيغية التي أحملها على عاتقي من زاويتي الشخصية، وجدت نفسي أمام واجب حتمي أن أنقل هذا النص من اللغة العربية إلى اللغة الأمازيغية، لغة الأم التي يترافع عنها الكاتب بين ثنايا النص، ووجدت نفسي أمام مسؤولية أدبية وتاريخية اتجاه هذا النص من أجل إعادته إلى ذاته اللغوية الأصلية، والمساهمة به لبناء المكتبة الأمازيغية بشكل عام.

**•هل هناك أعمال أخرى تشتغل عليها، وما هي مشاريعك المستقبلية؟**

** نعم، هناك مشاريع على المدى القريب، أول إصدار لي هو العمل الترجمي الذي تحدثنا عليه سالفا، بالإضافة لعمل روائي باللغة العربية و الذي أنهيت عمله وسيخرج إلى حيز الوجود في أكتوبر المقبل، بالإضافة كذلك لعمل روائي آخر باللغة الأمازيغية، لم يبق إلا القليل للانتهاء منه، بالإضافة لعملين مترجمين من اللغة الفرنسية إلى اللغة الأمازيغية اشتغلت عليهما في رسالة الماستير واللذان سينشران بكل تأكيد العام المقبل، وهناك أيضا أعمال على المدى البعيد إن توفقت بالوصول لها.

**• ختاما نترككم مع كلمة حرة لقراء جريدة العالم الأمازيغي.**

** في الحقيقة، جريدتكم اسم على مسمى، فهي بكل تأكيد تساهم في إنشاء عالم إعلامي أمازيغي محض، وكل الشكر لكم فيما تقدمونه من تسليط أضواء على مبدعين أمازيغيين، وكذلك استقبالكم بصدر رحب كل المقالات والمواضيع التي يبدعها كل أمازيغي مغربي أو من كل بقاع شمال إفريقيا.

كل الشكرا لكم والامتنان، أتمنى لكم التوفيق العظيم، والشكر الجزيل أيضا لك أستاذ كمال الوسطاني على هذه الاستضافة.

* حاوره كمال الوسطاني

# في ندوة وطنية باتسافت.. نشطاء وحقوقيون يناقشون علاقة الأمازيغية بالتنمية

أكد المناضل الحقوقي، فيصل أوسار، عضو اللجنة الإدارية للجمعية المغربية لحقوق الإنسان، والناشط بفرع الجمعية بالحسيمة، أن الأمازيغ ليسوا بحاجة للاعتراف أو رد الاعتبار لهويتهم الأمازيغية، لأن ذاكرة إمازيغن حافلة بمحطات العز والكرامة والنضال، (بدأ من الشريف محمد أمزيان، عبد الكريم الخطابي، أحداث 58/59، أحداث 19 يناير المجيدة 1984، أحداث 1987 بإمزورن واستشهاد التلميذين سعيد ذ فريد، أحداث زلزال 1994 و2004، أحداث 20 فبراير، إلى 28 أكتوبر 2016 ليلة استشهاد محسن فكري، وما تلاها من أحداث «حراك الريف»، كل ذلك يشهد بالتاريخ الحافل بالأحداث لإمازيغن.

وتساءل أوسار، خلال أشغال الندوة الوطنية حول "الأمازيغية، المواطنة والتنمية"، المنظمة من طرف جمعية إصوراف يوم الأحد الماضي، عن مصير دسترة الأمازيغية، التي اعتبرها مقوما أساسيا من مقومات المواطنة، مستنكرا تعنت الحكومة المغربية في جعل رأس السنة الأمازيغية عيدا وطنيا وعطلة رسمية، بالرغم من كل ما شهدته من تأييد شعبي واعترافات رسمية بمختلف ربوع شمال إفريقيا وأوروبا.

ودعا أوسار مختلف الجمعيات الأمازيغية لمواصلة النضال من أجل تحقيق مزيد من المكتسبات لصالح اللغة والثقافة الأمازيغيتين، حتى تصبح في صدارة التطور المجتمعي في مختلف مستوياته السياسية والثقافية والتنموية والبيئية.

وأكد على وجود علاقة وطيدة بين مفاهيم الأمازيغية، المواطنة والتنمية، مشيرا إلى أن تنمية الإنسان الأمازيغي، والمغربي بصفة عامة، رهينة بتطور مستواه المعيشي والسكن والصحة والتعليم، داعيا إلى فتح نقاش عمومي حول أسباب فشل النموذج التنموي المغربي الذي أقرت به أعلا سلطة في البلاد.

وأكد أوسار أن الملف المطلبي الذي سطره أبناء الريف، بعد مقتل الشهيد محسن فكري، بمثابة تشخيص دقيق لمعيقات التنمية بالريف في جميع تجلياتها، مشددا أن الاعتقالات التي تعرض لها نشطاء الحراك لن تزيد أبناء الريف إلا تشبثا بمطالبهم وحقهم في تنمية حقيقية.

ومن جهته تساءل خالد البكاري، الأستاذ والخبير في حركات المقاومة اللاعنفية، عن الإشكالات الحقيقية التي تطرحها الحركة الأمازيغية، ما إذا كانت هوياتية صرفة، تسعى إلى تحقيق تراكمات ومكاسب، والحسم في القضية الأمازيغية انطلاقا من النظام الحالي، أم أنها تصطف في مصاف الحركات الديمقراطية، في مواجهة الإشكالية الأساسية التي تعيق لا الأمازيغية ولا قضايا أخرى، هو مشكل السلطة والثروة بالدرجة الأولى.

وأضاف البكاري أن الحقوق الثقافية واللغوية تنتمي للجيل الثالث من حقوق الإنسان، مشيرا إلى أن عددا من الجامعات الأنكلوسكسونية أصبحت تتناول الإشكال الثقافي في إطار العلاقة بين المركز مع الهامش، وقال أن معظم الحقوقيين المدافعين عن الحقوق الثقافية اليوم في العالم يطرحون الإشكال الثقافي انطلاقا من نقد البنية النيوليبرالية المهيمنة على الاقتصاد العالمي الذي يسعى لفرض أنماط ثقافية معينة، سواء من ناحية اللغة أو الثقافة أو الفنون الإبداعية، وبالتالي التأثير في الأنماط الاستهلاكية لدى المجتمعات والشعوب.

وبالنسبة للقضية الأمازيغية، أكد البكاري أن موضعتها في إطار الحقوق الثقافية واللغوية فقط، يقزمها، ويجعل المطالبين بها ضمن الأقليات المطالبة في العالم بحقوقها اللغوية والثقافية في العالم، في حين يرى الباحث أن الأمازيغية هي قاسم مشترك لكل المغاربة وكافة شعوب شمال إفريقيا، بما فيهم من لا يتحدثون بها، باعتبار أن الأرض هي المحدد الأساسي للهوية، معتبرا في ذات السياق أن المغرب كوحدة إدارية ناتجة عن النظام الاستعماري الفرنسي فور جلائه سنة 1956، يضم مجموعة من الشعوب، بما فيها الشعب الريفي والشعب السوسي والشعب الصحراوي...

ودعا البكاري إلى بناء دولة قائمة على جهوية حقيقية مبنية على الحكم الذاتي للجهات مع مراعاة الخصوصيات الثقافية والتاريخية لكل جهة، مؤكدا على ضرورة المرور من مصالحة حقيقية بين المركز والجهات، وإنصاف المناطق التي تعرضت لتهميش ممنهج على مدى عقود من الزمن.

وأشار البكاري إلى وجود إشكال كبير بين الأسرة الحاكمة في المغرب ومنطقة الريف، دون غيرها من المناطق المغربية، مستشهدا في ذلك بكون عدد من الملفات التي كانت عالقة تم فتحها خلال المرحلة الانتقالية التي مهدت لمفهوم العهد الجديد، باستثناء الملفات المتعلقة بعلاقة الريف مع المخزن، "ظلت عالقة"، بما في ذلك أحداث 58/59، وغيرها من الأحداث.

* كمال .و

# أمثال أمازيغية

## « ⵍⵍⵉ ⵖ ⵓⵎⵓⵔⵔⵓ- ⵓⵣⵜ ⵙⵓ ⵜⵣⵜ ⵅ ⵣⵜⵣ- ⵏⵉⵖⵓⵓⵍ» ⵓⵣⵓⵣⵍⵓⵍ "وياسْ ناڭاري ث يازيط خ إفيدجوسن»

مثل مضمون هذا المثل الامازيغي الريفي البليغ الذي أحدثكم اليوم عنه في هذا المقال، يا سادة يا كرام، ينطبق على كل شخص مطبوع على الخوف والجبانة، أي كل شيء يخوفه «يفزع من الهمس، ويألم من اللمس» كما يقال.

في البدء لا بد من الإشارة إلى أنه في مجتمعنا الريفي، كما هو معروف، يشبهون الجبان غالبا بالدجاجة. وحمل لقب الدجاجة بالريف بكل ما ترمز إليه الدجاجة من أوصاف الخوف كالهروب و الاختفاء و الاستسلام و التجمد في مكانها من شدة الخشية والرهبة التي تشعر بها في تلك اللحظة والتي لا تفيدها في شيء في مقاومة المهاجم، معناه أن صاحب هذا اللقب خواف بكل معنى الكلمة.

و الشخص الذي يتمتع بمواصفات كتلك التي ذكرتها حالا يغلب عليه طابع المسكنة، والذل، والهوان في كل صوره الممكنة، يتجنب الاحتكاك بمن يتسلط عليه من الأغراب، وإن كان ذا قدرة على المقاومة، لا يحرك ساكنا من أجل إعلاء كلمة حق أو الدفاع عن النفس كحد أدنى، فتراه يخشى الناس كخشية الله أو أشد خشية.

وهو بهذا الشكل الذي ترونه عليه لا يتردد في الفرار من المواجهة دون أن يبدي أية مقاومة تذكر، الفرار حلا لكل مشكلاته مهما صغرت، أو الاختباء وراء مبررات واهية، تجعله يستنجع في وجه الذئاب، فتجده في نزاعاته مع الخصوم، وقد استبد به شعور طاغ بالخوف والقلق من المجهول، وانهارت عزيمته تماما تجاههم. فالشخص الذي لا يحرك ساكنا نتيجة لجبنه في ميدان الصراع ولا يفعل أي شيء لحماية حقوقه المشروعة والدفاع عنها في هذا المثل الذي بين أيدينا كمثل الذي لا يقوى على تحريك الدجاجة عن صغارها في فترة حضانتها، بحيث تصبح هذه الدجاجة في مثل هذه الحالة بعكس حالاتها السابقة صامدة في مواجهة الأعداء تدافع عن صغارها بكل ما أوتيت من قوة، فتجدها رغم ضآلة حجمها تبدي مقاومة شرسة أمام المعتدي عليها وتواجهه مباشرة بالانقضاض عليه، وهي مدفوعة بغريزة الأمومة، حتى تبعده عن صغارها الذين يملؤون حياتها بهجة وحنانا. إنها بالنسبة لها لا فرق بين الحياة و الموت لما تعقد العزيمة على الدفاع عن قرة عينها.

معنى هذا، أن المثل:

« Wuy s nakkari t ya Ẓit x ifidjusane » Amacenaw يدلل بتلك الصفات التي أشرنا إليها أعلاه، على أن الشخص الجبان ليس لديه مثقال ذرة من الشجاعة التي لدى الدجاجة المدافعة عن صغارها.

لذا، لم يكتف المجتمع الريفي بتشبيهه بالدجاجة كما في المثل السابق إناس «اش ثنقاب»(انظر العدد 204 من جريدة العالم الامازيغي) بل، يعتبر الدجاجة في مدافعة الباغين على صغارها، بمقتضى غريزة الأمومة، هي أبعد عن تلك الصفة الرديئة ألا وهي رذيلة «الجبن» التي يتسم بها الشخص هذا شأنه.

هذه هي قصة أو ربما بعض القصة التي يرويها لنا هذا المثل الشعبي بين أيدينا

« Wuy s nakkari t ya Ẓit x ifidjusane» Amacenaw

وأمر الجبن يطول الحديث عنه، سببه قد يكون ذاتيا ولكن ظروف البيئة والتربية قد تساهم في تعميقه إلى أقصى درجات.

ولهذا كله أتمنى أن يكون فيما كتبت في هذه العجالة حول صفة الجبن و المنتمين إلى حلقته المفرغة يرقى إلى ما يطمح إليه القارئ الكريم.

* بقلم: عبد الكريم شيكار

LA BANQUE **CONNECTÉE**

***SERVICES EN AGENCE***

قناة اليهود
الأفضل
**في خدمة الزبناء**
لسنة
**2019**
المغرب

# إصرفوا شيكاتكم في أي وكالة !

صالح لدى أكثر من
**700 وكالة** BMCE Bank

دراسة منجزة من طرف Kantar TNS بمساهمة مع الزبناء من ماي إلى يوليو 2018 للمزيد من المعلومات www.escad.ma

**080 100 8100**
**bmceconnectee.ma**

BMCE BANK OF AFRICA
البنك المغربي للتجارة الخارجية لإفريقيا